جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

وزارة التعليم
بنغازي – ليبيا
إدارة الدراسات العليا

عنوان الرسالة :

أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

إعداد

صالح أبوبكر أمحمد عبدالرحيم الجازوي

إشراف

د. عوض أحمد الروياتي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا " الماجستير " في المحاسبة، بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، بتاريخ 2 محرم 1437 هـ ، الموافق 15 / 10 / 2015 م.

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

وزارة التعليم
بنغازي – ليبيا
إدارة الدراسات العليا

عنوان الرسالة :

أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

إعداد

صالح أبوبكر أمحمد عبدالرحيم الجازوي

لجنة الإشراف والمناقشة :

د. عـوض أحـمـد الـرويـاتـي	**مشرفاً رئيساً**	**التوقيع:** .....
د. إدريس عبدالسلام إشتيوي	**ممتحناً داخلياً**	**التوقيع:** .....
د. جمـعة محـمـد الـفـاخـري	**ممتحناً خارجياً**	**التوقيع:** .....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا " الماجستير " في المحاسبة، بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، بتاريخ 2 مـحرم 1437 هـ ، الموافق 15 / 10 / 2015 م.

....

د. مدير إدارة الدراسات العليا
بكلية الاقتصاد

يعتمد / د. مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب
بالجامعة

أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ

فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة (الآية 105)

الإهداء

إلى روح من أفنى عُمره لأكون ما أنا عليه .....

والِدي رحمهُ الله

إلى الشمعة التي تحترق من أجلي .....

والِدتي أطَال الله في عُمرها

إلى سندي في هذه الحياة .....

إخوتي وأخواتي

إلى من أنار لي درب المعرفة.....

أساتذتي

إلى رفاق دربي .....

أصدقائي

إلى رفاقي في طلب المعرفة .....

زملائي الطلبة

أهدي ثمرة جهدي حباً واحتراماً وتقديراً

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه, لما تفضل به علينا من سائر النعم, والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين وإمام المرسلين وقائد الغُرِّ المُحَجلين سيدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم تسليماً كثيراً, أمَّا بعد, أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور **عوض أحمد الروياتي** على تواضعه وسعة صدره, ودوره في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكلٍ من الممتحن الداخلي **د. إدريس عبدالسلام إشتيوي** والممتحن الخارجي **د. جمعة محمد الفاخري** لتفضلهما بمناقشة وتقييم هذا العمل, فجزاهما الله خيراً وبارك لهما في أعمالهما.

كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أفراد عائلتي لصبرهم الدؤوب وتشجيعهم المستمر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من مدَ لي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء..... أ

الشكر والتقدير..... ب

محتويات الدراسة..... ج

فهرس الجداول..... ح

فهرس الأشكال..... ي

ملخص الدراسة..... ك

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة..... 2

الدراسات السابقة..... 5

مشكلة الدراسة..... 10

أهداف الدراسة..... 12

أهمية الدراسة..... 13

فرضيات الدراسة..... 13

منهجية الدراسة..... 14

محددات الدراسة..... 16

تقسيمات الدراسة..... 16

الفصل الثاني : المراجعة التحليلية وأبعاد الغش والأخطاء الجوهرية

مقدمة..... 19
المبحث الأول : التعريف بالمراجعة التحليلية وأساليبها..... 20
الفرع الأول : ماهية المراجعة التحليلية وتطورها والغرض منها..... 20
أولاً : تعريف المراجعة التحليلية..... 20
ثانياً : أغراض وتوقيت استخدام المراجعة التحليلية 22
الفرع الثاني : أساليب المراجعة التحليلية 28
أولاً : أساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية)..... 28
ثانياً : أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة..... 29
ثالثاً : أساليب المراجعة التحليلية المتطورة..... 33
رابعاً : مراحل القيام بالمراجعة التحليلية..... 38
خامساً : العوامل المؤثرة في مدى اعتماد المراجع على المراجعة التحليلية..... 40
المبحث الثاني : التعريف بالغش والأخطاء وخصائصهما..... 42
الفرع الأول : خصائص الأخطاء الجوهرية والغش..... 44
أولاً : تعريف الخطأ الجوهري..... 44
ثانياً : أنواع الأخطاء..... 44
ثالثاً : تعريف الغش (الاحتيال) 46

رابعاً : أنواع الغش (الاحتيال) وعناصره 48

خامساً : مجالات ومواطن ارتكاب الغش والأخطاء ومؤشرات وجودهما..... 51

الفرع الثاني : خطورة الغش وعوامل الخطر المحيطة به والعوامل المؤثرة في اكتشافه..... 53

أولاً : خطورة الغش مقابل خطورة الأخطاء..... 54

ثانياً : خصائص الغش ومخاطره..... 55

ثالثاً : مصادر المعلومات اللازمة لتقييم خطر الغش (الاحتيال)..... 57

رابعاً : تحديد وتقييم خطر الغش وموقف المراجع منه..... 59

خامساً : العوامل المؤثرة على اكتشاف الغش ومراحل مراجعته..... 61

خلاصة الفصل..... 63

الفصل الثالث : مسؤولية المراجع الخارجي وعلاقة المراجعة التحليلية باكتشاف الغش والأخطاء

مقدمة..... 65

المبحث الأول : مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 66

أولاً : الإصدارات المهنية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 66

ثانياً : الإصدارات المهنية الدولية حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 71

المبحث الثاني : القدرة التأثيرية للمراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 72

الفرع الأول : دور المقارنات في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية والعوامل المؤثرة على كفاءة الإجراءات التحليلية..... 72

أولاً : دور المقارنات في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 72

ثانياً : العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية الإجراءات التحليلية في الإشارة إلى التحريفات المحتملة..... 77

الفرع الثاني : تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 79

أولاً : الإصدارات المهنية حول دور المراجعة التحليلية في تقييم مخاطر الغش..... 79

ثانياً : نتائج الدراسات التطبيقية حول تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 82

خلاصة الفصل..... 85

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

مقدمة..... 87

المبحث الأول : منهجية الدراسة العملية والتحليل الوصفي للبيانات..... 88

الفرع الأول : منهجية الدراسة وأدواتها..... 88

أولاً : مجتمع الدراسة..... 88

ثانياً : عينة الدراسة..... 89

ثالثاً : تصميم أداة الدراسة..... 89

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات..... 94

الفرع الثاني : التحليل الوصفي للبيانات..... 95

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمشاركين..... 96

القسم الثاني : تحليل إجابات المشاركين حول مدى استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية..... 98

القسم الثالث : تحليل إجابات المشاركين حول تأثير استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية..... 110

المبحث الثاني : التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات..... 120

أولاً : اختبار فرضيات الدراسة..... 120

ثانيا : اختبار معنوية الفروق بين طبقتي مجتمع الدراسة..... 124

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج..... 127

ثانياً : التوصيات..... 135

المراجع..... 135

ملاحق الدراسة.....

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(4 – 1)	توزيع الأوزان على إجابات المقياس.....	90
(4 – 2)	معاملات الصدق والثبات لمحاور الدراسة.....	92
(4 – 3)	الإستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل ونسب الردود.....	93
(4 – 4)	توزيع المشاركين في الدراسة حسب صفتهم.....	96
(4 – 5)	توزيع المؤهلات العلمية للمشاركين في الدراسة.....	97
(4 – 6)	توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم العملية.....	98
(4 – 7)	النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية.....	101
(4 – 8)	النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة.....	106
(4 – 9)	النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة.....	109
(4 – 10)	النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف التقرير المالي الاحتيالي (غش الإدارة).....	112
(4 – 11)	النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الأصول (غش العاملين).....	115

(4 – 12) النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية..... 118

(4 – 13) نتائج اختبار فرضيات الدراسة..... 123

(4 – 14) نتائج اختبار معنوية الفروق بين طبقتي المجتمع..... 125

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(2 – 1)	أغراض المراجعة التحليلية وفقاً لمراحلها المختلفة.....	27
(2 – 2)	شبكة عصبية اصطناعية متعدد الطبقات.....	37
(2 – 3)	عملية تقييم مخاطر الغش.....	59
(2 – 4)	مراحل مراجعة الغش.....	62

ملخص الدراسة

توالت الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم خلال القرن المنصرم وبداية القرن الحالي والتي كان آخرها الأزمة المالية التي حدثت في سبتمبر من عام 2008، والتي كان من أهم أسبابها ضعف أخلاقيات مدراء الشركات وتماديهم في التلاعب وتضليل مستخدمي القوائم المالية لغرض تحقيق مصالح شخصية مرتبطة بشركاتهم دون أن يقوم مراجعو الحسابات باكتشاف الاحتيال الموجود في هذه القوائم (السيد علي والمشهداني، 2010)، لذا ألزمت الإصدارات المهنية المراجعين بتوسيع إجراءات المراجعة التي تستهدف اكتشاف الغش والأخطاء والتي تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية من أبرزها (أرنز وآخرون، 2013).

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال، ما أثر استخدام المراجع الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية ؟

وبذلك هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر تطبيق المراجع الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، كما استهدفت الدراسة بشكل ثانوي التحقق من استخدام أساليب المراجعة التحليلية من قبل مجتمع الدراسة، وذلك لتحديد مستوى الثقة في النتائج المتحصل عليها والمتعلقة بالهدف الرئيسي للدراسة.

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، وتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين القانونيين المزاولين للمهنة من خلال مكاتب المراجعة الخاصة، والمراجعين التابعين لديوان المحاسبة، وذلك في مدن طرابلس، وبنغازي، والبيضاء، وتم استخدام إستمارة الاستبيان كوسيلة لتجميع البيانات الخاصة باختبار فرضيات هذه الدراسة، حيث تم توزيع عدد (143) إستمارة على عينة من مجتمع الدراسة، وبعد منح المشاركين فترة كافية للإجابة على أسئلة الاستبيان، تم استلام عدد (108) من الإستمارات الموزعة، وقد تم استخدام كلٍّ من أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختباري One-Sample T Test و Wilcoxon Signed Rank .

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المراجعين الليبيين أكدوا استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية، وكذلك أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة، في حين ظهر استخدامهم متدنياً لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة، وقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بمشكلتها الرئيسية إلى أنَّ استخدام المراجعين الليبيين لأساليب المراجعة التحليلية ساعدهم في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة)، كما ساعدهم في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، إلا أنَّ استخدام أساليب المراجعة التحليلية بجميع أنواعها لم يمكِّنهم من اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين)، وبالرغم من انخفاض مستوى تطبيق أساليب المراجعة التحليلية المتطورة من قبل المراجع الخارجي الليبي سواءً ممارس المهنة من خلال المكاتب الخاصة أو من خلال ديوان المحاسبة، إلا أن المشاركين يؤكدون استفادتهم من تطبيق أساليب المراجعة التحليلية جميعها في اكتشاف غش الإدارة والأخطاء الجوهرية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشارك (مراجع بمكتب خاص أو مراجع بديوان المحاسبة).

واعتماداً على نتائج الدراسة، أوصى الباحث بضرورة قيام المهنة في بيئة الدراسة بإلزام المراجعين باستخدام أساليب المراجعة التحليلية بشكل أفضل وخاصةً أساليب المراجعة التحليلية المتطورة، لما لها من دور في كشف العديد من حالات الغش والأخطاء الجوهرية، وضرورة تبني المهنة نظاماً للتعليم المهني المستمر، الذي يتم من خلاله تدريب المراجعين على استخدام التقنيات الحديثة في المراجعة كأساليب المراجعة التحليلية المتطورة، كما يوصي الباحث بالاهتمام بتدريس موضوع المراجعة التحليلية في أقسام المحاسبة بالمعاهد والجامعات الليبية، سواءً في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

واجهت مهنة المراجعة الكثير من الانتقادات نتيجةً للأزمات الاقتصادية المتكررة، والتي كان من أسبابها الانهيار المفاجئ للكثير من الشركات العملاقة دون أن يقوم مراجعو الحسابات بإعطاء إشارات تحذيرية عن حالة تلك الشركات ولعل أبرز مثال على ذلك : الانهيار المفاجئ لشركة Enron للطاقة في مطلع القرن الحادي والعشرين (المعتاز، 2008).

وقد تعددت أسباب فشل المراجع في إعطاء إشارات تحذيرية عن حالة تلك الشركات، منها عدم اكتشاف المراجع للتضليل الموجود في القوائم المالية، حيث أن عدم اكتشاف الارتباطات غير النظامية بالعقود والغش والأخطاء الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية يعمل على فشل عملية المراجعة (جربوع وشاهين، 2011). حيث يعني فشل المراجعة إبداء المراجع لرأيه بعدالة القوائم المالية، في حين أن الواقع يكون غير ذلك (أرينز ولوبك، 2002).

كما بينت دراسة السيد علي والمشهداني (2010) أنَّ من أهم أسباب الأزمة العالمية التي حدثت في سبتمبر عام 2008، ضعف أخلاقيات المدراء التنفيذيين وتماديهم في استغلال معايير المحاسبة والمراجعة في تحقيق مصالح شخصية مرتبطة بشركاتهم. ويتمثل ذلك في إظهار المركز المالي للشركة في غير حقيقته، والتلاعب في نتيجة أعمالها، الأمر الذي يترتب عليه تضليل مستخدمي القوائم المالية واتخاذ قراراتهم بناءً على معلومات مضللة.

وبالرغم من أن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية كان من الوظائف التقليدية للمراجع مع بداية نشأة المراجعة، إلا أن هذه الوظيفة بدأت تظهر على أنها من أهم وظائف المراجع عند قيامه بمهام المراجعة مع النصف الثاني من القرن العشرين وذلك من وجهة نظر المستفيدين من خدمات المراجع، حيث بيَّن استقصاء أجري بالولايات المتحدة الأمريكية أن (66%) من المستثمرين يعتقدون أن أهم وظيفة لشركات المراجعة تتمثل في اكتشاف الغش والاحتيال (توماس وهنكي ، 1989)، كذلك يرى Salehi (2008) أن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تريد من المراجع أن يضمن دقة القوائم المالية وبالتالي الهدف من عملية المراجعة بالنسبة لهم هو اكتشاف الغش والأخطاء.

كما أوضحت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في عام 1991 أن (86%) من مستخدمي القوائم المالية، و(62%) من المديرين الماليين، و(53%) من المراجعين لديهم اعتقاد أن المراجع يعتبر مسؤولاً عن اكتشاف كل حالات الغش الهامة، كما توصلت دراسة أخرى أجريت في عام 1994 إلى أن (79%) من المساهمين، و(62%) من الدائنين، و(52%) من المديرين، لديهم اعتقاد أنه يجب على المراجعين تنفيذ المراجعة بطريقة تمكن من اكتشاف كل حالات الغش وليس الحالات الهامة فقط (غالي، 2003).

إن بيئة المهنة مع أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أدت إلى زيادة الضغوط على مهنة المراجعة لتتوسع مسؤوليتها في اكتشاف الغش والأخطاء، فقد أصبح المراجع مسؤولاً عن تعويض المستخدمين لتقرير المراجعة عن الأضرار التي تصيبهم نتيجةً لعدم اكتشافه للتضليل الموجود بالقوائم المالية في حال عدم بذله للعناية المهنية المعقولة (توماس وهنكي ، 1989)، كما أن حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية زادت بكثرة على مدار السنوات الأخيرة، كما أن المهنيين يعتقدون أن هذا الاتجاه من المرجح أن يستمر (Stirbu et al., 2009) . فوفقاً لدراسة أجرتها الجمعية الأمريكية لفاحصي الاحتيال (ACFE) Association of Certified Fraud Examiners أشارت إلى أن الخسائر الناتجة عن الاحتيال في ارتفاع مستمر، حيث أنها ارتفعت في عامي 2002، و2004 بنسب (50%)، و(65%) على التوالي، وذلك مقارنةً بعام 1996 (ACFE, 2004)، كما واصلت ارتفاعها في عام 2008 لتبلغ نسبة الزيادة فيها 148% تقريباً مقارنة بعام 1996 (ACFE, 2008).

واستجابةً لهذه الضغوط توالت النشرات المهنية التي يصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA (American Institute of certified Public Accountant) المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والتي كان أهمها نشرة معايير المراجعة رقم (82) لعام 1997، حيث تضمن هذا المعيار مجموعة من الإرشادات من أجل زيادة الاهتمام بعمليات الغش من قبل المراجعين خلال قيامهم بعملية المراجعة، وليس فقط عند التخطيط لها(دحدوح، 2006)، ثم صدرت بعد ذلك نشرة معايير المراجعة رقم (99) لعام 2002، "والتي تُدخل المراجعين مجالاً شديد الاتساع من الإجراءات لرصد واكتشاف الغش وذلك عند تنفيذ المتطلبات الواردة بهذا المعيار، حيث يهدف هذا المعيار إلى جعل دراسة المراجع للغش ممتزجة بشكل متصل بعملية المراجعة ومحدثة باستمرار حتى اكتمال المراجعة" (حماد، 2007، ص246)، وعلى مستوى معايير

المراجعة الدولية، صدر المعيار رقم (240) الذي بيَّن أنه عند قيام المراجع بعملية التخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة، وعند قيامه بتقييم وإعداد التقرير لنتائج المراجعة، فإن عليه النظر إلى مخاطر احتواء البيانات المالية على تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010) .

وبذلك يتضح اتجاه المهنة لتوسيع دورها ليقابل توقعات الأطراف المستفيدة من تقرير المراجع، وذلك فيما يتعلق باكتشاف الغش والأخطاء، ولكن قدرة المراجع على اكتشاف جميع حالات الغش والأخطاء الجوهرية تصطدم بقيود متأصلة في طبيعة المراجعة، فضخامة حجم المشروعات وكثرة العمليات التي تقوم بها يجعل من غير الاقتصادي مراجعة جميع العمليات بحجة كشف جميع حالات الغش والأخطاء، الأمر الذي يجعل تكاليف المراجعة التي يتحملها العميل أكبر من المنفعة المتوقعة بكشف جميع حالات الغش والأخطاء، كذلك فإنه نظراً لاحتمال وجود تواطؤ في أنظمة الرقابة الداخلية فإن المراجع لا يضمن كشف جميع حالات الغش حتى ولو قام بمراجعة جميع العمليات (توماس وهنكي، 1989).

وبالرغم من هذه القيود إلا أنَّ المراجع يسعى إلى تحقيق أكبر كفاءة ممكنة من عملية المراجعة وذلك بتحقيق أقصى ضمان ممكن بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية وذلك عند أقل تكلفة ممكنة، وبذلك فأنه يلجأ إلى استخدام المعاينات لتحقيق أهداف الوقتية والتكلفة، وبدون شك فإن المعاينات محاطة بكثير من المخاطر من أهمها خطر العينة، وعليه ظهر في الأدب المحاسبي الكثير من الأساليب التي يجب أن يتبناها المراجع للسيطرة على مخاطر المراجعة ومن أهمها المراجعة التحليلية، والتي من خلالها يستطيع المراجع أن يحدد البنود الأكثر احتمالاً أن يكون بها مغالاة أو تدنية من خلال شذوذ هذه البنود عن القيم المتوقعة والمعقولة لها، وبالتالي يقوم المراجع بالتركيز على هذه البنود وإجراء اختبارات مكثفة عليها، وتقليل الاختبارات على البنود التي تظهر بقيمتها المتوقعة أو المعقولة، وبالتالي تزداد كفاءة عملية المراجعة (أرنز وآخرون، 2013).

وبذلك تعتبر المراجعة التحليلية أسلوباً من أساليب المراجعة تهدف لتحليل الاتجاهات والانحرافات الجوهرية وتحديد العلاقات بين القيم في القوائم المالية للفترة المالية ومقارنتها بالقيم

المتوقعة والقيم المعيارية، بهدف إعداد برنامج جيد لعملية المراجعة والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لدعم النتائج النهائية لعملية المراجعة (موسى، 2013).

وتنبع أهمية استخدام المراجع لأساليب المراجعة التحليلية بشكل رئيسي في أنها تشير إلى مواطن التحريفات المحتملة في القوائم المالية وذلك عند وجود فروق جوهرية بين القيمة المتوقعة لرصيد الحساب وقيمته الفعلية حسب القوائم المالية (نصار وبهرامي، 2008) .

وجاء الإلزام بالمراجعة التحليلية من خلال نشرة معايير المراجعة (56) SAS الصادرة في سنة 1988 حيث أوجبت تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلتي التخطيط والمراجعة الشاملة في جميع عمليات المراجعة (AICPA, 1988)، وعلى مستوى معايير المراجعة الدولية، فقد صدر المعيار رقم (520) والذي تطلَّب أن يطبق المراجع الإجراءات التحليلية في مرحلتي التخطيط والمراجعة الشاملة، مع إمكانية تطبيقها في المراحل الأخرى (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010). وسيتناول هذا الفصل الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوعي المراجعة التحليلية والغش والأخطاء في التقارير المالية، كذلك سيتناول مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ومنهجيتها، ومجتمع الدراسة وعينتها، والطرق المتبعة في تحليل البيانات، وذلك على النحو التالي :

أولاً : الدراسات السابقة :

قسِّمت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة من جوانب مختلفة إلى قسمين؛ تناول القسم الأول الدراسات العربية، أمَّا القسم الثاني فقد تناول الدراسات التي تمت في بيئات أجنبية، وتم تناول هذه الدراسات وفقاً لترتيبها الزمني من الأقدم للأحدث وذلك بهدف تدعيم مشكلة الدراسة، وذلك على النحو التالي :

1 – الدراسات العربية:

– دراسة (الباز، 1995) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المراجعين الليبيين لأساليب المراجعة التحليلية المختلفة، وتوصلت إلى أن المراجع الخارجي الليبي يستخدم أساليب المراجعة التحليلية

غير الكمية بشكل جيد، ويستخدم أساليبها الكمية البسيطة بشكل متوسط، في حين أن استخدامه لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة متدني جداً.

– دراسة (السامرائي والحمود، 1998) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المراجعين الليبيين لأساليب المراجعة التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركين أظهروا استخدامهم للإجراءات التحليلية بشكل أكبر من المتوسط، وأن (85.1%) من المراجعين يكتفون بالإجراءات التحليلية دون الحاجة إلى أي إجراءات أخرى، بينما أكد (93%) منهم أنهم لا يعتمدون على الإجراءات التحليلية إلا إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً (نقلاً عن النوايسة، 2008).

– دراسة (قمصاني، 1998) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى استخدام المراجعة التحليلية من قبل المراجعين في مدينة جدة بالسعودية، ومدى تحقيقها لأهدافها عملياً، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية أثناء عملية التخطيط وإعداد التقرير، وأن استخدامها يحقق العديد من الأهداف تتمثل في تقليل حجم الاختبارات التفصيلية، وتعزيز نتائج المراجعة، وتخفيض وقت وتكلفة إنجاز عملية المراجعة، وكذلك خلصت الدراسة إلى أن استخدام المراجعة التحليلية يؤدي إلى تحسين الأداء في عملية المراجعة.

– دراسة (العمامي، 2002) :

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء آراء المراجعين الليبيين واتجاهاتهم نحو تطبيق أسلوب المراجعة التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الليبيين لديهم اتجاهات إيجابية نحو أسلوب المراجعة التحليلية.

- دراسة (مصطفى، 2004) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وفحص الأهمية النسبية للمعلومات المالية وغير المالية عند أداء المراجع الخارجي للإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية المراجعة، حيث تمت الدراسة بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين يركزون أساساً وبدرجة أكبر على المعلومات المالية في تحديد مستوى نطاق المراجعة، وفي المقابل يستفيدون من المعلومات غير المالية كأدلة ثانوية معززة، كما أظهرت النتائج أيضاً حدوث توسيع أكبر لنطاق المراجعة عندما تشير كل من المعلومات المالية وغير المالية إلى اتجاه التدهور.

- دراسة (سمهدانة، 2006) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية لما لها من فوائد في مساعدتهم في تخفيض مخاطر عملية المراجعة إلى أدنى حد مقبول، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج منها أن المجتمع المالي المكون من المستفيدين من خدمات المراجعة يُجمِعُون على أن توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتوافر الخبرة الفنية لدى المراجع، يسهل عليه استخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

- دراسة (المخادمة والرشيد، 2007) :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل المختارة التي من المتوقع أن تؤثر في كفاءة أداء عملية المراجعة في مكاتب المراجعة الأردنية، وهذه العوامل تتضمن؛ أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها والمعوقات التي تحد من تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة تعتمد بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية في عملياتها، كما أكدت على أهمية هذه الإجراءات في تعزيز نتائج المراجعة، وقد أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها وكفاءة عملية المراجعة.

- دراسة (قريط، 2009) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين السوريين، وكذلك التعرف على مدى أهميتها بالنسبة لهم، وتوصلت الدراسة إلى تدني مستوى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة من قبل المراجعين السوريين، وأن هناك تفاوتًا في استخدام تلك الإجراءات، وأن المراجعين السوريين لا يدركون بوضوح أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ عمليات المراجعة التي يقومون بها.

- دراسة (المطيري، 2011) :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام مراجعي الحسابات في الكويت بتطبيق متطلبات المعيار (520) الخاص بالإجراءات التحليلية، كما هدفت للتعرف على أبرز النسب المالية المستخدمة في الإجراءات التحليلية من قبلهم، وكذلك أبرز المعوقات التي تواجههم عند استخدامهم للإجراءات التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم استخدام الإجراءات التحليلية بشكل متوسط في مرحلة التخطيط للمراجعة ومرحلة الاختبارات التفصيلية، بينما يتم استخدامها بشكل مرتفع في مرحلة إنهاء المراجعة، كما وجدت الدراسة أنه يتم استخدام كثير من النسب المالية المعروفة في الإجراءات التحليلية، وأن من أبرز معوقات استخدام الإجراءات التحليلية تتمثل في عدم إلمام بعض المراجعين بها، وعدم قناعتهم بجدواها.

- دراسة (نجم، 2012) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مراجعي الحسابات في العراق، بالإضافة إلى أثر خبرة المراجع العراقي في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها، أن مراجعي الحسابات في العراق يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة بدرجة عالياً نسبياً مقارنةً بالإجراءات التحليلية المعقدة التي تتطلب معرفة بالطرق الإحصائية المختلفة، كما أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين خبرة المراجع العراقي واستخدامه للإجراءات التحليلية.

- دراسة (أبوميالة وزياينة، 2013) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) من وجهة نظر مراجعي الحسابات بالضفة الغربية في فلسطين، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن فهم مراجع الحسابات لمجال عمل الشركة، والنشاط الذي تمارسه وتقويمه لقدرة الشركة على الاستمرار، وعدم وجود فروقات جوهرية عند تطبيق الإجراءات التحليلية، وقيامه بالإشارة إلى التحريفات المحتملة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة.

2 - الدراسات الأجنبية :

- دراسة (Mahathevan, 1997) :

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى استخدام المراجعين في سنغافورة للإجراءات التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن المراجعين في سنغافورة يستخدمون الإجراءات التحليلية وبشكل كبير في مرحلة المراجعة الشاملة، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية هي الأكثر أهمية في الإشارة إلى مكامن الخطورة المحتملة.

- دراسة (Mulligan & Inkster , 1999) :

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجعين الخارجيين في المملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية تستخدم بشكل واسع في بيئة الدراسة، وأن الإجراءات التحليلية البسيطة هي الأكثر استخداماً، كما بينت الدراسة تزايد اعتماد ممارسي مهنة المراجعة على نتائج الإجراءات التحليلية لتبرير المستوى المنخفض من اختبارات التفاصيل.

- دراسة (Samad et al., 2008) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الممارسات الحالية لأساليب المراجعة التحليلية في عمليات المراجعة في ماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، أن أساليب المراجعة التحليلية

الحكمية (الوصفية) والبسيطة هي الأكثر استخداما مقارنةً بأساليب المراجعة التحليلية المتقدمة، كذلك أظهرت الدراسة أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية هو الأكثر فعالية في تحقيق أهداف المراجعة من حيث الإشارة إلى التقلبات المهمة في بنود القوائم المالية، و تقييم عدالة العرض الشامل للقوائم المالية.

- دراسة (Al Weshah et al., 2012) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم استخدام معلومات النظم المحاسبية في أداء الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة وذلك من وجهة نظر المراجعين الداخليين والخارجيين في القطاع العام في الأردن، ودورها في تعزيز الدليل في نتائج المراجعة، كذلك تحديد مدى استخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المراجعين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بأهمية الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة، كما أظهرت الدراسة أن المراجعين الداخليين والخارجيين يستخدمون الإجراءات التحليلية بشكل متوسط، مع ملاحظة أن الإجراءات التحليلية المتقدمة هي الأقل استخداماً ذلك لأنها تحتاج إلى مهارات في التحليل الإحصائي.

نستخلص من الدراسات السابقة أن المراجعين في مختلف البيئات التي أجريت فيها هذه الدراسات يقومون باستخدام كلٍّ من أساليب المراجعة التحليلية الوصفية والكمية البسيطة بشكل كبير، في حين يبدو استخدامهم متدنياً لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة، وذلك لما تحتاجه من مهارات في التحليل الإحصائي والتي قد لا تتوفر لدى الكثير من المراجعين، كما أن استخدام أساليب المراجعة التحليلية يعود على المراجع بالكثير من الفوائد من أهمها : تخفيض تكاليف عملية المراجعة، وتخفيض الاختبارات التفصيلية، والإشارة إلى التحريفات المحتملة في القوائم المالية، ودورها في تعزيز نتائج المراجعة، وكذلك دورها في تخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد مقبول.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تبين أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في كشف ممارسات الاحتيال والتضليل في التقارير المالية، وحالات اختلاس الأصول، وكذلك تبين

أثر استخدام هذه الأساليب في اكتشاف الأخطاء العفوية ذات التأثير المادي على عدالة عرض القوائم المالية.

ثانياً : مشكلة الدراسة :

لعل الغش والاحتيال والأخطاء من الظواهر التي تتواجد في جميع اقتصاديات العالم، وليبيا ليست استثناءً حيث بينت تقارير إدارة الرقابة على المصارف لعامي 2004، و2005 وجود حالات اختلاس وتلاعب تمت من قبل بعض الموظفين في بعض المصارف التجارية الليبية نتج عنها خسائر تقدر بملايين الدينارات الليبية (رزق الله، 2006).

كما بين ديوان المحاسبة في تقريره لعام 2012 أن هناك غياب للضوابط الرقابية أو عدم كفايتها أو عدم فاعلية الموجود منها سهَّل ارتكاب المخالفات والتجاوزات والأخطاء بأنواعها في الجهات الحكومية والعامة (ديوان المحاسبة، 2012)، وفي تقرير صادر عن نفس الجهة لعام 2014 بين أن مكتب المخالفات المالية التابع لديوان المحاسبة قد أحال العديد من ملفات الفساد والمخالفات المالية إلى الجهات المختصة، وذلك بالرغم من أن المكتب لم ينشأ إلا خلال عام 2014 (ديوان المحاسبة، 2014).

واستناداً إلى ما تقدم سواءً من الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها أو الأدلة والبراهين التي قدمتها المؤسسات الرقابية العاملة في ليبيا، تتضح أهمية إتباع الإجراءات اللازمة التي تساعد المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء، ولعل أسلوب المراجعة التحليلية هو الأبرز في هذا المجال والتي بينت بعض الدراسات استخدامه في بيئة الدراسة، حيث أشار الباز (1995) أن المراجع الخارجي الليبي يستخدم أساليب المراجعة التحليلية غير الكمية بشكل جيد، وكذلك يستخدم أساليبها الكمية البسيطة بشكل متوسط، وكانت الأساليب المتطورة فقد مستخدمة بشكل متدني. وقد بين السامرائي والحمود (1998) أن مراجعي الحسابات في ليبيا يستخدمون الإجراءات التحليلية بنسبة (56%)، وأن (82%) منهم يستخدمون الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية في المراجعة، و(76%) في عملية التخطيط للمراجعة، و(68%) أثناء عملية المراجعة (نقلاً عن الكبيسي،

2008)، كما بينت دراسة العمامي (2002) أن المراجعين الليبيين لديهم اتجاهات إيجابية نحو أسلوب المراجعة التحليلية.

ونظراً للدور الذي تلعبه أساليب المراجعة التحليلية في المراحل المختلفة لعملية المراجعة فإن الدراسة ستحاول الإجابة على السؤال التالي :

((ما أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية ؟)).

ثالثاً : أهداف الدراسة :

1- تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة).
- التعرف على أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين).
- التعرف على أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

2 - بالرغم من وجود بعض الدراسات التي أشارت إلى استخدام المراجعين الخارجيين في بيئة الدراسة لأساليب المراجعة التحليلية، إلا أن الدراسة استهدفت التأكد من تطبيق هذه الأساليب من قبل المراجعين في بيئة الدراسة، وذلك لتحديد مستوى الثقة في النتائج المتعلقة بمشكلة الدراسة.

رابعاً : أهمية الدراسة :

1 – تبين هذه الدراسة أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في كشف الغش والأخطاء، وبالتالي فإنه قد يكون لنتائج هذه الدراسة أثر في توسع المراجع الخارجي الليبي في استخدام هذه الإجراءات مما ينتج عنه أداء عمليات المراجعة بكفاءة أكبر وتكلفة أقل .

2 – تحديد العلاقة والأثر بين استخدام أساليب المراجعة التحليلية واكتشاف الغش والأخطاء في البيئة الليبية، مما قد يترتب عنه إلزام المهنة في البيئة الليبية للمراجعين بضرورة استخدام هذه الأساليب من خلال معايير وإرشادات تصدر لهذا الغرض.

3 – تعتبر من أول الدراسات التي تربط بين تطبيق أساليب المراجعة التحليلية واكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية في بيئة الدراسة.

خامساً : فرضيات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية :

"يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب للمراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية" وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

– الفرضية الفرعية الأولى : "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب للمراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية" (غش الإدارة).

– الفرضية الفرعية الثانية : "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب للمراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول" (غش العاملين).

– الفرضية الفرعية الثالثة : "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب للمراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية".

سادساً : منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الاستقرائي لتحقيق أهدف الدراسة حيث يقوم هذا المنهج على مراجعة شاملة لما ورد حول موضوع الدراسة في الكتب والدوريات والوثائق والدراسات السابقة، ثم اشتقاق الفرضيات ومن ثم جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وبالتالي الوصول إلى النتائج العملية، ومن ثم نقوم بمقارنة النتائج العملية (نتائج اختبار الفرضيات) بالاستنتاجات النظرية (الفرضيات)، فإذا توافقت النتائج العملية مع الاستنتاجات النظرية فإن هذا البحث يضيف دليلاً على صحة النظرية، وإذا لم تتوافق يقوم الباحث بتفسير الأسباب.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما :

الجانب النظري : يستعرض أهم ما تم تناوله حول الموضوع في الكتب والدوريات والدراسات السابقة.

الجانب العملي : ويهدف إلى تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، ويتكون من الآتي :

1 – مجتمع الدراسة : مجتمع الدراسة يتكون من المراجعين القانونيين المزاولين للمهنة، وكذلك المراجعين التابعين لديوان المحاسبة، وذلك في مدن طرابلس وبنغازي والبيضاء.

2 – أداة تجميع البيانات : تم استخدام إستمارة الاستبيان لغرض تجميع البيانات، ذلك لأنها تناسب منهجية الدراسة بالإضافة إلى أنها تساعد على توفير الوقت والجهد والتكلفة، كذلك إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين خصوصاً في حالات الانتشار الجغرافي لعناصر مجتمع الدراسة كما هو الحال في هذه الدراسة، وتم تقسيم إستمارة الاستبيان إلى ثلاث أقسام رئيسية :

القسم الأول : خصص للتعرف على المعلومات الديموغرافية للمشاركين مثل (الصفة، سنوات الخبرة ، المؤهل العلمي) .

القسم الثاني : تضمَّن الأسئلة اللازمة لقياس مدى استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية.

القسم الثالث : تضمن الأسئلة اللازمة لقياس مدى اكتشاف المراجعين للغش والأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية عن طريق استخدامه لأساليب المراجعة التحليلية.

3 – طرق تحليل البيانات : تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة كالتالي :

أ – الإحصاء الوصفي : تم استخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية والنسب المئوية التراكمية لوصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، كما تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لترتيب الإجراءات التحليلية من حيث استخدامها من قبل المراجعين الليبيين، كذلك لترتيب حالات الغش والأخطاء الجوهرية من حيث مدى اكتشافها بواسطة استخدام أساليب المراجعة التحليلية.

ب – الإحصاء الاستنتاجي : تم استخدام معامل Cronbach's Alpha لاختبار ثبات أسئلة الاستبيان، وتم استخدام اختبار Kolomgrov - Semirnov لتحديد مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، كما تم استخدام كلٌّ من : اختبار Wilcoxon signed Rank، واختبار One Sample (T) Test، لاختبار فرضيات الدراسة، كما تم استخدام اختباري One Way ANOVA، و One Way Kruskal Wallis، لاختبار مدى وجود فروقات بين إجابات المشاركين تعزى لصفة المشارك (مراجع بمكتب خاص، أو مراجع بديوان المحاسبة).

سابعاً : محددات الدراسة :

1 – اقتصرت هذه الدراسة على دراسة عينة من المراجعين المزاولين لمهنة المراجعة في مدن طرابلس وبنغازي والبيضاء، وذلك للسببين التاليين :

– أن عدد المراجعين القانونيين في هذه المدن يشكل حوالي 74% من إجمالي المراجعين القانونيين في ليبيا، كما يشكل المراجعون التابعون لفروع وإدارات ديوان المحاسبة الداخلين ضمن مجتمع الدراسة نسبة 53% من اجمالي المراجعين بديوان المحاسبة على مستوى ليبيا.

– أن مكاتب المراجعة الكبيرة وذات الخبرة تتمركز في مدينتي طرابلس وبنغازي ذلك لأنه تقع فيهما اغلب المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في ليبيا (موسى، 1992).

2 – اقتصرت فئة المراجعين الخارجيين من خلال المكاتب الخاصة على المراجعين المشتغلين فعلاً، وذلك لانقطاع بعض المراجعين المسجلين في النقابة عن مزاولة المهنة، أو لعدم مزاولتهم للمهنة بصورة منتظمة.

ثامناً : تقسيمات الدراسة :

قُسِّمت الدراسة إلى خمس فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : تضمن الإطار العام للدراسة والذي يشمل التعريف بالمشكلة وأهداف الدراسة وأهميتها ومنهجيتها ومحدداتها.

الفصل الثاني : يتضمن هذا الفصل المراجعة التحليلية وأبعاد الغش والأخطاء، وتم تقسيمه إلى مبحثين؛ يتضمن الأول التعريف بالمراجعة التحليلية وأساليبها، أما الثاني فيهتم بالتعريف بالغش والأخطاء وخصائصهما.

الفصل الثالث : يتضمن هذا الفصل مسؤولية المراجع الخارجي وعلاقة المراجعة التحليلية باكتشاف الغش والأخطاء، وتم تقسيمه إلى مبحثين؛ يتناول الأول مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف

الغش والأخطاء الجوهرية، أما الثاني فتناول القدرة التأثيرية للمراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

الفصل الرابع : يتضمن هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة حيث يتكون من : مجتمع الدراسة، وعينتها، والتحليل الوصفي للبيانات، والتحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات.

الفصل الخامس : يتضمن هذا الفصل أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني

المراجعة التحليلية وأبعاد الغش والأخطاء الجوهرية

مقدمة :

تهدف عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، ووسيلة المراجع في تحقيق هذا الهدف هو تجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة التي تدعم رأيه الفني، حيث يقوم المراجع خلال فحصه وتدقيقه للقوائم المالية بتجميع هذه الأدلة والقرائن، والتي تعتبر نتائج إجراءات المراجعة التحليلية من أهمها (أرنز وآخرون، 2013).

وتقوم الإجراءات التحليلية على التحقق من مدى معقولية القيم المالية المسجلة لبنود القوائم المالية والتأكد من عدم وجود انحرافات كبيرة فيها عن القيم المتوقعة لها، والتي إن وجدت – الانحرافات الكبيرة – تستلزم من المراجع القيام بفحص إضافي للتحقق من أسبابها، والتأكد من أنها ناتجة عن أحداث اقتصادية بحتة، ولا تتضمن تلاعب أو أخطاء في القوائم المالية (جبار، 2011). كما أن الإجراءات التحليلية تستخدم كإجراءات جوهرية لتبرير المقدار المتدني أو المرتفع من اختبارات التفاصيل (Koskivaara, 2004).

وتتفاوت مستويات الإجراءات التحليلية من حيث التعقيد، حيث تبدأ بإجراءات المراجعة التحليلية الوصفية التي تعتمد على المعلومات غير الكمية، مروراً بالإجراءات التحليلية الكمية البسيطة مثل تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاهات، وصولاً إلى أساليب المراجعة التحليلية المتطورة التي تقوم على التحليلات الإحصائية المعقدة مثل تحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية (الكبيسي، 2008).

وبالتالي فإن هذا الفصل سوف يستعرض خصائص المراجعة التحليلية وأساليبها وخصائص الغش والأخطاء وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : التعريف بالمراجعة التحليلية وأساليبها.

المبحث الثاني : التعريف بالغش والأخطاء وخصائصهما.

المبحث الأول

التعريف بالمراجعة التحليلية وأساليبها

يتناول هذا المبحث التعريف بالمراجعة التحليلية من حيث ماهيتها والتطور التاريخي الذي مرت به، والغرض منها، وتوقيت استخدامها، كما يتناول أساليب المراجعة التحليلية المختلفة ابتداءً من الأساليب الوصفية ووصولاً إلى التحليلات الإحصائية المعقدة وذلك من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : ماهية المراجعة التحليلية وتطورها والغرض منها.

الفرع الثاني : أساليب المراجعة التحليلية ومراحلها.

الفرع الأول

ماهية المراجعة التحليلية وتطورها والغرض منها

من الأهمية بمكان أن توضح هذه الدراسة ماهية المراجعة التحليلية ومراحل التطور التي مرت بها والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها وذلك على النحو التالي :

أولاً : تعريف المراجعة التحليلية :

تعتبر المراجعة التحليلية تطويراً لأسلوب المراجعة الانتقادية الذي كان مستخدماً في السابق، والذي يقصد به قيام المراجع بإلقاء نظرة عامة وسريعة وفاحصة على المستندات والسجلات للتعرف على الأمور الشاذة وغير العادية التي قد يكتشفها المراجع في هذه المستندات والسجلات، ومن ثم فحصها فحصاً دقيقاً، مع عدم الاهتمام بفحص البنود العادية أو غير الهامة (الباز، 1995). "والمراجعة الانتقادية المعمول بها سابقا عادةً ما كان يقوم المراجع بها خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة، ويقوم بها على عينة حكمية يختارها المراجع بناءً على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان، وعليه فإن المراجعة الانتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الاختبارية" (موسى، 2013 ، ص 312).

وقد تطور هذا الأسلوب من المراجعة ليستخدم المقارنات والنسب المالية، ثم تطور ليكون أكثر تعقيداً باستخدام الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار والارتباط وتحليل السلاسل الزمنية، وكان من طبيعة التطور في هذه الأساليب أن فكرة النظرة السريعة الفاحصة من شخص خبير لم تعد كافية، الأمر الذي استدعى استخدام اصطلاح المراجعة التحليلية (الباز، 1995)، حيث يعبِّر هذا الأسلوب عن استخدام المراجع للبيانات المالية وغير المالية لتقييم معقولية القيم المسجلة لبنود القوائم المالية (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010).

وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المراجعة التحليلية، حيث عرفتها نشرة معايير المراجعة رقم (56) SAS بأنها "تقييم المعلومات المالية التي تتم بدراسة العلاقات فيما بين البيانات المالية وغير المالية وتشمل على مقارنة المبالغ المقيدة مع توقعات المراجع" (القباني، 2007 ، ص 120). وعرفها معيار المراجعة الدولي رقم (520) بأنها "تقييمات المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المقبولة بين كلٍّ من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً تحقيقاً يعد ضرورياً لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير" (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010 ، ص 434). كما عرفها موسى (2013، ص 315) بأنها "أسلوب من أساليب المراجعة تهدف لتحليل الاتجاهات والانحرافات الجوهرية وتحديد العلاقات بين القيم في القوائم المالية للفترة المالية ومقارنتها بالقيم المتوقعة والقيم المعيارية، بهدف إعداد برنامج جيد لعملية المراجعة والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لدعم النتائج النهائية لعملية المراجعة". كما عرفها لطفي (2007 ، ص 334) بأنها "تحليل المؤشرات والاتجاهات الهامة التي تتضمن فحص التقلبات والعلاقات التي تتسم بأنها غير متسقة مع المعلومات الملائمة الأخرى، أو تنحرف عن القيم القابلة للتنبؤ بها". كما تم تعريفها بأنها "وسيلة من وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنةً بفترات سابقة أو بمنشآت أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال أو الصناعة، حيث يُعتمد عليها في تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناءً على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية" (جربوع وحلس،2002 ، ص 209).

بناءً على ما تقدم نجد أن جميع التعريفات السابقة تتفق في أن المراجعة التحليلية تمثل أسلوب يقوم على مقارنة الأرصدة المسجلة بالدفاتر مع القيم المتوقعة لها بواسطة المراجع، وذلك للتعرف على مدى وجود انحرافات لهذه الأرصدة عن القيم المتوقعة، وتقصي أسباب هذه الانحرافات إن وجدت.

ثانياً : أغراض وتوقيت استخدام المراجعة التحليلية

أوضح أرينز ولوبك (2002) أغراض استخدام المراجعة التحليلية في أربع مجالات وهي :

- تفهم مجال عمل العميل والنشاط الذي يمارسه.
- تقدير قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار.
- الإشارة إلى التحريفات الممكنة في القوائم المالية.
- تخفيض الاختبارات التفصيلية.

1 – تفهم مجال عمل العميل والنشاط الذي يمارسه :

بين معيار المراجعة الدولي رقم (910) بأنه "لكي يخطط المراجع لمهمة مراجعة البيانات المالية، يجب على المراجع أن يحصل أو أن يحدِّث معرفته بطبيعة عمل المنشأة. ويتضمن ذلك دراسة الهيكل التنظيمي للمنشأة، وأنظمتها المحاسبية، وخصائص تشغيلها، وطبيعة أصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصاريفها" (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين B، 2010 ، ص 233).

يمكن أن تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المراجع في فهم طبيعة نشاط العميل، وذلك بتحديد التغيرات الهامة من خلال إجراء المقارنات بين معلومات السنة الجارية مع نظيرتها المتعلقة بالسنوات السابقة، حيث أن هذه التغيرات يمكن أن تمثل اتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن أن تؤثر في تخطيط المراجعة. فمثلاً : يمكن أن يشير انخفاض نسبة مجمل الدخل مع الوقت إلى زيادة المنافسة في المجال الذي تعمل فيه المنشأة، وبالتالي يجب أن يُولي المراجع عناية كبيرة

لطريقة تسعير المخزون، وعلى نحو مماثل إذا وجد زيادة في رصيد الأصول الثابتة فإنها تشير إلى وجود عمليات حيازة هامة يجب أن يتم فحصها (أرينز ولوبك ، 2002).

2 – تقدير قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار :

بين معيار المراجعة الدولي رقم (570) أنه على المراجع الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة حول مدى استخدام الإدارة لفرض المنشأة المستمرة في إعداد وعرض البيانات المالية واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينِA، 2010). ويمكن للمراجع تقدير قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار من خلال القيام ببعض الإجراءات التحليلية (Flowerday et al., 2006). حيث يمكن للمراجع استخدام نسب السيولة لتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، بالإضافة إلى التوزيع النسبي لمصادر التمويل الذي يعطي مؤشراً للمخاطر المالية المرتبطة بالمنشأة، فالمنشأة التي تشكل الالتزامات النسبة الأكبر في هيكلها التمويلي أكثر عرضة للإفلاس في حالات التدهور الاقتصادي من تلك التي تشكل حقوق الملكية النسبة الأكبر في هيكلها التمويلي، كما يمكن للمراجع استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتقدير مدى قدرة المنشأة على الاستمرار (الحصادي، 2005).

3 – الإشارة إلى التحريفات الممكنة في القوائم المالية :

يشير مصطلح التحريفات إلى ظهور بند أو أكثر من بنود القوائم المالية في غير صورته العادلة وفقا للأسس والمعايير التي أُعدت القوائم المالية وفقاً لها، هذه التحريفات قد تتضمن تحريفات غير مقصودة (أخطاء)، أو تحريفات مقصودة (احتيال). وقد بين معيار المراجعة الدولي رقم (240) أنه عند قيام المراجع بالتخطيط لعملية المراجعة وتنفيذ إجراءات المراجعة، وكذلك عند قيامه بتقييم وإعداد التقرير لنتائج المراجعة، فإن عليه النظر إلى مخاطر احتواء البيانات المالية على تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، كذلك فقد أوضح معيار المراجعة الدولي رقم (200) الذي تناول الأهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم عملية المراجعة، بأن على المراجع تخطيط وأداء عملية المراجعة بطريقة تتضمن شكوكاً مهنية، وأن يقوم بتقييم مخاطر احتواء البيانات المالية على

تحريفات جوهرية، سواءً أكانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010).

وتعتبر إجراءات المراجعة التحليلية من أهم الوسائل التي يستخدمها المراجع في اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وذلك من خلال ظهور تقلبات غير عادية في بنود القوائم المالية. ويشار إلى الاختلافات الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم مراجعتها والتي تخص السنة الحالية والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنات بالتقلبات غير العادية، وتحدث هذه التقلبات عند وجود فروق جوهرية غير متوقعة، أو عند توقع فروق جوهرية دون أن تحدث، وقد يرجع السبب في كلتا الحالتين إلى أخطاء أو غش، فإذا وُجدت هذه الفروقات يجب على المراجع التحقق من أن هذه الفروقات ناتجة عن أحداث اقتصادية وليست ناتجة عن وجود أخطاء أو غش (أرينز ولوبك، 2002).

4 – تخفيض الاختبارات التفصيلية :

بين معيار المراجعة الدولي رقم (500) الذي ناقش أدلة الإثبات التي يجب على المراجع الحصول عليها لتشكل أساساً يستند إليه في تكوين رأيه الفني بأنه، "يجب على المراجع أن يستخدم إجراءات تقييم المخاطرة وإجراءات مراجعة إضافية تشمل اختبارات أنظمة الرقابة وإجراءات التحقق وهي على نوعين هما اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية" (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010 ، ص 385).

وعادةً ما تكون الإجراءات التحليلية أقل تكلفة بالمقارنة مع الاختبارات التفصيلية للأرصدة والمعاملات، لذلك يفضل معظم المراجعين استخدام الإجراءات التحليلية بدلاً من الاختبارات التفصيلية كلما أمكن ذلك. فمثلاً : يكون حساب ومراجعة النسب الخاصة بالمدينين والمبيعات أقل تكلفة من إرسال المصادقات إلى المدينين، وإذا أمكن تقليل أو إحلال المصادقات عن طريق أداء الإجراءات التحليلية، سيحدث توفير ملموس في التكلفة (أرينز ولوبك، 2002).

وعندما لا ينتج عن أداء الإجراءات التحليلية ظهور تقلبات جوهرية، فإن ذلك يعني انخفاض احتمال وجود خطأ أو مخالفة كبيرة، وبالتالي تعتبر الإجراءات التحليلية دليلاً أساسياً يدعم عدالة

عرض بنود القوائم المالية التي تم أداء الإجراءات التحليلية عليها، ويمكن إجراء اختبارات تفصيلية أقل في هذه الحالة (أرنز وآخرون، 2013).

ويتوقف المدى الذي يمكن أن توفر عنده إجراءات المراجعة التحليلية دليلاً أساسياً مفيداً على ظروف تنفيذها، حيث يمكن أن تكون الإجراءات التحليلية أفضل الإجراءات التي يمكن تطبيقها في بعض حالات المراجعة ولتحقيق أهداف معينة في المراجعة. في حين أنها تكون موجِّه للاهتمام في حالات أخري وذلك على أفضل تقدير(أرينز ولوبك، 2002).

ومن حيث التوقيت يتم أداء إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة التالية :

(1) – مرحلة التخطيط :

أداء الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط هام جداَ، لأنها تساعد المراجع في تحديد طبيعة ونطاق إجراءات المراجعة، وهذا بدوره يساعد المراجع في تحديد الأمور المهمة التي تستدعي من المراجع اهتماماً خاصاً فيما بعد(أرنز وآخرون، 2013). وأثناء مرحلة التخطيط يتم التركيز عادةً على أرصدة حسابات الأستاذ العام والعلاقات فيما بينها (لطفي، 2007).

وبشكل عام يهدف المراجع من استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى تحقيق الآتي (الصحن ودرويش، 1998 ، ص 142 – 143) :

- التعرف على المشروع من واقع الأحداث المختلفة وتقسيم العمل والرقابة الداخلية بما يتيح للمراجع تَفَهُّمَاً كاملاً لعمليات المشروع. كما تتيح التعرف على ما استجدَّ من عمليات وأحداث منذ نهاية المراجعة السابقة.
- التعرف على مواطن التحريف المحتملة وذلك ببحث التقلبات غير العادية في أرصدة الحسابات والعلاقات فيما بينها.

(2) – مرحلة إجراء اختبارات التحقق الأساسية :

غالباً ما يتم أداء الإجراءات التحليلية أثناء مرحلة اختبارات التحقق الأساسية للحصول على تأكيد بأن أرصدة الحسابات بالقوائم المالية لا تتضمن تحريفات جوهرية، وتركز الإجراءات التحليلية

في هذه المرحلة على العوامل المؤثرة على أرصدة تلك الحسابات من خلال توقع قيمتها (لطفي، 2007). وفي نفس السياق بين معيار المراجعة الدولي رقم (520) في الفقرة (12) مجموعة من العوامل ينبغي على المراجع مراعاتها عند استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية والتي تتعلق بمدى موثوقية البيانات وهي كالتالي (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010) :

- مصدر المعلومات المتوفرة، فعلى سبيل المثال : قد تكون البيانات أكثر موثوقية عند الحصول عليها من مصادر مستقلة خارج المنشأة.
- إمكانية مقارنة المعلومات المتوافرة، مثلاً : قد تحتاج بيانات الصناعة واسعة النطاق لأنْ يتم استكمالها لمقارنتها مع بيانات المنشأة التي تنتج وتبيع منتجات متخصصة.
- طبيعة وملاءمة المعلومات المتوفرة، فمثلاً : إذا ما تقررت الموازنات على أنها نتائج متوقعة بدلاً من أهداف يتعين تحقيقها.
- الضوابط المفروضة على إعداد البيانات، التي تم تصميمها لضمان اكتمال ودقة وصحة المعلومات، على سبيل المثال : الرقابة على إعداد الميزانيات ومراجعتها والحفاظ عليها.

(3) – مرحلة الفحص الشامل :

يلزم أداء الإجراءات التحليلية أثناء فترة الاستكمال، أو كما يسميها لطفي (2007) مرحلة الفحص الشامل. وتقوم هذه الإجراءات بدور المراجعة النهائية لإظهار أي تحريفات مهمة نسبياً أو أي مشكلات مالية لم تبينها إجراءات المراجعة السابقة، حيث تساعد المراجع على أخذ نظرة موضوعية نهائية على القوائم المالية التي تم مراجعتها (أرنز وآخرون، 2013).

ويهدف المراجع من استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى تحقيق الآتي (موسى، 2013 ، ص 331) :

- تقييم مدى معقولية أرصدة القوائم المالية ككل وذلك من خلال تحديد العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة والتي لم يسبق للمراجع تحديدها.

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها المراجع بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير عادية أو غير متوقعة عند مرحلة التخطيط لعملية المراجعة.
- مقارنة درجة المخاطرة الفعلية مع درجة المخاطرة المحددة مسبقا.
- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المنشاة وما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية محل المراجعة وحقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة ومدى اتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي يعمل في إطارها المشروع.

ويلخص الشكل رقم (2 – 1) أغراض المراجعة التحليلية وفقاً لمراحل المراجعة كالتالي:

الشكل رقم (2 – 1)

أغراض المراجعة التحليلية وفقاً لمراحلها المختلفة

المرحلة / الغرض	التخطيط	الاختبارات الأساسية	المراجعة الشاملة
الإشارة إلى الأخطاء المادية	X	X	X
تقدير قدرة المشروع على الاستمرار	X		X
الإشارة إلى غش الإدارة	X	X	X
تخفيض الاختبارات التفصيلية	X	X	
تقدير خطر الرقابة	X		
التنبؤ بأتعاب المراجعة	X		X

المصدر (Koskivaara, 2007 , p 336)

الفرع الثاني

أساليب المراجعة التحليلية

اختلف الباحثون في تصنيفهم لأساليب المراجعة التحليلية، حيث تم تصنيفها لتشمل المقارنات بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي (البديوي وشحاته، 2003)، كما يرى لطفي (2007) أن أنواع الإجراءات التحليلية هي تحليل الاتجاه وتحليل المؤشرات (المقارنات) واختبار المعقولية أو التحليل الإحصائي، كما صُنفت إلى ثلاث مستويات وهي أساليب مراجعة تحليلية وصفية، وأساليب مراجعة تحليلية كمية بسيطة، وأساليب مراجعة تحليلية متطورة (الكبيسي، 2008)، وسيتم تناولها حسب التصنيف الأخير الذي يعتبر الأكثر شيوعاً، وذلك على النحو التالي:

أولاً : أساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية) :

"وفقاً لهذه الأساليب يستخدم المراجع نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها" (الكبيسي، 2008، ص8)، وتشمل هذه الأساليب :

(1) – الاستفسار :

وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة موجهة لشخص له دراية بطبيعة عمل المنشأة (الكبيسي، 2008)، ويجب على المراجع أن لا يأخذ الإجابات عن هذه الأسئلة على أنها حقيقة مطلقة، وإنما يجب عليه أن يتحقق من صحتها بالوسائل المتاحة له كافة (الباز، 1995) .

(2) – التوقعات من نتائج المراجعة السابقة :

كالأخطاء التي اكتشفت في عملية المراجعة السابقة ومقابلة المراجع السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية المراجعة الحالية (الكبيسي، 2008). ومن المصادر التي توفر للمراجع معلومات عن نتائج المراجع السابقة ما يلي (الباز، 1995) :

- مراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.

- مراجعة أية ملخصات لنتائج المراجعة السابقة.
- مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة المنشأة، وردود الإدارة العليا.
- مقابلة المراجع السابق – في حالة مراجعة حسابات منشأة لأول مرة – ومناقشته حول الأمور التي يُعتقد أنها تؤثر على عملية المراجعة الحالية.

(3) – مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية) :

يحصل المراجع على الكثير من المعلومات خلال عملية المراجعة، ولكي يتمكن من تفسير هذه المعلومات بصورة ملائمة، يتوجب عليه الحصول على معلومات كافية تتعلق بطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة، بالإضافة إلى ضرورة التعرف على أية متطلبات خاصة بالعميل سواءً أكانت تنظيمية أو قانونية (الباز، 1995). ويحصل المراجع على هذا النوع من المعلومات من مصادر عديدة منها، الاطلاع على الكتب العلمية، وأدلة المحاسبة والمراجعة الدولية، والقوانين والتشريعات الحكومية، وأيَّة تشريعات لها تأثير على عمل المنشأة، والتقارير السنوية، وما صدر من السوق المالي عن المنشأة موضوع المراجعة والمنشآت المماثلة لها (الكبيسي، 2008 ، ص 9).

(4) – مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية) :

من خلال تعرُّف المراجع على الخصائص المتعلقة بعميله والتي تميزه عن المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة يتمكن من تقدير وجود أي تحريفات في القوائم المالية، بالإضافة إلى أنها تمكنه من إجراء المقارنات على أسس سليمة (الباز، 1995). وهناك عدة مصادر يحصل منها المراجع على هذا النوع من المعلومات كمراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس، مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة، والاطلاع على ملفات الموظفين وملفات المراسلات، بالإضافة إلى سجلات الإنتاج، والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها، التعرف العقود المهمة التي يكون لها تأثير على عملية المراجعة مثل : اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل (الكبيسي، 2008 ، ص 9).

ثانياً : أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة :

يقوم استخدام هذا النوع من أساليب المراجعة التحليلية على افتراض وجود علاقات بين بنود القوائم المالية، وأن هذه العلاقات ثابتة من سنة لأخرى ما لم تحدث تغيرات في الظروف المحيطة،

ويمتاز هذا المستوي من الأساليب التحليلية الكمية بسهولة التطبيق وفعاليته في إبراز التقلبات غير العادية في أرصدة بنود القوائم المالية، والعلاقات فيما بينها (الكبيسي، 2008)، وأهم هذه الأساليب ما يلي :

(1) – تحليل النسب المالية :

"النسبة المالية عبارة عن علاقة رياضية بين قيمة وأخرى وتظهر عادةً في شكل نسبة مئوية أو عدد مرات أو عدد أيام أو تناسب بين قيمة بندين" (الحصادي، 2005 ، ص 107). وتعتبر النسب المالية أداة مفيدة لوجود استقرار في العلاقة بين مكوناتها، فالعلاقة بين المبيعات وبين بعض بنود القوائم المالية مثل المخزون والمدينون تكون عادةً مستقرة، وإجمالاً تعتبر عملية احتساب النسب المالية بسيطة، ولكنَّ تفسيرها يعتبر صعباً، خصوصاً عندما تشير نسبتين أو أكثر إلى تفسيرات متضاربة (Koskivaara, 2007).

وتتضمن المراجعة التحليلية استخدام النسب المالية خلال عملية مراجعة القوائم المالية، حيث يؤدي ذلك إلى توفير فهم مفيد لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم، ويمكن أن يكون التحليل المالي بالنسب المالية فعالاً في الجوانب التي يحتمل أن يكون بها مشكلات وتكون بحاجة إلى تحليل إضافي وتركيز في استخدام إجراءات المراجعة بها، كما يمكن أيضاً أن يتم من خلالها تحديد جوانب العمل التي يستطيع المراجع أن يقدم تصوراً عنها للمساعدة في التعامل معها (أرينز ولوبك، 2002).

وبالرغم من بساطة تطبيق هذا الأسلوب وانخفاض تكلفته إلا أنه يشوبه بعض العيوب التي قد تحد من كفاءته وكفايته كدليل إثبات، وتتمثل أهم هذه العيوب في أن هذا الأسلوب لا يستطيع كشف الأخطاء التي تكون على فترات متلاحقة، ولا يستطيع هذا الأسلوب اكتشاف التغيرات التي كان من المتوقع حدوثها ولكنها لم تحدث فعلا بسبب الأخطاء والغش (موسى، 2013).

ويمكن تصنيف النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية هي : نسب السيولة، نسب تحليل النشاط، نسب الاقتراض، نسب تحليل الربحية، نسب تحليل التغطية، حيث أن نسب السيولة تهدف إلى قياس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية، أما نسب تحليل النشاط فتقيس مدى كفاءة

الإدارة في استغلال الأصول المتاحة لتوليد المبيعات، أما نسب تحليل الاقتراض فتقيس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أما نسب تحليل الربحية فتقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة خلال العام، في حين أن نسب تحليل التغطية تقيس مدى قدرة المنشأة على سداد الأعباء المالية الثابتة (بدوي، 2006).

وفيما يتعلق بدور النسب المالية في اكتشاف غش الإدارة تبين أن لها قدرة محدودة في التنبؤ بالتقارير المالية الاحتيالية واكتشافها (Kaminski et al., 2004) في حين أن لها دور هام في التنبؤ باستمرارية المشروعات (الغصين، 2004).

(2) – التحليل الأفقي :

تُعرف مقارنة البيانات المالية لسنتين أو أكثر باسم التحليل الأفقي، ويكون هذا التحليل أكثر فائدة في بيان التغيرات بين السنوات إذا ما استخدم في شكل نسبي، حيث يساعد إظهار التغيرات بين السنوات في شكل نسب مئوية على الإحساس بأهمية هذه التغيرات (جاريسون ونورين، 2002).

وهذا النوع من التحليل يلائم غرض مراجع الحسابات أكثر من غرض المحلل المالي من خارج المؤسسة، فإذا اكتشف المراجع أي انحرافات في بعض النسب المئوية، أدرك أن بعض الأرصدة يمكن أن تحتوي على تحريفات، بالتالي يجب عليه زيادة الاهتمام بها لمعرفة أسباب هذه الانحرافات (العبدلي، 2011 نقلاً عن الفيومي، 2003).

ويعتبر التحليل الأفقي باستخدام الأرقام القياسية من أكثر الأساليب التحليلية شيوعاً بين المراجعين ويتمثل هذا الأسلوب في "حساب مجموعة من الأرقام القياسية لعدد من السنوات مقارنةً بسنة الأساس، وبيان مقدار الزيادة أو النقص في بند معين وبيان أسباب الزيادة أو النقص غير العادي في ميل الاتجاه، ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على سياسات الإدارة المختلفة بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى التغيُّرات الناتجة خلال سنوات المقارنة" (الكبيسي، 2008 ، ص 9)، ويُعرَّف الرقم القياسي بأنَّه "رقم أو مقياس إحصائي، تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة" (الحيالي، 2007 ، ص 210).

(3) – التحليل الرأسي :

يمكن إلقاء الضوء على التغيرات الرئيسية باستخدام القوائم المالية وفقاً لأساس أو حجم مشترك وهي إظهار البنود بنسب مئوية، ويظهر كل بند كنسبة مئوية من مجموع ما يكون هذا البند جزءاً منه، وهذا ما يعرف باسم التحليل الرأسي (جاريسون ونورين، 2002)، فعلى سبيل المثال : نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول، فالنقدية هنا تمثل جزءاً من إجمالي الأصول، كذلك الأمر لباقي بنود الميزانية، وفيما يتعلق ببنود قائمة الدخل يتم النسبة إلى المبيعات. "وعادةً ما يستخدم المراجع هذا الأسلوب في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية" (موسى، 2013 ، ص 334).

كما يساعد هذا الأسلوب في فهم مكونات القوائم المالية من خلال التوزيع النسبي لهذه المكونات بالإضافة إلى أنها تسهّل عملية المقارنة بين المنظمات ذات الأحجام المختلفة (الحصادي، 2005).

(4) – الاختبار التنبؤي :

وهو توقع معلومات مالية معينة من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية مثل : التنبؤ بمصروفات النقل للخارج عن طريق ضرب عدد وحدات المبيعات المشحونة بواسطة الشركة للمشترين في متوسط تكلفة الشحن لكل وحدة (الكبيسي، 2008).

ويتم تحديد القيمة المتوقعة في هذا الاختبار بناءً على بيانات تكون مستقلة جزئياً أو كلياً عن نظام المعلومات المحاسبية، ولذلك يتم الحصول على دليل أكثر موثوقية من الدليل الذي يتم الحصول عليه باستخدام بيانات مستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية (Koskivaara, 2007).

(5) – تحليل انحراف الموازنة :

وهو مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة في الموازنة لتحديد الانحرافات إن وجدت والاستفسار عن أسبابها، وعلى المراجع الاهتمام بالانحرافات الجوهرية منها، خاصةً مجهولة الأسباب لأنه قد يكون سببها وجود مخالفات في القوائم المالية (الكبيسي، 2008).

ثالثاً : أساليب المراجعة التحليلية المتطورة :

يقوم هذا المستوى من أساليب المراجعة التحليلية على التحليلات الإحصائية المعقدة، والتي يمكن من خلالها التنبؤ بقيمة المتغير التابع والذي يمثل رصيد حساب معين، وبالتالي نستطيع التحقق من مدى معقولية الرصيد الفعلي لهذا الحساب من خلال مقارنته مع القيمة التي تم التنبؤ بها من خلال الأساليب الإحصائية (البديوي وشحاته، 2003)، ومن أبرز هذه الأساليب ما يلي:

(1) – تحليل الانحدار :

تحليل الانحدار هو "أسلوب إحصائي يختص بدراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وكيفية تمثيل هذه العلاقة رياضياً أفضل تمثيل، وذلك لاستخدامها في التقدير أو التنبؤ بمتوسط أحد المتغيرات ويسمى المتغير التابع، بدلالة بقية المتغيرات التي تؤثر فيه وتسمى المتغيرات المستقلة أو الشارحة" (الكيخيا، 2007، ص 349).

ويستخدم أسلوب تحليل الانحدار كأحد أساليب المراجعة التحليلية لتقييم معقولية رصيد أو بند ما، حيث يستخدم في التنبؤ عندما تتوفر بيانات تاريخية عن البند موضوع الفحص، ومتى كان بالإمكان اشتقاق علاقات بين ذلك البند والعوامل الأخرى المؤثرة فيه، سواءً كانت هذه العوامل من داخل المنشاة محل المراجعة أو من خارجها، يمكن للمراجع استخدام أسلوب تحليل الانحدار، لأن وجود هذه العلاقات يمكّن المراجع من تمثيلها بمعادلة رياضية يمكن استخدامها في تقدير قيمة البند محل التنبؤ (موسى، 2013).

وينقسم تحليل الانحدار إلى نوعين هما تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل الانحدار المتعدد، حيث يسعى النوع الأول من تحليل الانحدار إلى إيجاد العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع

والآخر مستقل، حيث يستخدمه المراجع للتنبؤ برصيد أحد حسابين من خلال الحساب الآخر، أما النوع الثاني فيسعى إلى إيجاد العلاقة بين متغيِّرين مستقلين أو أكثر ومتغير آخر تابع حيث يستخدمه المراجع للتنبؤ برصيد حساب معين من خلال علاقته بحسابات أخرى (الكبيسي، 2008)، ويعتبر استخدام تحليل الانحدار عند القيام بالمراجعة التحليلية أداة مفيدة للمراجعين، مع ضرورة الانتباه إلى أن مجموعة البيانات المستقلة قد لا تكون ملائمة لاستخدام هذا النوع من التحليل (Wilson, 1991).

ويعتبر نموذج الانحدار اللوجستي أحد أهم نماذج تحليل الانحدار المستخدمة في مجال المراجعة، حيث يستخدم للتنبؤ بإمكانية وجود احتيال في القوائم المالية بالاعتماد على وجود أو غياب عوامل الخطر في الغش، وهذه العوامل تتضمن بعض النسب المالية، كما تتضمن أيضاً مؤشرات مثل : النمو السريع للشركة غير المتناسب مع الربحية النسبية للشركة (Bay et al., 2006) .

(2) – تحليل السلاسل الزمنية :

السلسلة الزمنية هي "عبارة عن قيم متغير معين خلال فترات زمنية متساوية كالأيام أو الأشهر أو السنين" (بشير، 2003 ، ص 68).

ويقصد بتحليل السلاسل الزمنية تفكيكها لإيجاد العناصر المكونة لها حيث تتكون السلسلة الزمنية من عدد من العناصر وهي : الاتجاه العام، التغيرات الموسمية، التغيرات الدورية، التغيرات العشوائية.

ويعتبر استخدام تحليل السلاسل الزمنية في دراسة الظواهر الاجتماعية مفيداً، حيث يعطي قوة تنبؤية تساعد متخذي القرار على التخطيط بالشكل العلمي الصحيح (الشمراني، 2013).

وقد يحتاج المراجع إلى استخدام النماذج الرياضية لتحليل سلوك السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات ذات الأهمية، حيث توجد عدة نماذج لتحليل السلاسل الزمنية من أبرزها (الغنام، 2003) :

1 – نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive Process (AR).

2 – نموذج الأوساط المتحركة Moving Averages (MA).

3 – نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك Autoregressive Moving Average Model (ARMA).

4 – نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك المتكامل Autoregressive Integrated Moving Average Model (ARIMA)، والذي يعرف بنموذج (Box–Jenkins).

وتعتبر منهجية (Box-Jenkins) لتحديد وتقدير سلوك السلاسل الزمنية من أكثر الأساليب استخداماً حيث تتلخص هذه المنهجية في أربع خطوات هي (الحصادي، 2005 ، ص 99) :

الخطوة الأولى : تتضمن تمثيل المشاهدات بيانياً للحصول على ما يسمى بلوحة الانتشار التي تلخص بمجرد النظر العلاقة بين المتغيرين.

الخطوة الثانية : تتضمن تحديد النموذج الذي يعكس العلاقة بين المتغيرين بشكل مرضي.

الخطوة الثالثة : تتضمن تقدير معاملات النموذج بشكل رياضي.

الخطوة الرابعة : تتضمن عمليات فحص تحليلي للنموذج للتأكد من دقته من خلال بعض الاختبارات الإحصائية.

(3) – نموذج التخطيط المالي :

يعتمد هذا النموذج على فكرة إعداد الموازنات التخطيطية والتي تشمل على مجموعة من القوائم المالية التقديرية أهمها قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية وقائمة التدفق النقدي التقديرية، وتطبيقاً لهذا النموذج يتم استخدام المبيعات الشهرية كمتغير رئيسي للنموذج باعتبارها متغيراً مستقلاً ويتم عن طريقها التنبؤ بباقي بنود القوائم المالية، وفي ضوء التنبؤات المختلفة لكافة البنود، يتم إعداد القوائم المالية التقديرية، ثم يتم مقارنتها مع القوائم الفعلية لتحديد مدى معقولية الأرقام الواردة بها (لطفي، 1998).

(4) – نموذج التدفق النقدي :

"اقترح الجندي (1987) نموذجاً للتنبؤ بالقيم الحقيقية لبنود القوائم المالية، ويعتبر النموذج المقترح للتنبؤ امتداداً لنموذج التخطيط المالي، حيث يعتمد على متغير رئيسي كأساس للتنبؤ، و يستخدم أسلوب الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى لتحديد معاملات الانحدار التي تربط قيمة البند المراد التنبؤ به (المتغير التابع)، وقيمة البند المستخدم في التنبؤ (المتغير المستقل)، ويختلف النموذج المقترح عن نموذج التخطيط المالي في أن المتغير الرئيسي للنموذج هو التدفقات النقدية (المتحصلات والمدفوعات النقدية)، وليس قيمة المبيعات الشهرية، كذلك لا يسعى نموذج التدفق النقدي إلى التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها، بل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة، أما القيم الحقيقية لعناصر المصروفات والإيرادات غير العادية، والأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل، فلن يتم التنبؤ بها، لذلك لن تعد قوائم مالية تقديرية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً لهذا النموذج" (الطويل والباز، 2011 ، ص 142).

(5) – الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) :

"لقد تزايد الاهتمام والتوجه في الأيام الحالية إلى استخدام الشبكات العصبية من أجل الأنظمة التي تقوم بالتعرف على شيء ما، أو الأنظمة التي تقوم بالتنبؤ بأمور في إطار معين أو التحكم ببعض الأجهزة أو البرامج، فالشبكات العصبية الاصطناعية هي أنظمة قابلة للتعلم من خلال الأمثلة، والشبكات العصبية الاصطناعية هي نظام معالجة للمعلومات له مميزات أداء معينة بأسلوب يُحاكي الشبكات العصبية الحيوية. وبعبارة أخرى فان الشبكات العصبية الاصطناعية إنما هي محاكاة للطريقة التي يؤدي بها العقل البشري مهمة معينة" (زكي، 2008 ، ص 166)، حيث أنها تمثل "تركيبات للمعالجة المتوازية الموزعة تعتمد أساساً على عنصر المعالجة القادر على العمل كذاكرة محلية مع إجراء عمليات المعالجة المختلفة، والذي له مخرج واحد يتفرع إلى الكثير من التفرعات التي تحمل نفس الإشارة الخارجة منه مع بقاء المعالجة محلية، أي أنها تعتمد على القيم المدخلة وكذلك القيم المخزونة بالذاكرة المحلية لهذه العناصر الحسابية" (الشرقاوي، 1996 ، ص 259)، وتعتبر الشبكات العصبية الاصطناعية أداة مفيدة في إجراء التنبؤات بالاعتماد على

كمية كبيرة من البيانات التاريخية (Omoteso , 2012)، والشكل رقم (2 – 2) يبين أحد أشكال الشبكات العصبية.

الشكل رقم (2 – 2)

شبكة عصبية اصطناعية متعددة الطبقات

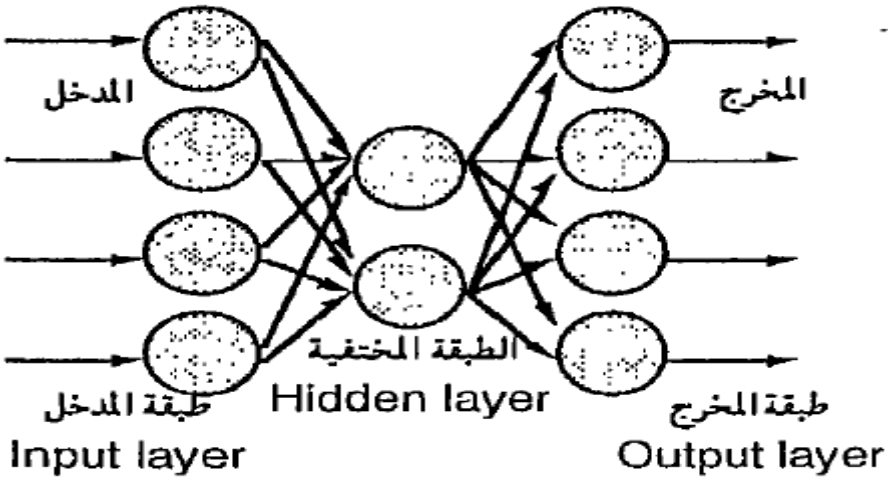

المصدر (الشرقاوي، 1996، ص 260)

كما تعتبر الشبكات العصبية من الطرق الحديثة لتحليل البيانات، وتطبيقاتها تنتشر في العديد من المجالات العلمية بمستويات متفاوتة من النجاح (Tsay, 2005)، وفي مجال مراجعة الحسابات بينت نتائج العديد من الدراسات فعَّالية الشبكات العصبية في اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية منها دراسة (Sharma & Panigrahi, 2012)، و دراسة (Nga et al., 2011)، هذا وقد بينت دراسة Coakley (1995) أن استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) لتحليل أنماط التقلبات في النسب المالية يزود بإشارات أكثر موثوقية في وجود أخطاء جوهرية من الإجراءات التحليلية التقليدية أو تحليل الأنماط، بالإضافة إلى ذلك يزودنا بفهم عميق بالأسباب المعقولة للخطأ.

رابعاً : مراحل القيام بالمراجعة التحليلية :

يطلق على عملية تخطيط وتنفيذ والتوصل إلى الاستنتاجات من الإجراءات التحليلية مصطلح المراجعة التحليلية Analytical Review (لطفي، 2007 ، ص 336)، وهي عملياً تتكون من أربع مراحل هي كالتالي :

(1) – مرحلة تكوين التوقعات :

يقوم المراجع في هذه المرحلة بتطوير وإعداد التوقعات الخاصة بالقيم التي ستظهر في أرصدة حسابات القوائم المالية تأسيساً على القوائم المالية السابقة أو الموازنات أو معلومات الصناعة أو المعلومات غير المالية، فالتوقعات تمثل تقديرات المراجع للقيم المسجلة أو المؤشرات، ويقوم المراجع بتطوير التوقعات بطريقة من شأنها أن يشير الاختلاف الجوهري فيما بين تلك التوقعات والقيم المسجلة إلى وجود تحريفات (لطفي، 2007).

"إن تكوين التوقع يعد المرحلة الأكثر أهمية في عملية المراجعة التحليلية، وكلما اقترب توقع المراجع من الرصيد الصحيح أو العلاقة الصحيحة كلما زادت فعالية الإجراءات التحليلية في تحديد التحريفات المحتملة" (لطفي، 2007 ، ص 338).

(2) – مرحلة التحديد :

تحدث هذه المرحلة عندما يقوم المراجع بمقارنة القيمة التي يتوقعها مع القيمة المسجلة، ويتعين على المراجع في هذه المرحلة دراسة مقدار الاختلاف فيما بين القيمة المتوقعة والقيمة المسجلة الذي سوف يقبله، في كلمات أخرى عند أي نقطة يعتبر الاختلاف جوهرياً، تلك النقطة يطلق عليها حد الأهمية النسبية (لطفي، 2007). ويوجد مدخلين يمكن استخدامهما في تحديد حد الأهمية النسبية هما (البديوي وشحاته، 2003) :

- تجاوز الفرق لمبلغ معين : وطبقاً لهذه الطريقة يقوم المراجع بوضع مبلغ معين للفرق الذي يسمح به، بحيث إذا تجاوز الفرق المحسوب هذا المبلغ اعتبر جوهرياً، ومن ثمَّ يقوم بفحص أسباب هذا الفرق.

- تجاوز الفرق لنسبة معينة : عادةً ما يكون من الصعب في المراجعة التحليلية وضع قاعدة قرار في شكل مبلغ مطلق، لذلك غالباً ما يستخدم المراجع طريقة النسبة كأن يقارن المراجع رصيد الحساب في السنة محل المراجعة برصيده في السنة السابقة وإيجاد نسبة التغيُّر، فإذا وجد أن نسبة التغير تتجاوز نسبة معينة يحددها المراجع من واقع خبرته، فإنه يعتبر التغيرات التي حدثت في هذا الحساب تغيرات غير عادية مما يستدعي فحصها ومعرفة الأسباب حتى يتأكد أنها لا ترجع إلى تحريفات في المعلومات المالية.

بعد أن يقوم المراجع بتقدير حد الأهمية النسبية، يقوم بتحديد مدى جوهرية الاختلاف بين القيمة المتوقعة والقيمة المسجلة وذلك وفقاً لحد الأهمية النسبية الذي قام المراجع بتحديده، فإذا كان هذا الاختلاف أقل من الحد المقبول فإن المراجع لا يحتاج إلى إجراء فحص إضافي، أما إذا كان الفرق أكبر من حد الأهمية النسبية فإن الخطوة التالية تتمثل في فحص الفرق (لطفي، 2007).

(3) – مرحلة الفحص :

في هذه المرحلة يضطلع المراجع بفحص التوقعات المحتملة للفرق بين القيم المتوقعة والمسجلة، حيث أن هذا الفرق يمكن أن يرجع إلى وجود تحريفات أو إلى العوامل الكامنة التي تؤثر على الحساب محل المراجعة أو إلى العوامل المرتبطة بإمكانية الاعتماد على البيانات المستخدمة لتطوير التوقع أو مزيج من هذه العوامل. وكلَّما زادت دقة التوقع كلَّما كان من الأرجح أن الفرق بين توقع المراجع والقيمة المسجلة سيعود إلى التحريفات، وعلى النقيض كلَّما انخفضت دقة التوقع كلما زاد احتمال أن يكون الفرق راجعاً إلى العوامل الكامنة التي تؤثر على الحساب محل المراجعة أو إلى العوامل المرتبطة بإمكانية الاعتماد على البيانات المستخدمة لتطوير التوقع (لطفي، 2007).

ومن الخطوات الأولى التي يقوم بها المراجع عند وجود اختلافات جوهرية هي الاستفسار من الادارة وطلب التوضيح، ومع ذلك من المهم أن يحتفظ المراجع بشكله المهني عند دراسة توضيحات الإدارة، ويقترح أن يؤدي المراجع إجراءات مراجعة أخرى لتدعيمها، وعندما يتم استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التخطيط فإن ذلك التدعيم قد لا يكون مطلوباً على الفور حيث أن

الهدف من الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط يتمثل في تخطيط العمل الذي سيتم أداؤه (لطفي، 2007).

(4) – مرحلة التقييم :

يتم في هذه المرحلة تقييم أثر الفرق بين القيمة المتوقعة للبند بواسطة المراجع والقيمة المسجلة له على عدالة عرض القوائم المالية، وعادةً لا يكون عملياً أن يتم تحديد العوامل التي تفسر قيمة الفرق بالكامل، حيث يحاول المراجع أن يحدد كمياً مقدار الاختلاف الذي يمكن أن يعزى لأسباب اقتصادية أو أسباب خاصة بدقة التوقع، وكلما زاد هذا المقدار كلما قل احتمال وجود تحريف جوهري (لطفي، 2007).

خامساً : العوامل المؤثرة في مدى اعتماد المراجع على المراجعة التحليلية :

بين معيار المراجعة الدولي رقم (520) العوامل المؤثرة على مدى اعتماد المراجع على نتائج المراجعة التحليلية كالتالي (الناغي، 2000 ، ص 349 – 350) :

- الأهمية النسبية للبنود موضوع المراجعة مقارنةً بالمعلومات المالية ككل، فمثلاً : عندما يكون لأرصدة المخزون أهمية بالنسبة للقوائم المالية عادةً لا يكتفي المراجع بإجراءات المراجعة التحليلية لاستخلاص نتائج مراجعته، ومن ناحية أخرى قد يعتمد المراجع عليها إلى حد كبير عند مراجعته لبعض بنود المصروفات إذا كان كلٌّ منها لا يشكل أهمية بالنسبة للقوائم المالية ككل ولم تحدث تقلبات غير متوقعة فيها.

- إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة لنفس الغرض، فعلى سبيل المثال : الإجراءات الأخرى التي يقوم بها المراجع عند فحصه لمدى إمكانية تحصيل أرصدة المدينين، ومراجعة المتحصلات اللاحقة لتاريخ الميزانية، هذه الإجراءات قد تؤكد أو تنفي التساؤلات التي أثيرت عند تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية على أرصدة حسابات العملاء.

- دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من إجراءات المراجعة التحليلية، فعلى سبيل المثال : يتوقع المراجع عادةً درجة أكبر من الثبات عند مقارنة نسبة مجمل الربح من فترة لأخرى عنها عند مقارنة مصروفات الأبحاث أو الإعلان التي قد تختلف من فترة لأخرى طبقاً لسياسة الإدارة.

- تقييم المخاطر الملازمة للرقابة، فعلى سبيل المثال : إذا ثبت للمراجع ضعف الرقابة الداخلية على تنفيذ أوامر البيع فيجب أن يكون اعتماده الأكبر على الاختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة بدلاً من المراجعة التحليلية.

المبحث الثاني

التعريف بالغش والأخطاء وخصائصهما

يتوقع مستخدمو القوائم المالية من مراجعي الحسابات أن يضمنوا في تقاريرهم الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والاستقلال والحياد، كما يتوقعون منهم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ومنع صدور القوائم المالية المضللة (جربوع، 2004)، وقد بينت ذلك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أنَّ نسبة كبيرة من المساهمين، والدائنين، والمدراء الماليين، يعتقدون أنَّ أهم وظيفة للمراجع هي اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، والسبب في ذلك الأضرار والخسائر التي يسببها الاعتماد على القوائم المالية المضللة (غالي، 2003).

فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الاحتيال في التقارير المالية كلف المستثمرين والدائنين والأطراف ذات الصلة بمؤسسات الأعمال التي قامت إدارتها بإصدار التقارير المالية الاحتيالية ما يقارب عن (500) مليار دولار في السنوات الأخيرة قبل عام 2005 (Rezaee, 2005).

ووفقاً لدراسة أجرتها جمعية فاحصي الاحتيال الأمريكية بينت أن المشاركين في الدراسة يقدرون أن المنظمات الأمريكية تخسر ما يقارب عن (5%) من إيراداتها بسبب الاحتيال، هذه النسبة تمثل ما يقارب عن (652) مليار دولار بالتطبيق على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لعام 2006 (AFCE, 2006)، وارتفعت هذه النسبة في دراسة لنفس الجهة في عام 2008 لتصل إلى (7%) لتمثل ما يقارب عن (994) مليار دولار بالتطبيق على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لعام 2008 (AFCE, 2008).

وفي دراسة أخرى أوردتها جمعية فاحصي الاحتيال في التقرير السنوي لعام 2014 قدرت أن المنظمة المتوسطة الحجم تخسر حوالي (5%) من إيراداتها بسبب الاحتيال، وبتطبيق هذه النسبة على الناتج العالمي لعام 2013 نجد أنها تمثل ما يقارب عن (3.7) ترليون دولار خسائر بسبب الاحتيال (AFCE, 2014).

"وقد زاد الاهتمام بموضوع الغش في السجلات المحاسبية والقوائم المالية بعد ازدياد عدد القضايا المرفوعة ضد مراجعي الحسابات الذين لم يستطيعوا اكتشاف الغش في الشركات التي قاموا بمراجعتها، مما أدى إلى إفلاس عدد كبير من الشركات أو تكبدها لخسائر فادحة بسبب أعمال الغش أو الأخطاء غير المقصودة" (مومني، 2009 ، ص 26).

وقد تكبدت مكاتب المراجعة في السنوات الماضية مبالغ ضخمة نتيجةً للدعاوي القضائية المرفوعة من قبل مستخدمي القوائم المالية الذين فقدوا استثماراتهم نتيجة عدم قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الغش وما يتعلق به من تحريفات جوهرية في القوائم المالية، حيث وصلت نفقات الدعاوي القضائية إلى (7%) من إيراد مكاتب المراجعة الستة الكبار في عام 1990 ثم ارتفعت لتكون (19.4%) عام 1993 ويوجد في الولايات المتحدة وحدها أكثر من 4000 دعوى قضائية مرفوعة ضد المراجعين تقدر المبالغ اللازمة لتسويتها بـ(15) مليار دولار وأن معظم تلك الدعاوي سببها فشل مراجعي الحسابات في اكتشاف الغش وعدم الإفصاح عن أنشطة العميل سيئة السمعة (الجمال، 2014).

وبهذا فإن البيئة المحيطة بالمهنة أدت إلى زيادة الضغوط على مهنة المراجعة لتتوسع مسؤوليتها في اكتشاف الغش والأخطاء. فقد أصبح المراجع مسؤولاً عن تعويض المستخدمين لتقرير المراجعة عن الأضرار التي تصيبهم نتيجةً لعدم اكتشافه للتضليل الموجود بالقوائم المالية في حال عدم بذله للعناية المهنية المعقولة (توماس وهنكي ، 1989)، واستجابةً لهذه الضغوط توالت النشرات المهنية التي يصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي توسع من مسؤولية المراجع فيما يتعلق باكتشاف الغش والأخطاء، حيث كان آخرها نشرة معايير المراجعة رقم (99) ، وعلى مستوى معايير المراجعة الدولية، صدر المعيار رقم (240) المتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء. ولاستعراض خصائص الغش والأخطاء الجوهرية تم تقسيم هذا المبحث إلى الفرعين التاليين :

الفرع الأول : خصائص الأخطاء الجوهرية والغش.

الفرع الثاني : خطورة الغش وعوامل الخطر المحيطة به والعوامل المؤثرة في اكتشافه.

الفرع الأول

خصائص الأخطاء الجوهرية والغش

يناقش هذا الفرع من الدراسة التعريف بالأخطاء وأنواعها، وكذلك التعريف بالغش وأنواعه، وعناصره، وممارساته الشائعة، ومؤشرات وجوده، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تعريف الخطأ الجوهري :

بيَّن معيار المراجعة الدولي رقم (240) الخطأ بأنه تحريف غير مقصود في المعلومات المالية (الناغي، 2000). وعرف لطفي (2005 ، ص 58) الأخطاء بأنها "التحريفات العفوية غير المقصودة في القوائم المالية مثل الأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات والدفاتر، أو السهو أو عدم صحة تفسير الحقائق بالإضافة إلى التطبيق الخاطئ غير المتعمد للسياسات المحاسبية". وقد بينت نشرة معايير المراجعة رقم (53) والصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تعريف الخطأ بأنه "تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية" (الجمال، 2014 ، ص 370). كما عُرِّف الخطأ بأنه تعديل أو تغيير أو عدم اتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على أن يكون هذا التعديل أو الحذف مقترناً بحسن نية القائمين به وإلا اعتبر غشاً (الخطيب والرفاعي، 1998).

ويقصد بالخطأ الجوهري التحريف غير المتعمد في القوائم المالية والذي ينتج عنه تضليل لمستخدم القوائم المالية، بحيث أن قرار المستخدم سيكون مختلفاً في حال عدم وجود هذا الخطأ (توماس وهنكي، 1989).

ثانياً : أنواع الأخطاء :

تعددت الأسس التي تم تقسيم الأخطاء على أساسها، حيث استخدم بعض الكتَّاب أساس مدى توافر القصد لارتكابها، وقُسِّمت بذلك إلى أخطاء عمدية وأخطاء غير عمدية، إلا أن تقسيم الأخطاء من حيث طريقة الارتكاب وطبيعة الخطأ يعتبر الأكثر شيوعاً، كما أن كل التعريفات التي

سبق الإشارة إليها أجمعت على أن الخطأ يمثل تحريف غير مقصود للمعلومات المالية، وذلك يقلل من أهمية التقسيم الأول للأخطاء، ولذلك تم تناول أنواع الأخطاء من حيث طريقة الارتكاب وطبيعة الخطأ بالتفصيل، حيث تنقسم الأخطاء وفقاً لهذا الأساس كالتالي:

(1) – أخطاء الحذف أو السهو:

يقع هذا النوع من الأخطاء نتيجة إغفال تسجيل عملية معينة أو أكثر – كلياً أو جزئياً– في دفاتر وسجلات المشروع، ويقصد بالحذف الكلِّي إغفال تسجيل عملية بأكملها في دفتر اليومية أو عدم ترحيل طرفي القيد إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ العام، ومثل هذا الخطأ من الصعب اكتشافه نظراً لأنه لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ويتم الكشف عنه أثناء اختبارات المراجعة التفصيلية، أو عند استخدام إجراءات المراجعة التحليلية (الحاسي وآخرون، 2004).

أما الحذف الجزئي، فيتمثل في إثبات جزء من العملية وعدم إثبات الجزء الآخر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ترحيل أحد طرفي القيد وإهمال ترحيل الطرف الآخر إلى الحساب المخصص له بدفتر الأستاذ العام، ويترتب على هذا النوع من الأخطاء عدم توازن جانبي ميزان المراجعة، مما يُسهِّل عملية اكتشافه (الحاسي وآخرون، 2004).

(2) – الأخطاء الارتكابية :

"وهي أخطاء تنتج من عمليات حسابية، وتتم من خلال النقل من المستندات أو من تجميع القيود في الصفحات المختلفة" (لطفي، 2005 ، ص 59). ويعتبر هذا النوع من الأخطاء الأكثر شيوعاً، حيث قد يؤثر على التوازن الحسابي لميزان المراجعة وقد لا يؤثر، فإذا لم يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة سيتطلب اكتشافه من قبل المراجع مهارة فائقة في تتبع القيود والمستندات المتعلقة بها (الحاسي وآخرون، 2004).

(3) – الأخطاء الفنية :

"وهي أخطاء ناتجة عن عدم صحة التوجيه المحاسبي أو المعالجة المحاسبية لعمليات المنشأة" (لطفي، 2005 ، ص 60). ويحدث هذا النوع من الأخطاء نتيجة عدم الإلمام بالقواعد المحاسبية

السليمة (الحاسي وآخرون، 2004)، أي أنها أخطاء ناتجة عن عدم دراية وإدراك بالمبادئ المحاسبية وكيفية مراعاتها عند تسجيل العمليات والأحداث المالية.

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية، كتحميل مصروفات الصيانة الجوهرية والتي تزيد في العمر الإنتاجي للأصل أو تزيد من طاقته الإنتاجية، على دخل الفترة التي أُنفقت فيها، وهذا النوع من الأخطاء لا يؤثر على التوازن الحسابي لميزان المراجعة.

(4) – الأخطاء المتكافئة :

"وهي أخطاء يتم ارتكابها دون أن تؤثر في توازن ميزان المراجعة، حيث تحدث في جانبين مختلفين ويترتب عليها خطأ في صحة أرصدة الحسابين" (لطفي، 2005 ، ص 59). ومشكلة هذه الأخطاء أنه لا يمكن اكتشافها بسهولة حيث يتطلب اكتشافها من المراجع بذل عناية تامة في المراجعة المستندية والحسابية، وقد يدل تكرار هذا النوع من الأخطاء على ضعف نظام الرقابة الداخلية (الجمال، 2014).

ثالثاً : تعريف الغش (الاحتيال) :

عرفت نشرة معايير المراجعة رقم (99) والصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الغش بأنه تحريف مقصود للقوائم المالية (أرنز وآخرون، 2013).

وعرف معيار المراجعة الدولي رقم (240) الغش بأنه "فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية" (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010 ، ص 159).

"ووفقًا لمكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة، فإن الاحتيال يشمل استخدام وسائل الخداع للحصول على مميزات مالية جائرة أو غير قانونية، إضافة إلى البيانات المزورة عمدًا أو حذف مبالغ أو كشوفات من السجلات الحسابية أو البيانات المالية للجهة. كما تشمل السرقات سواءً

كانت مصاحبة لتزوير في البيانات الحسابية أو المالية أم لا" (المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا، 2003 ، ص 12).

وعرَّفت هيئة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة الغش بأنه "أي تصرف بالخداع يؤدي إلى الإضرار بمصالح عملاء شركات الأعمال أو مستهلِكيها أو الإضرار بمساهميها" (الجمال، 2014، ص 369).

كما عرَّف أحد الكتَّاب الغش بأنه الخطأ العمد الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الادارية، وذلك للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية (الساعي وعمرو، 1991).

وقد عرَّفه آخر بأنه "عبارة عن ذلك التحريف أو الاستبعاد المتعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية وهي غالباً ما تُرتكب لرغبة مرتكبيها في إخفاء جهلهم أو عدم كفاءتهم أو لرغبتهم في تغطية سرقات واختلاسات كبيرة في النقدية أو البضاعة أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية" (الجمال، 2014 ، ص 373).

وقد عرَّفه الدليل الرقابي حول الاحتيال والفساد الصادر عن المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (ASOSAI) بأنه " التزييف المتعمد للحقائق و/أو المعلومات الهامة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة أو غير قانونية" (المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا، 2003 ، ص 6).

كما عرَّفت مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتيال بأنه "أية ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية لمرتكب الجريمة، أو تسهيل ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من أشكال الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال" (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008 ، ص7).

رابعاً : أنواع الغش (الاحتيال) وعناصره :

يمكن التمييز بين نوعين من الغش هما : الاختلاس والاستيلاء على الأصول أو غش الموظف أو العامل، والتقرير المالي الاحتيالي والذي يعرف بغش الإدارة (أرنز وآخرون، 2013)، والجزء التالي يناقش هذين النوعين بالتفصيل.

(1) – الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين) :

ويتضمن هذا النوع من الغش بشكل عام سرقة موارد المنشأة ومصاحبتها بأخطاء لتغطية هذه السرقات، وتعتمد المنشأة على نظام الرقابة الداخلية بها لمنع حدوث مثل تلك الاحتيالات، ولذلك فإن المراجع يقوم بتقييم نطام الرقابة الداخلية للمنشأة ثم يحدد نقاط الضعف به، كذلك يُتوقع من المراجع أن يكتشف مثل هذه الاحتيالات اعتماداً على خبرته ومهارته، وذلك يتطلب من المراجع إدراك وفهم الطرق التي يتم بها ارتكاب الغش (لطفي، 2005). وبالرغم من أن هذا النوع من الغش اصطُلِح على تسميته بغش واحتيال العاملين، إلا أنه لا يقتصر على السرقة بواسطة العاملين فقط، وإنما هو يشمل اختلاس الأصول بصفة عامة أيّاً كان مختلسها.

ويسبب هذا النوع من الاختلاس خسائر كبيرة للشركات في الولايات المتحدة، فطبقاً لتقديرات هيأة باحثي الاحتيال المرخصين، فإن الشركة المتوسطة تفقد حوالي (6%) من عوائدها نتيجةً للاختلاس، وعادةً ما يتم اختلاس الأصول في المستويات المنخفضة في الهرم التنظيمي للمنظمة، إلا أنه في بعض الحالات تكون الإدارة شريكة في هذه العملية (أرنز وآخرون، 2013)، وفي دراسة لنفس الجهة بينت أن (90%) من حالات الغش التي شملتها الدراسة كانت تمثل عمليات اختلاس أصول (AFCE, 2004).

(2) – التقرير المالي الاحتيالي (غش الإدارة) :

يتضمن هذا النوع من الغش تحريف وتزييف حقيقة الوضع المالي للشركة عن طريق ارتكاب الأخطاء المتعمدة بالدفاتر والسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا، وخطورة هذا النوع من الغش تتمثل في أنه يحدث حتى في ظل وجود نظام رقابة داخلية جيد، ذلك لأن الإدارة لديها القدرة على

قهر الإجراءات الرقابية، ومن ثم فإن هذا النوع من الغش يصعب اكتشافه، على الرغم من أنه يحمل في طيَّاته أثراً جوهرياً على صدق وعدالة عرض القوائم المالية (لطفي، 2005)، كما أن إحدى الدراسات تشير إلى أن هذا النوع من الغش يسبب خسائر أكبر بـ (556) مرة من الخسائر التي يسببها غش العاملين (Bejarano, 2008).

وبهذا فإن التقرير المالي الاحتيالي يشير إلى بيانات كاذبة بشكلٍ متعمد، وذلك بهدف خداع مستخدمي المعلومات المحاسبية (أرنز وآخرون، 2013)، وتتمثل الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها من إصدار التقرير المالي الاحتيالي في الآتي (لطفي، 2005 ، ص 62 – 63) :

(1) – تقوم إدارة المنشأة بالتلاعب في القوائم المالية لتضخيم الأرباح عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً، وذلك لكي يتمكن مديرو المنشأة من التصرف في أسهمهم بأسعار مرتفعة، أو زيادة نصيب المديرين من الأرباح، أو ترغيب منشأة أخرى في شراء المنشأة.

(2) – تقوم إدارة المنشأة بالتلاعب في القوائم المالية لتخفيض الأرباح عن طريق تخفيض الإيرادات أو تضخيم المصروفات أو كلاهما معاً، وذلك لشراء أسهم المنشأة من السوق المالي، أو تكوين احتياطيات سرية، أو التهرب من الضرائب.

(3) – تقويم وتدعيم المركز المالي للمنشأة على خلاف الحقيقة، وذلك لتسهيل الحصول على القروض من المؤسسات المالية، أو لترغيب شريك جديد في الانضمام إلى المنشأة، أو لبيع المنشأة بقيمة مرتفعة إذا ما تم البيع على أساس القيمة الدفترية التي تظهرها الميزانية.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أبرز ممارسات الغش بغض النظر عن نوعه فيما يلي (لطفي، 2005):

- عدم إثبات مبيعات نقدية واختلاس القيمة المحصَّلة بواسطة الموظف المسؤول.
- عدم إثبات بضائع واردة إلى المخازن واختلاسها.

- إثبات مصروفات وهمية أو إدراجها بأعلى من قيمتها لتغطية العجز في النقدية الناجم عن الاختلاس.
- عدم احتساب المخصصات أو المجمعات الكافية لغرض تضخيم الدخل.
- إثبات المصروفات الإيرادية كمصروفات رأسمالية، مما يترتب عليه تحميل مصروفات السنة الحالية على عدة فترات مستقبلية، الأمر الذي يضخم دخل السنة الحالية ويخفض دخل السنوات القادمة.
- تخفيض الالتزامات المستحقة على المنشأة.
- عدم خصم الديون المعدومة من أرصدة المدينين.

وينطوي الغش على مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها في التالي (المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا، 2003 ، ص 13) :

- يكون على الأقل طرفان في عملية الاحتيال، مرتكب الاحتيال والطرف المتضرر أو الذي سيقع عليه الضرر من الاحتيال، والذي يشار إليه بالضحية.
- يقوم مرتكب الاحتيال بالحذف المادي أو التزوير في البيانات عمدًا.
- تكون هناك نية لدى مرتكب الاحتيال بتزوير البيانات بحق الضحية.
- يكون لدى الضحية الحق القانوني بالرد على البيانات المقدمة.
- يكون هناك إما ضرر فعلي أو تعرُّض لخطر بالنسبة للضحية نتيجةً للثقة.
- يكون هناك بشكل عام محاولة تمويه.

خامساً : مجالات ومواطن ارتكاب الغش والأخطاء ومؤشرات وجودهما :

إن دراية وإلمام المراجع بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له، مالم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله (الساعي وعمرو، 1991). وتمر المعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطناً لارتكاب الغش والأخطاء، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابهما، وهذه المراحل هي (عبدالله، 2000 ، ص 60):

(1) – مرحلة إثبات العمليات، أي مرحلة القيد الأولي، وتنقسم فرص ارتكاب الغش والخطأ هنا إلى ثلاثة أنواع:

- التحليل غير السليم للعمليات : فقد يخطئ المحاسب بشكل مقصود (غش) أو بشكل غير مقصود (خطأ) في تحليل العملية إلى طرفيها المدين والدائن، فيوجهها إلى غير حساباتها الصحيحة، وقد يتضمن التحليل غير السليم، الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية عن جهل أو سهو أو بهدف التضليل.

- حذف عمليات كان يجب قيدها : ومن الأمثلة البارزة على ذلك عدم إدراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام، بالرغم من وصول فاتورة المورد، وهذا الخطأ قد يرتكب بقصد الغش أو قد يكون عفوياً.

- إثبات عمليات كان يجب عدم إثباتها : تغلب على هذا العمل صفة العمد وسبق الإصرار والتصميم لتحقيق هدف معين، حيث أنه من النادر أن ينشأ مثل هذا العمل عن جهل المحاسب بضرورة التمييز بين عمليات الفترات المالية المختلفة، ومن الأمثلة في هذا المجال ما تلجأ إليه بعض المؤسسات من تسجيل المقبوضات التي تحدث في بداية الفترة المالية التالية ضمن مقبوضات الفترة المالية الحالية وذلك بقصد تحسين مظهر الميزانية من حيث النقدية، ويصدق نفس الشيء على إدراج مبيعات أوائل الفترة التالية ضمن عمليات الفترة السابقة لإظهار نتيجة أعمال أقوى من الحقيقة.

(2) – مرحلة التجميع والترحيل : وهذه هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ، وترصيد الحسابات وإعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية، أو حتى عند إعداد موازين المراجعة، واحتساب الاستهلاكات، والديون المعدومة وغير ذلك، ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ والغش.

(3) – مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية : وفي هذه المرحلة تكون فرص حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة ومنها :

- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الأصول أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة الدخل.

- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية، كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كلياً.

- إعطاء وصف غير صحيح أو غير كافٍ لبعض بنود القوائم المالية، وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع، ومن الأمثلة على ذلك : إدراج أصول ثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة بهدف إظهار نسبة سيولة عالية.

- عدم الإفصاح عن كل العوامل المؤثرة على المركز المالي في تذييل أو ملحق للقوائم المالية إن لم يكن ضمن بنودها، ومن الأمثلة على ذلك : الالتزامات العرضية التي تكون أهميتها النسبية كبيرة، ويلزم إظهارها على شكل حسابات نظامية أو في ملحق للميزانية.

وفي شأن المؤشرات الدالة على احتمال وجود غش أو احتيال في التقارير المالية أشارت بعض الدراسات إلى هذه المؤشرات على النحو التالي (الخطيب والرفاعي، 1998 ، ص 45) :

(1) – الريبة في كفاءة أو أمانة الإدارة : ومن أهم دلالاتها :

- سيطرة شخص واحد أو مجموعة قليلة من الأشخاص على الإدارة مع غياب مجلس أو لجنة عليا للإشراف الفعَّال عليهم.

- وجود تنظيم معقد لا ضرورة له في المؤسسة.
- التأخير المستمر في تلافي قصور جسيم في نظام الضبط الداخلي عندما يكون ذلك ممكناً عملياً.
- ارتفاع معدل التغيير في الموظفين الرئيسيين بأقسام المحاسبة والمالية.
- قلة عدد العاملين في دائرة المحاسبة بصورة ملحوظة ودائمة.
- التغيير المتكرر للمستشار القانوني أو المراجع الخارجي.

(2) – ضغوط غير طبيعة تعاني منها الشركة داخلياً : ومن أهم دلالاتها :

- هبوط الصناعة وازدياد حالات الفشل.
- عدم ملائمة رأس المال العامل نتيجة انخفاض في الأرباح أو توسع سريع.
- قيام الشركة باستخدام البدائل المحاسبية التي تحسِّن الأرباح.
- احتياج المؤسسة لتحسين اتجاه الأرباح لدعم سعر الأسهم في السوق لطرحها للاكتتاب العام أو تجنباً للسيطرة عليها بواسطة شراء أسهمها من أطراف أخرى أو لأي سبب آخر.
- الضغط على موظفي قسم المحاسبة بإتمام القوائم المالية بوقت قصير وغير معقول.

(3) – عمليات غير طبيعية : ومن أهمِّها :

- عمليات غير طبيعية ذات تأثير كبير على الأرباح، خاصةً في نهاية السنة.
- عمليات مع جهات مقربة.
- مبالغ مالية مدفوعة لأشخاص معيَّنين كالمحامين والمستشارين والعملاء تبدو عالية بالمقارنة مع الخدمات المقدمة.

(4) – صعوبات في الحصول على أدلة الإثبات اللازمة : ومن أهم دلالاتها :

- سجلات غير مناسبة، وذلك قد يكون بسبب عدم تسجيل العمليات وفق الإجراءات المعتادة وعدم التوازن في حسابات الرقابة.
- عدم التوثيق المناسب للعمليات.
- التضارب بين أدلة الإثبات، والتغيُّر غير المفهوم في معدلات التشغيل.
- قيام الإدارة بالمراوغة وتقديم إجابات غير معقولة لاستفسارات المراجع.

الفرع الثاني

خطورة الغش وعوامل الخطر المحيطة به والعوامل المؤثرة في اكتشافه

يناقش هذا الفرع مخاطر الغش مقارنةً بمخاطر الأخطاء، كما يناقش خصائص الغش والمعلومات اللازمة لتقييم مخاطره، وموقف المراجع منه، ويختتم بالعوامل المؤثرة على اكتشافه، ومراحل مراجعته، وذلك على النحو التالي :

أولاً : خطورة الغش مقابل خطورة الأخطاء :

يعتبر الغش (الاحتيال) أكثر خطورة من الأخطاء ذلك لأن الأخيرة لا تتوفر النية لارتكابها وهي في كثير من الأحيان لا يكون لها تأثير ماديٌّ على عدالة القوائم المالية، وحتى في الحالات التي يكون فيها الخطأ مادياً يكون اكتشافه أسهل من اكتشاف الغش الذي تتوافر النية لارتكابه، فمرتكبو الغش يسعون بشتى الوسائل لإخفائه الأمر الذي يجعل من الصعب اكتشافه من قبل المراجع، وفي هذا السياق نص معيار المراجعة الدولي رقم (240) على إن (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين A 2010 ، ص 158):

"مخاطرة عدم الكشف على تحريف جوهري ناتج عن الاحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم الكشف على تحريف جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق مصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق

المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها إلى المراجع، وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ، ويمكن أن يؤدي التواطؤ إلى أن يعتقد المراجع بأن دليل المراجعة مقنع في حين أنه غير صحيح، علاوة على ذلك، فإن مخاطرة عدم كشف المراجع عن تحريف جوهري ناتج عن احتيال الإدارة هي أكبر من مخاطرة عدم كشف المراجع عن تحريف جوهري ناتج عن غش الموظف لأن الإدارة عادةً ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية أو عرض معلومات مالية احتيالية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الاحتيال المشابهة من قبل موظفين آخرين".

ثانياً : خصائص الغش ومخاطره :

بين معيار المراجعة الدولي رقم (240) أن الغش (الاحتيال) ينطوي على ثلاث خصائص وهي : دافع أو ممارسة ضغط لارتكابه، وفرصة ملحوظة للقيام به، ووجود تبرير معين لممارسته (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010)، وتعرف هذه الخصائص بمثلث الاحتيال، وتمثل الظروف التي تكون حاضرة عند وقوع الاحتيال (Ramos, 2003). ومن الاعتبارات المهمة لدى المراجع عند القيام بعملية المراجعة، تحديد العوامل التي تزيد من خطورة الغش، وفيما يلي عرض لأمثلة عوامل الخطر في التقرير المالي الاحتيالي، وعوامل الخطر في اختلاس الأصول وذلك وفقاً لمثلث الاحتيال، حيث يشترك كلٌّ من التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول في نفس الخصائص، لكن يختلفان في عوامل الخطر، وذلك على النحو التالي (أرنز وآخرون، 2013 ، ص 540 – 542) :

(1) – عوامل الخطر في التقرير المالي الاحتيالي (غش الإدارة) :

- الدوافع / الضغوط : من الدوافع الشائعة بين الشركات لتحريف القوائم المالية، هو الانخفاض في دخل الشركة، فمثلاً : الانخفاض في الأرباح قد يهدد قدرة الشركة في

الحصـول علـى تمويـل، لـذلك قـد تسـعى الإدارة لتضـخيم الأربـاح لتسـهيل الحصـول علـى تمويل، أو قد تقوم الإدارة بذلك لزيادة سعر السهم.

- الفرص المتاحة : رغم أن القوائم المالية في كل الشركات قد تتعرض لسوء الاستغلال، إلا أن الخطورة تزداد لدى الشركات ذات الصناعات التي تشمل تقييمات وتقديرات ذات دلالة، فمثلاً : يخضـع تقييم المخـزون لخطـر التحريفـات لـدى الشـركات ذات المخـزون المتشـعب والمنتشر على نطاق جغرافي واسع.

- الاتجاهات / التبرير : إن اتجاه الإدارة العليا نحو التقرير المالي يعد عاملاً مهماً يؤخذ في الاعتبار عند تقييم احتمالية وجود غش في القوائم المالية، فإذا كان المدير التنفيذي أو باقي المدراء يظهر عدم الاهتمام بالتقرير المالي، فإن وجود الغش يكون أكثر احتمالاً، ويكون عدم الاهتمام بالتقرير المالي من خلال إصدار نشرات متفائلة بشكل مستمر، بالإضافة إلى اهتمام المديرين بمقابلة نشرات الأرباح المتوقعة التي يصدرها المحللون الماليون، كما أن شخصية الإدارة وقيمها الأخلاقية يسِّهل عليها تبرير فعل الاحتيال.

(2) – عوامل الخطر في الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين) :

- الـدوافع / الضـغوط : تعـد الضـغوط الماليـة دافعـاً مشـتركاً لكـل المـوظفين الـذين يقومـون باختلاس الأصول، فالموظفون الذين لديهم الكثير من الالتزامات المالية، أو أولئك الذين لديهم مشاكل تتعلق بإدمان المخدرات أو القمار قد يختلسون لسد حاجاتهم الشخصية، وفي حالات أخرى قد يستخدم بعض الموظفين الاختلاس كطريقة للهجوم على أصحاب العمل.

- الفرص المتاحـة : إن فـرص السـرقة متاحـة فـي كـل شـركة، ولكـن هـذه الفـرص تـزداد فـي الشـركات التـي يسـهل الوصـول إلـى النقديـة فيهـا أو المخـزون أو أي أصـول قيِّمـة أخـرى، خاصةً إذا كانت صغيرة ويسهل حملها، فمثلاً : سرقة الحاسبات المحمولة أكثر شيوعاً من سرقة أنظمة الحاسبات المكتبية، وتساعد أنظمة الرقابة الداخلية الضعيفة على زيادة فرص السرقة، كما أن الفصل غير الملائم للمهام يعد ترخيصاً للموظفين بالسرقة، وكلَّما كان للموظف وصاية أو إمكانية وصول مؤقتة للأصول والاحتفاظ بسجلات الحسابات الخاصة

بهـا تـزداد احتماليـة حـدوث السـرقة، وتـزداد حـالات الاخـتلاس فـي الأعمـال الصـغيرة والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح لأنه من الصعب لهذه المنشآت تحقيق فصل ملائم للواجبات.

- الاتجاهات / التبرير : إن اتجاه الإدارة نحو الرقابة والسلوك الأخلاقي، قد يسمح للموظفين والمديرين بالتفكير في سرقة الأصول وتبرير ذلك، فإذا كانت الإدارة تغش العملاء من خلال زيادة أسعار السلع، فإن الموظفين قد يشعرون بأنه من المقبول أن يتصرفوا بالطريقة ذاتها عن طريق اختلاس أصول الشركة.

ثالثاً : مصادر المعلومات اللازمة لتقييم خطر الغش (الاحتيال) :

يوجد خمس مصادر للمعلومات المستخدمة في تقييم خطر الغش وهي كالتالي (أرنز وآخرون، 2013) :

(1) – الاتصالات بين أعضاء فريق المراجعة :

ينبغي أن يجري أعضاء فريق المراجعة مناقشات لمشاركة الآراء وإثارة الأفكار التي تتعلق بالكيفية التي يمكن أن تكون القوائم المالية محرَّفة بها، وموطن هذا التحريف المحتمل.

(2) – استفسارات الإدارة :

حيث يتضمن هذا المصدر الاستفسار من الموظفين باحتمالية وجود غش (احتيال)، وفي استفسارات المراجع عن الإدارة ينبغي أن يسأل عما إذا كانت الإدارة لديها معرفة بوجود احتيال داخل الشركة، وينبغي أن يستفسر المراجع عن عملية تقييم خطر الغش التي تقوم بها الإدارة.

(3) – عوامل الخطر :

تستلزم نشرة معايير المراجعة رقم (99) الصادرة من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين من المراجع أن يقوم بتقييم ما إذا كانت هناك عوامل تشير إلى وجود خطر الاحتيال، مع ملاحظة أن وجود هذه العوامل لا يعني بالضرورة وجود غش (الاحتيال)، ولكن ذلك يشير إلى احتمال أعلى

لوجود الاحتيال، وعلى المراجعين الاهتمام بهذه العوامل مع أي معلومات أخرى يمكن استخدامها لتقييم مخاطر وجود الغش (الاحتيال).

(4) – الإجراءات التحليلية :

يجب أن يؤدي المراجعون الإجراءات التحليلية أثناء مرحلة التخطيط، ومرحلة الفحص الشامل وذلك لتحديد العمليات غير العادية، أو الأحداث التي تشير إلى وجود بيانات كاذبة ذات أهمية نسبية في القوائم المالية، وعندما يوجد اختلاف بين نتائج الإجراءات التحليلية وبين القيم الفعلية المسجلة لبنود القوائم المالية، فإن المراجع يقيِّم هذه النتائج في ضوء معلومات أخرى تتعلق باحتمالية وجود غش لتحديد مدى ارتفاع وجود خطرهِ .

(5) – معلومات أخرى :

ينبغي على المراجعين النظر إلى كل المعلومات التي حصلوا عليها في أي مرحلة من مراحل المراجعة عند تقييم خطر الغش (الاحتيال)، فالعديد من الإجراءات التي يؤديها المراجع أثناء مرحلة التخطيط لتقييم خطر البيانات الكاذبة ذات الأهمية النسبية، قد تشير إلى خطر مرتفع للغش، فمثلاً : المعلومات الخاصة باستقامة الإدارة وأمانتها التي حصل عليها المراجع أثناء إجراءات القبول، والاستفسارات والإجراءات التحليلية التي تمت عند فحص القوائم المالية الربع سنوية للعميل، والمعلومات المستخدمة في تقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة، كلها قد تؤدي لاهتمام المراجع بإمكانية وجود تحريفات جوهرية ترجع إلى الاحتيال.

وينبغي على المراجع أن يقيم فيما إذا كانت المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال عملية المراجعة تشير إلى وجود واحد أو أكثر من عوامل خطر الغش، مع العلم بأن وجود هذه العوامل لا يعني بالضرورة وجود غش، إلا أنها كثيراً ما كانت توجد ضمن الظروف التي تحدث فيها عمليات الغش، ولذلك فإنها قد تشير إلى مخاطر وجود تحريفات جوهرية بسبب الغش (الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010).

رابعاً : تحديد وتقييم خطر الغش وموقف المراجع منه :

ينبغي على المراجع تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الاحتيال على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، وعند قيام المراجع بذلك ينبغي عليه بناءً على افتراض وجود مخاطر احتيال في الاعتراف بالإيرادات، تقييم أي أنواع الإيرادات أو معاملات الإيراد أو الإثباتات يؤدي إلى نشوء هذه المخاطر، كما يتعين على المراجع أن يحصل على فهم لأنظمة الرقابة ذات العلاقة بالمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة المرتبطة بهذه المخاطر (الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010). ويوضح الشكل رقم (2- 3) عملية تقييم خطر الغش.

الشكل رقم (2 – 3)

عملية تقييم مخاطر الغش

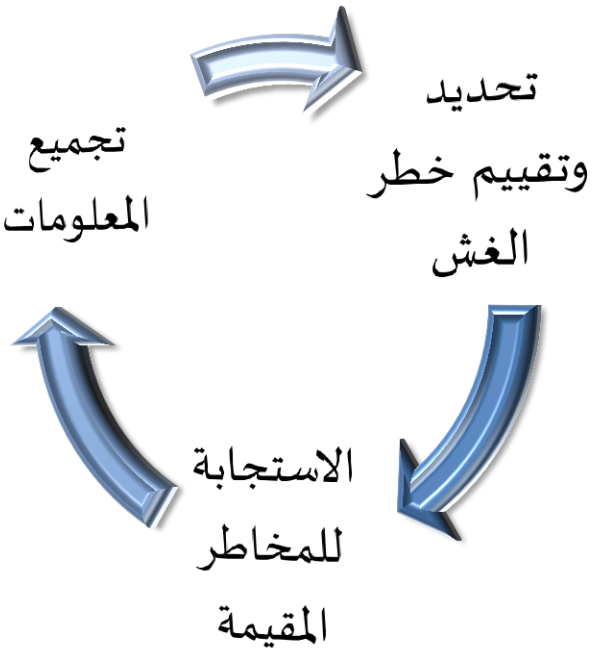

المصدر: (Ramos, 2003)

بعد تحديد وتقييم مخاطر الغش، إذا تبين للمراجع ارتفاع مخاطر وجود بيانات كاذبة ناتجة عن الاحتيال، فإن عليه أولاً مناقشة ذلك مع الإدارة، والحصول على آراء حول هذا الاحتيال، وبشكل عام فإن استجابات المراجع لخطر الاحتيال تشمل الآتي (أرنز وآخرون، 2013) :

(1) – تغيير الأداء العام للمراجعة :

يستطيع المراجعون الاختيار بين عدة استجابات خاصة بخطر الاحتيال المتزايد، وإذا زادت خطورة وجود تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال، فإن العديد من الموظفين الخبراء قد يتم اختيارهم لأداء المراجعة، وفي بعض الحالات يتم الاستعانة بمتخصص في كشف الغش، وحيث أن مرتكبي الاحتيال غالباً ما يكون لديهم معرفة جيدة بإجراءات المراجعة، ولذا فأنه يجب على المراجعين إضفاء سمة عدم إمكانية التوقع على خطة المراجعة.

(2) – تخطيط وأداء إجراءات ملائمة لمواجهة خطر الغش :

إن إجراءات المراجعة الملائمة التي يتم استخدامها لمواجهة خطر الاحتيال، تعتمد على الحساب الذي يتم مراجعته، فمثلاً : إذا أثيرت اهتمامات تتعلق بملاحظة الإيرادات، فإن المراجع قد يقوم بفحص دفتر اليومية للمبيعات لملاحظة أي نشاط غريب يقترب من نهاية الفترة.

(3) – تخطيط وأداء الإجراءات اللازمة لمواجهة تجاوز الإدارة للضوابط :

إن خطورة تجاوز الإدارة للضوابط توجد تقريباً في كل عمليات المراجعة، ولأن الإدارة تحتل مكانة تمكنها من ارتكاب الغش عن طريق تجاوز الضوابط الرقابية التي يفترض أنها تعمل بفاعلية، فإن على المراجعين أداء إجراءات خاصة في كل عملية مراجعة لمواجهة هذا الخطر، وهناك ثلاث إجراءات يجب تأديتها في كل عملية مراجعة وهي :

- فحص قيود اليومية وقيود التسويات للحصول على دليل بإمكانية وجود بيانات كاذبة بسبب الاحتيال.
- فحص التقديرات المحاسبية لكشف التحيُّزات.
- تقييم الأساس المنطقي لعمل الشركة لكشف العمليات الغريبة.

خامساً : العوامل المؤثرة على اكتشاف الغش ومراحل مراجعته :

بين معيار المراجعة الدولي رقم (240) مجموعة من العوامل المؤثرة في قدرة المراجع على اكتشاف الغش على سبيل المثال لا الحصر وهى كالتالي (الاتحاد الدولي للمحاسبين A، 2010):

- براعة مرتكب الغش.
- مدى تكرار ونطاق الغش.
- درجة التواطؤ.
- الحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها.
- المناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطين في الاحتيال.

ونظراً لصعوبة اكتشاف الغش، حيث أن مرتكبيه عادةً ما يضعون التدابير اللازمة لتغطيته وإخفائه، لذا فإن مراجعة الغش تمر بعدد من المراحل يوضحها الشكل رقم (2 – 4)، ويمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي (الجمال، 2014 ، ص 389) :

المرحلة الأولى : البحث عن الغش، وتتضمن هذه المرحلة : التحديد الدقيق لمخاطر الغش، وتحديد العلامات المرتبطة بهذه المخاطر، والبحث عن هذه العلامات.

المرحلة الثانية : الاستقصاء عن الغش إذا تم التأكد من وجوده.

المرحلة الثالثة : اكتشاف الغش : إذا توافرت الأدلة على وجود الغش يتم تحديد نطاق الغش ومرتكبيه.

الشكل رقم (2 – 4)

مراحل مراجعة الغش

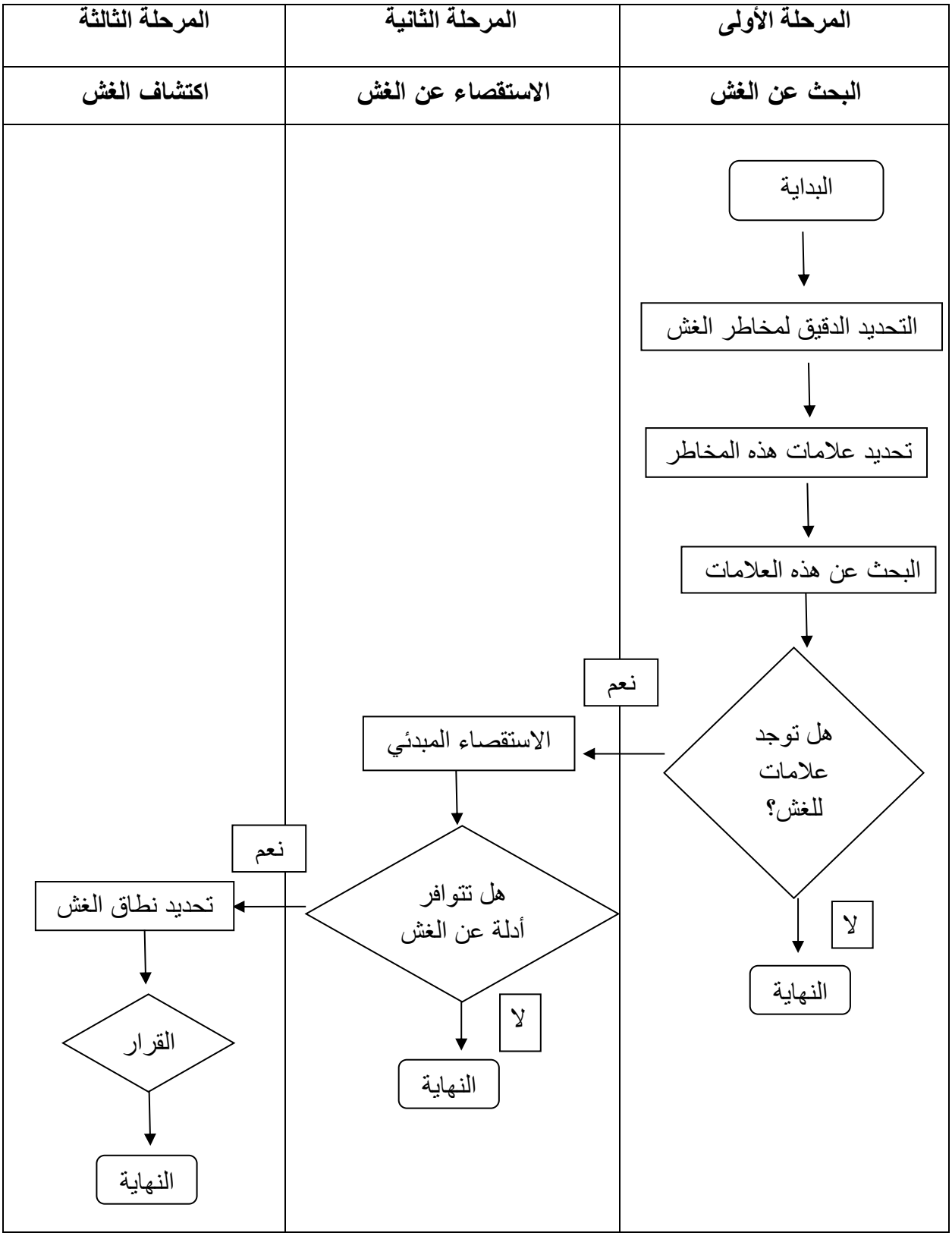

المصدر (الجمال، 2014، ص 390)

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل مبحثين خصص الأول للتعريف بالمراجعة التحليلية وأساليبها حيث تناول التعريفات المتعددة للمراجعة التحليلية والصادرة عن منظمات مهنية متعددة أبرزها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين والاتحاد الدولي للمحاسبين، وخلصت هذه التعريفات إلى أن المراجعة التحليلية أسلوب من أساليب المراجعة يتم من خلاله التحقق من معقولية الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية، كما تناول هذا المبحث الأساليب المختلفة للمراجعة التحليلية والتي تتدرج من حيث التعقيد والتي تبدأ بالأساليب الوصفية التي يعتمد المراجع فيها على خبرته وملاحظته للتحقق من معقولية الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، مروراً بالأساليب الكمية البسيطة والتي تعتمد في مجملها على المقارنة المطلقة أو النسبية لأرصدة السنة الحالية مع ما يناظرها في السنوات السابقة، وصولاً إلى الأساليب المتطورة التي تعتمد على المقارنة بين أرصدة السنة الحالية مع القيمة المتوقعة لهذه الأرصدة باستخدام أساليب إحصائية متطورة كتحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية، كما تناول هذا المبحث العوامل المؤثرة في اعتماد المراجع على أساليب المراجعة التحليلية كما حددها معيار المراجعة الدولي رقم (520) والتي تشمل الأهمية النسبية للبنود موضوع المراجعة، وإجراءات المراجعة الموجهة لنفس الغرض، ودقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من إجراءات المراجعة التحليلية، وتقييم المخاطر الملازمة للرقابة.

كما تناول المبحث الثاني من هذا الفصل التعريفات المتعددة للغش والأخطاء، والتي خلصت إلى أن الغش يمثل التحريف في البيانات المالية بقصد التضليل، بالإضافة إلى سرقة موارد المنشأة، في حين أن الأخطاء تمثل تحريفاً غير مقصود للبيانات المالية، كما تناول هذا المبحث خطورة الغش مقارنةً بالأخطاء، حيث أن الغش أخطر من الأخطاء، ذلك لأن الغش تتوفر النية لارتكابه، مما يجعل من الصعب اكتشافه، ولذلك خصص باقي المبحث لتعريف خصائص الغش، ومصادر المعلومات اللازمة لتقييم خطره، والعوامل المؤثرة في اكتشافه، ومراحل مراجعته.

الفصل الثالث

مسؤولية المراجع الخارجي وعلاقة المراجعة التحليلية باكتشاف الغش والأخطاء

مقدمة :

تعتبر التحريفات الجوهرية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الأخطاء إحدى أهم العوامل التي تؤدي إلى فشل المراجعة، لما لها من دور في إظهار صورة غير حقيقية عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبالتالي إبداء المراجع لرأيه بعدالة القوائم المالية، وهي في الحقيقة تكون غير ذلك، ونظراً للقيود المحيطة بعملية المراجعة فإن المراجع لا يضمن سلامة القوائم المالية من الغش والأخطاء، ولذلك حاولت مهنة المراجعة التأكيد على أن اكتشاف الغش والأخطاء ليس هدفاً رئيسياً لها، إلا أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن غالبية مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن أهم وظيفة للمراجع هي اكتشاف الغش والأخطاء، الأمر الذي يفسِّر تزايد حالات مقاضاة المراجعين بسبب عدم اكتشافهم للتضليل الموجود في القوائم المالية (توماس وهنكي، 1989).

ونتيجةً لذلك اهتمت المنظمات المهنية بمسؤولية المراجع عموماً ومسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء خصوصاً، حيث أصدرت المنظمات المهنية في العالم الكثير من المعايير والإرشادات التي توضح مسؤولية المراجع في هذا الجانب، حيث اهتمَّ المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بهذه المسؤولية وأصدر العديد من النشرات أهمها نشرة إجراءات المراجعة رقم (1) ونشرة إجراءات المراجعة رقم (30)، ونشرة معايير المراجعة رقم (16) لسنة 1977، ورقم (53) لسنة 1988، وكذلك نشرة معايير المراجعة رقم (82) لسنة 1997، ورقم (99) لسنة 2002، بالإضافة إلى صدور معيار المراجعة الدولي رقم (240).

والجدير بالذكر أن الغش والأخطاء عادةً ما يؤدِّيان إلى شذوذ بعض أرصدة القوائم المالية عن القيم المتوقعة لها، لاسيما الجوهرية منهما، مما يعني أن وجود الغش أو الأخطاء الجوهرية يُظهر البند المعني بقيمة غير متوقعة، وبما أن أحد أهداف المراجعة التحليلية هو تحديد هذه البنود، يكون أمام المراجع فرصة أكبر لاكتشاف التحريفات الجوهرية في حال قيامه بها. ولتغطية هذا الجانب من الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

المبحث الثاني : القدرة التأثيرية للمراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

المبحث الأول

مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

يتناول هذا المبحث إصدارات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، وكذلك ما تناولته معايير المراجعة الدولية في هذا الشأن وذلك على النحو التالي :

أولاً :إصدارات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار العديد من النشرات المهنية التي تحدد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، حيث تطورت هذه المسؤولية خلال الإصدارات المختلفة. وسيتم عرض مسؤولية المراجع عن الغش والأخطاء وفقاً لهذه النشرات وذلك حسب تواريخ إصدارها كالتالي (الجمال، 2014 ، ص 379 – 384):

(1) – نشرة إجراءات المراجعة رقم (1) :

صدرت هذه النشرة في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، وأوضحت أن المراجع يخطط عملية المراجعة بهدف إبداء الرأي في عدالة التقارير المالية وليس لاكتشاف الأخطاء والغش فيها، وأن عملية اكتشاف الخطأ والغش لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة، إلا أن هذه النشرة لم تنجح في إقناع الجهات المستفيدة من التقارير المالية بذلك.

(2) – نشرة إجراءات المراجعة رقم (30) لعام 1960 :

وتضمنت هذه النشرة ما يلي:

- ينبغي على المراجع أن يكون حذراً ومدركاً لإمكانية وجود خطأ أو غش في التقارير المالية.
- إذا اكتشف المراجع أثناء عملية المراجعة وجود أي أمور تثير شكوكه حول وجود خطأ أو غش يؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فإن عليه الاتصال بأحد ممثلي المنشاة محل المراجعة لتحديد المسؤول عن ذلك الخطأ أو الغش وتحديد مقداره بدقة.

- يعتمد المراجع عند تحديد طبيعة الاختبارات الأساسية وتوقيتها ومداها على نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن الإدارة مسؤولة عن تصميم نظام فعَّال للرقابة الداخلية، وتحمِّل هذه النشرة مراجع الحسابات مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش ولم توسع مسؤوليته فيما يتعلق بذلك.

لم تنجح هذه النشرة في تحقيق الهدف من إصدارها وذلك لتزايد حالات التقاضي ضد المراجعين لفشلهم في اكتشاف الغش والأخطاء وتجاهل محدودية مسؤوليات المراجعين وفقاً لهذه النشرة.

(3) – نشرة معايير المراجعة رقم (16) لعام 1977 :

اهتمت هذه النشرة بما يلي :

- التمييز بين التحريف المتعمد وغير المتعمد في التقارير المالية.
- أكدت على ضرورة وضع خطة للمراجعة من قبل المراجع يراعى فيها البحث عن الخطأ والمخالفات الهامة.
- حددت مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والمخالفات بحدود العينة التي يقوم بمراجعتها.
- أوضحت أن المراجع لا يستطيع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في منع الغش والاحتيال لأن هذا النظام يمكن تجاوزه من قبل الإدارة.

لم تنل هذه النشرة قبولاً عاماً من قبل مستخدمي التقارير المالية لأنهم توقعوا توسيعاً في مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء وليس مجرد البحث عنها، كما أن التعبيرات المستخدمة في هذه النشرة كانت غامضة ولم تقدم إرشاد كافي للمراجعين، وبالتالي لم تلبِ احتياجات مهنة المحاسبة أو مجتمع الأعمال.

(4) – نشرة معايير المراجعة رقم (53) لعام 1988 :

تبنت هذه النشرة مدخلاً إيجابياً بدلاً من الطابع الدفاعي الذي كان في النشرات السابقة، حيث أوضحت مجموعة نقاط يجب على المراجع مراعاتها وهي :

أ – التخطيط لعملية المراجعة بشكل يمكن المراجع من توفير تأكيد بدرجة معقولة على اكتشاف الغش والأخطاء.

ب – ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني لاكتشاف الأخطاء والمخالفات.

جـ – تقييم مخاطر احتمال وجود أخطاء أو مخالفات قد تؤدي إلى إعداد تقارير مالية مضللة.

د – تقييم احتمال وجود تقارير مالية مضللة ومحرفة بمعرفة الإدارة، وذلك بدارسة الأمور التالية :

- إخفاق الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوفير التأكيد المعقول على سلامة التقديرات المحاسبية.
- عدم اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
- عدم الإجابة على استفسارات المراجع.

هـ – يجب عند تقييم مخاطر المراجعة المتعلقة بالتأكيدات المرتبطة بأرصدة الحسابات مراعاة العوامل التالية :

- مدى قابلية تعرض الأصول للاختلاس.
- مدى كفاءة الأشخاص القائمين على تشغيل البيانات المؤثرة في أرصدة الحسابات ومعالجتها.
- مدى تأثير الحكم الشخصي في تحديد أرصدة الحسابات.
- مدى تأثير عوامل المخاطر المساعدة في تقييم مخاطر المراجعة على مستوى التقارير المالية على أرصدة الحسابات.
- مقدار العناصر المكونة لأرصدة الحسابات، وحجمها، ومفرداتها.

لم تنجح هذه النشرة في تحقيق الهدف من إصدارها وذلك لأنها لم تعط تفسيراً واضحاً للمعنى المقصود بالتأكيد المعقول والدرجة الملائمة من الشك، وكذلك لم توفر إرشاد عن الأهمية النسبية للعوامل التي ينبغي على المراجع أن يدرسها عند تقييم مخاطر حدوث التحريفات، والدليل على ذلك هو تزايد حالات التقاضي ضد المراجعين واستمرار فجوة التوقعات بخصوص المسؤولية عن اكتشاف الغش والأخطاء.

(5) – نشرة معايير المراجعة رقم (82) لعام 1997:

أ – تضمنت هذه النشرة ولأول مرة كلمة غش على عكس المعايير السابقة، وقد ميَّز بين نوعين من الغش وهما : إعداد التقرير المالي الاحتيالي، وسوء استخدام الأصول.

ب – تضمنت مجموعة إرشادات لزيادة اهتمام المراجعين بعمليات الغش أثناء قيامهم بعملية المراجعة.

جـ – أوضحت النشرة مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش ولكنها لم توسع من هذه المسؤولية.

د – تضمنت النشرة قائمة العوامل التي ينبغي على المراجع دراستها عند تقييم مخاطر الغش وصنفها في مجموعات كالتالي :

المجموعة الأولى : خصائص الإدارة وأثرها في بيئة الرقابة :

تهتم هذه المجموعة بقدرات الإدارة والضغوط والنمط والاتجاه المرتبط بالرقابة الداخلية وعملية التقرير المالي، ومن الأمثلة على عوامل المخاطر في هذه المجموعة:

- وجود حافز للإدارة للتورط في التقرير المالي المضلل.
- وجود فشل للإدارة في عرض وتوصيل اتجاه ملائم بخصوص الرقابة الداخلية والتقرير المالي.
- وجود معدل دوران مرتفع للإدارة العليا أو للمستشارين أو مجلس الإدارة.

المجموعة الثانية : ظروف الصناعة :

تتعلق ظروف الصناعة بالبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها المنشأة، ومن الأمثلة على عوامل المخاطر في هذه المجموعة :

- وجود متطلبات محاسبية وقانونية وتنظيمية يمكن أن تضعف الاستقرار المالي والربحية.
- هبوط الصناعة مع فشل متزايد للمشروع وهبوط جوهري في طلب المستهلك.
- تغيرات سريعة في الصناعة.

المجموعة الثالثة : خصائص التشغيل والاستقرار المالي :

تتعلق هذه المجموعة بطبيعة المنشأة ومدى تعقيد عملياتها وحالتها المالية وربحيتها، ومن الأمثلة على عوامل المخاطر في هذه المجموعة :

- ضغوط كبيرة للحصول على رأس مال إضافي للبقاء في وضع المنافسة.
- عمليات جوهرية غير عادية ومعقدة بدرجة مرتفعة.

- هيكل تنظيمي معقد يتضمن الكثير من الكيانات القانونية غير العادية بدون أهداف واضحة للعمل.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لكل مجموعة عوامل من هذه المجموعات كما حددها المعيار (82) فقد بينت دراسة Apostolou et al., (2001) أن الأهمية النسبية لخصائص الإدارة وأثرها في بيئة الرقابة تعادل تقريباً ضعف أهمية خصائص التشغيل والاستقرار المالي، كما تعادل ما مقداره أربع مرات من أهمية خصائص الصناعة.

لم يلبِ هذا المعيار طموحات مجتمعات الأعمال فيما يتعلق بمسؤولية المراجع لأنه لم يؤد إلى توسيع مسؤوليات المراجع عن اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش المادية، وإنما قدم مجموعة إرشادات لزيادة الاهتمام بعملية الغش أثناء قيام المراجع بعملية المراجعة.

(6) – نشرة معايير المراجعة رقم (99) لعام 2002 :

- أهتمت النشرة بوصف التلاعب والغش وخصائصهما وعلاقتهما بالتقارير المالية موضع المراجعة.
- عرض الإجراءات الواجب القيام بها من قبل المراجع في حالة اكتشافه بعض التلاعب والغش.
- التعرف على مواقع الخطورة التي يمكن أن تكون نتيجة الإبلاغ غير الصحيح في التقارير المالية بقصد التلاعب والغش.
- أوضحت واجبات المراجع فيما يتعلق بتقييم القرائن والأدلة التي من شأنها أن تؤكد رأي المراجع.
- أوضحت كيفية الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مخاطر التضليل في التقارير المالية.
- بينت أهمية ممارسة الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بقصد التلاعب والغش.
- أوضحت طبيعة الاتصال بين المراجع وإدارة المنشأة قيد المراجعة وأسلوبه.

- بينت أهمية التواصل بين فريق المراجعة حول الإبلاغ غير الصحيح في التقارير المالية بقصد التلاعب والغش.

ثانياً :الإصدارات المهنية الدولية حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

على مستوى معايير المراجعة الدولية صدر المعيار رقم (240) الذي بين مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء كالتالي (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010 ، ص 158) :

"يقع على عاتق المراجع الذي يقوم بعملية مراجعة معينة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواءً بسبب الاحتيال أو الخطأ. وبسبب القيود المتأصلة في عملية المراجعة، هناك مخاطرة لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها رغم أنه يتم التخطيط للمراجعة وتنفيذها بالشكل الصحيح وفقاً لمعايير المراجعة الدولية".

كما بين المعيار أنه يجب على المراجع أن يتخذ الشك المهني أثناء علمية المراجعة، وأن يكون مدركاً لاحتمال وجود تحريفات جوهرية بسبب الغش، وكذلك بين المعيار مجموعة من النقاط المتعلقة بمسؤوليات المراجع عن الغش، ومن أهمها مايلي (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010) :

- بين المعيار الأمور التي يجب على المراجع إجراء استفسارات بشأنها مع الإدارة.
- بين المعيار الإجراءات اللازمة لتقييم مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.
- وضح الإجراءات الواجب تنفيذها عند اكتشاف المراجع لاحتيال أو الاشتباه في وقوعه.
- بين خصائص الغش وأنواعه.
- وضح الظروف الاستثنائية التي تجعل المراجع غير قادر على إكمال عملية المراجعة.
- وضح مجموعة من الأمثلة على عوامل الخطر في الغش.

المبحث الثاني

القدرة التأثيرية للمراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

يتناول هذا المبحث دور المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية كما ورد في الإصدارات المهنية والدراسات السابقة في هذا الشأن، كما يبين العلاقة أنواع المقارنات التي تعتمد عليها المراجعة التحليلية ودورها في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، وذلك من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : دور المقارنات في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية والعوامل المؤثرة في كفاءة الإجراءات التحليلية.

الفرع الثاني : تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

الفرع الأول

دور المقارنات في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية والعوامل المؤثرة على كفاءة الإجراءات التحليلية

يوضح هذا الجزء دور كل شكل من أشكال المقارنات في توجيه انتباه المراجع إلى مكامن التحريفات المحتملة في بنود القوائم المالية، كما يستعرض العوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية المراجعة التحليلية في الإشارة إلى التحريفات المحتملة كما حددها معيار المراجعة الأمريكي (56) SAS، وذلك على النحو التالي :

أولاً : دور المقارنات في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

تقوم الإجراءات التحليلية على إجراء المقارنات بين القيم الفعلية من جهة، والمتوقعة أو التاريخية أو متوسطات الصناعة من جهة أخرى. حيث بين معيار المراجعة الدولي رقم (520) أن

الإجراءات التحليلية تتضمن مقارنة المعلومات المالية للمنشأة مع معلومات أخرى هامة، على سبيل المثال (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010) :

- المعلومات المقارنة للفترات السابقة.
- النتائج المرتقبة للمنشأة كالموازنات والتنبؤات وتوقعات المراجع.
- معلومات الصناعة المشابهة.

وتتضمن الإجراءات التحليلية أيضاً النظر في بعض العلاقات، منها :

- العلاقات بين مكونات المعلومات المالية التي يتوقع أن تمثل نمطاً يمكن التنبؤ به .
- العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات الصلة.

1 – مقارنة المعلومات المالية للعميل مع بيانات الصناعة.

تتم مقارنة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية للمنشأة محل المراجعة بمؤشرات الصناعة التي تعمل فيها المنشأة، وذلك يتيح للمراجع تقييم المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مقارنةً بمثيلاتها في الصناعة.

وتقوم الكثير من الشركات بالإضافة إلى ناشرين آخرين بتجميع المعلومات المالية لآلاف الشركات وتصنيفها إلى فئات الأعمال، وتقوم العديد من شركات المحاسبة بشراء هذه النشرات لاستخدامها في المقارنة في عمليات المراجعة التي يقومون بها(أرنز وآخرون، 2013). ويعتبر هذا النوع من المقارنات مهماً لأنه يتيح للمراجع ما يلي (الصحن ودرويش، 1998 ، ص161) :

- القدرة في الحكم على المشروع من حيث خصائصه الاقتصادية بالنسبة للمشروعات المثيلة عن طريق مقارنة النسب المالية للمشروع بالنسب المالية للمشروعات المثيلة ومدى تمشِّيها معها أو الانحراف عنها.
- أن يقدم مقترحاته إلى إدارة المشروع عندما يرى أن هناك انحرافات تمثل فروقاً جوهرية مثل وجود فروق حادة في مجمل ربح المشروع مقارنةً بالمشروعات المثيلة.

- اكتشاف أي صعوبات مالية تتعرض لها الوحدة الاقتصادية عن طريق مقارنة نسب السيولة بمتوسطات الصناعة.

- إذا وجدت انحرافات كبيرة بين النسب المالية للمشروع والنسب المالية على مستوى الصناعة فإن هذا يكون مؤشراً على احتمال وجود تحريفات جوهرية في أرصدة القوائم المالية.

وبالرغم من الفوائد الناتجة عن استخدام هذا النوع من المقارنات، إلا أنه يعيبه الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للعميل وتلك المعلومات للمنشآت التي تتشكل منها إجماليات النشاط. ونظراً لأن بيانات النشاط تمثل متوسطات عامة، لذا يمكن أن تكون المقارنات غير ذات معنى. بالإضافة إلى اتباع المنشآت المختلفة طرقاً محاسبية مختلفة مما يؤثر على قابلية البيانات للمقارنة (أرنز وآخرون، 2013).

2 – مقارنة المعلومات المالية للعميل مع ما يقابلها من معلومات الفترات السابقة.

يتم في هذا النوع من أنواع الإجراءات التحليلية مقارنة معلومات السنة الحالية للعميل سواءً أكانت هذه المعلومات في شكل نسبي أو مطلق مع ما يناظرها في السنوات السابقة، ويساعد هذا النوع من المقارنات على معرفة الاتجاه العام لرصيد حساب أو علاقة نسبية معينة، الأمر الذي يعطي المراجع إشارات تحذيرية على احتمال وجود تحريفات جوهرية في حال حدوث تقلبات غير عادية في الاتجاه العام في رصيد حساب أو علاقة نسبية معينة.

وتتنوع صور الإجراءات التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا النوع من المقارنات :

- مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابله في السنة السابقة : تتمثل أبسط الطرق لتنفيذ هذا الاختبار في إدراج نتائج أرصدة ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي في عمود منفصل بورقة عمل أرصدة ميزان المراجعة الخاص بالسنة الحالية. ويمكن للمراجع بسهولة أن يقارن رصيد السنة الحالية مع رصيد السنة السابقة في بداية المراجعة، وذلك لتحديد الأرصدة التي تتضمن تقلبات غير عادية، وبالتالي يجب التعامل معها باهتمام أكبر، وذلك لارتفاع احتمال وجود تحريفات فيها (أرينز ولوبك، 2002).

- مقابلة تفاصيل أرصدة الحسابات مع ما يقابلها في السنة السابقة : تعتبر مقارنة تفاصيل الأرصدة أكثر جدوى من مقارنة الإجماليات، فالانحراف الجوهري في رصيد أحد تفاصيل رصيد حساب معين يظهر على أنه انحراف بسيط في الرصيد الإجمالي (أرينز ولوبك، 2002)، فمثلاً: إذا كنَّا بصدد عمل مقارنة لرصيد المدينين في العام الماضي الذي بلغ (1000000) دينار مع رصيد نفس البند للعام الحالي الذي يبلغ (1020000) دينار، وفي ظل عدم حدوث تغيير كبير في العمليات التشغيلية في العام الحالي فإن المراجع سيرى بأنه لا توجد تقلبات غير عادية وبالتالي لا حاجة لتكثيف الاختبارات التفصيلية على بند المدينين، لكن لنفترض أن المراجع قام بمقارنة رصيد كل عميل من عملاء المنشأة في السنة الحالية مع أرصدتهم في السنة السابقة، ووجد أن رصيد أحد العملاء السنة الماضية بلغ (1000) دينار في حين أنه يبلغ (50000) دينار في السنة الحالية، ذلك سيدفع المراجع إلى زيادة الاختبارات التفصيلية لرصيد هذا العميل .

- حساب النسب المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة : يوجد عيبان في مقارنة الإجماليات أو التفاصيل مع ما يقابلها في السنوات السابقة، ذلك لأنه لا يتم أخذ النمو أو النقص في أنشطة العميل في الاعتبار، كذلك لا يأخذ في الاعتبار العلاقات بين البيانات المالية، ويمكن التغلب على هذين العيبين من خلال استخدام النسب المالية والنسب المئوية، حيث يتم استخدامها للعام الحالي ومقارنتها مع ما يقابلها في السنوات السابقة (أرينز ولوبك، 2002).

3 – مقارنة المعلومات المالية للعميل مع توقعات العميل.

يستعين المراجع في إجراءاته التحليلية بالمعلومات المستمدة من الموازنات التخطيطية ليقارنها مع المعلومات الفعلية سواءً عن التكاليف أو الحسابات المالية، وهذه المقارنة تعطيه معلومات عن الانحرافات عن القيم المتوقعة بواسطة العميل والواردة بالموازنة التخطيطية، وبالتالي يقوم المراجع بتحليلها وتقصي أسبابها خاصة الجوهرية منها (الصحن ودرويش، 1998). ويوجد أمران يجب الاهتمام بهما في حالة مقارنة بيانات العميل مع الموازنات، هما : أولاً، يجب على المراجع أن يقيِّم

مدى واقعية الموازنة، حيث تكون موازنات بعض المنظمات غير واقعية، الأمر الذي يجعل مقارنتها مع البيانات الفعلية غير ذي جدوى، والأمر الثاني، يوجد احتمال أن يقوم موظفوا العميل بتعديل المعلومات المالية الحالية لتتوافق مع الموازنة، وبالتالي لن يجد المراجع فروقاً في مقارنة البيانات الفعلية مع بيانات الموازنة حتى في ظل وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية (أرينز ولوبك، 2002).

4 – مقارنة المعلومات المالية للعميل مع توقعات المراجع.

"يمكن مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع عندما يقوم المراجع بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل توقعات المراجع القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناءً على بعض الاتجاهات التاريخية" (أرينز ولوبك، 2002 ، ص 261).

وتبرز في هذا الجانب الأساليب الإحصائية التي يستخدمها المراجع للتنبؤ بأرصدة بعض بنود القوائم المالية، وذلك لغرض مقارنتها مع القيم الفعلية لأرصدة تلك البنود لتحديد مدى معقوليتها، وتعتبر نماذج تحليل الانحدار والشبكات العصبية الاصطناعية من أبرز الأساليب الإحصائية المستخدمة في التنبؤ بالقيمة الحقيقية لأرصدة الحسابات والتي أثبتت العديد من الدراسات فعاليتها في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية، ومن أهم الدراسات التي بينت ذلك دراسة (Chen & Leitch, 1999)، ودراسة (Bay et al., 2006)، ودراسة (Sharma & Panigrahi, 2012).

5 – مقارنة المعلومات المالية للعميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية.

يمكن للمراجع أن يستخدم معلومات غير مالية للوصول إلى تقدير منطقي لبعض بنود القوائم المالية، حيث يمكن للمراجع أن يصل لتكلفة الإنتاج عن طريق ضرب عدد الوحدات المنتجة في متوسط تكلفة الوحدة، وبالتالي يستطيع التعرف على مدى منطقية القيمة المسجلة لتكلفة الإنتاج من خلال مقارنتها مع القيمة التي توصل إليها باستخدام معلومات غير مالية. ويعتمد نجاح هذا النوع

من المقارنات بشكل أساسي على مدى دقة المعلومات غير المالية المستخدمة في الوصول إلى القيمة المتوقعة لرصيد الحساب (أرنز وآخرون، 2013).

بالإضافة إلى ذلك بينت دراسة Brazel et al., (2009) أن الاختلافات الناتجة عن مقارنة المعلومات المالية مع المعلومات غير المالية يساعد في تحديد التقارير المالية الاحتيالية، حيث بينت الدراسة أن هذه الاختلافات في الشركات التي تمارس الاحتيال تكون كبيرة بشكل جوهري مقارنةً بتلك التي تكون في الشركات التي لا تمارس الاحتيال.

ثانياً : العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية الإجراءات التحليلية في الإشارة إلى التحريفات المحتملة :

بين معيار المراجعة الأمريكي رقم (56) SAS مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الإجراءات التحليلية وفاعليتها في الإشارة إلى التحريفات المحتملة كالتالي (AICPA, 1988) :

1 – طبيعة المزاعم :

الإجراءات التحليلية قد تكون اختبارات فعَّالة وكفؤة للمزاعم التي يحتمل وجود تحريفات بها، مع عدم إظهار اختبارات التفاصيل لوجود أي تحريف، أو عند عدم توفر الدليل التفصيلي، فعلى سبيل المثال : قد تشير المقارنة بين إجمالي المرتبات مع عدد الموظفين إلى مدفوعات غير شرعية، والتي قد لا تظهر عند إجراء اختبارات التفاصيل لبند المرتبات.

2 – منطقية العلاقات وقدرتها التنبؤية :

من المهم للمراجع فهم الأسباب التي تجعل العلاقات منطقية لأن بعض البيانات تظهر أحياناً على أنها ذات علاقة في حين أن الحقيقة غير ذلك، الأمر الذي يقود المراجع إلى استنتاجات خاطئة، وعليه يجب عند القيام بالإجراءات التحليلية مراعاة استخدام العلاقات الأكثر قدرة على التنبؤ لتطوير التوقعات، حيث يجب مراعاة أن العلاقات التي تكون في بيئة مستقرة تكون لها قدرة تنبؤية أكثر من العلاقات التي تكون في بيئة ديناميكية أو غير مستقرة، كما أن العلاقات التي تتضمن حسابات لقائمة الدخل تميل لتكون أكثر قدرة على التنبؤ من العلاقات التي تشمل حسابات

الميزانية، فحسابات قائمة الدخل تمثل ملخص للعمليات خلال فترة معينة من الزمن، في حين أن حسابات الميزانية تمثل أرصدة الحسابات في نقطة زمنية معينة.

3 – موثوقية البيانات وإمكانية الحصول عليها :

البيانات المطلوبة لتكوين التوقعات قد لا تكون متاحة بسهولة، ففي بعض الوحدات تكون البيانات الملائمة للتأكد من تحقق شرط الاكتمال للمبيعات هو ضرورة الرجوع إلى تفاصيل سجلات الشحن، وهي بيانات قد لا تكون متاحةً بسهولة، في حين أنه في بعض الوحدات يمكن تطوير التوقع للمبيعات من خلال إحصائيات الإنتاج.

ويكتسب المراجع التأكيد من الإجراءات التحليلية بالاعتماد على انسجام القيم المسجلة بالدفاتر مع التوقعات المطورة باستخدام بيانات مأخوذة من مصادر أخرى، لذا فإن موثوقية البيانات المستخدمة لتطوير التوقعات يجب أن تكون ملائمة لتحقيق المستوى المنشود من التأكيد من استخدام الإجراءات التحليلية، حيث يجب على المراجع تقييم موثوقية البيانات عن طريق اعتبار مصدرها والظروف التي جمعت فيها، وتعتبر العوامل التالية مؤثرة في اعتبار المراجع لموثوقية البيانات لأغراض تحقيق أهداف المراجعة :

- ما إذا كانت البيانات مأخوذة من مصدر مستقل خارج الوحدة، أو من مصادر داخل الوحدة.
- ما إذا كانت مصادر البيانات من داخل الوحدة مستقلة عن تلك المسؤولة عن المبالغ التي تتم مراجعتها.
- ما إذا كانت البيانات مطورة من خلال نظام يعتمد عليه مع رقابة كافية.
- ما إذا خضعت البيانات لاختبارات المراجعة خلال السنة الحالية أو السابقة.

4 – دقة التوقعات :

يجب أن تكون التوقعات دقيقة بما فيه الكفاية لتزود المراجع بالمستوى المنشود من التأكيد عن أن الاختلافات بين القيمة المتوقعة وتلك المسجلة قد ترجع إلى تحريفات جوهرية، فكلما كانت

التوقعات أكثر دقة كلما كان مدى الاختلافات المتوقعة أضيق، ووفقاً لذلك يكون من المرجح أن تكون الاختلافات الهامة عن التوقعات ناتجة عن تحريفات في القوائم المالية.

الفرع الثاني

تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

يتناول هذا الفرع القدرة التأثيرية للمراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، حيث أشارت الكثير من معايير المراجعة الأمريكية والدولية إلى وجود أثر كبير للمراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات الغش والأخطاء الجوهرية، كما أشارت الكثير من الدراسات التطبيقية إلى نفس النتيجة حيث أن المراجعة التحليلية تساهم بشكل كبير في اكتشاف عمليات الغش وكذلك الأخطاء الجوهرية ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي :

أولاً : الإصدارات المهنية حول دور المراجعة التحليلية في تقييم مخاطر الغش :

بينت إرشادات معيار المراجعة الدولي رقم (240) فيما يتعلق باستخدام الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناجمة عن الغش بأنه (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010):

(1) – ينبغي على المراجع أن يقيم ما اذا كانت العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تم تحديدها عند أداء الاجراءات التحليلية تشير إلى مخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش.

(2) – ينبغي أن يقيم المراجع فيما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي يتم أداؤها في نهاية عملية المراجعة تشير إلى مخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش غير محددة مسبقاً.

وأشارت إرشادات معيار المراجعة الدولي رقم (315) فيما يتعلق باستخدام الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية بأنه (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبينA، 2010) :

(1) – قد تحدد الإجراءات التحليلية التي تم تأديتها كإجراءات لتقييم المخاطر، جوانب المنشأة التي لم يكن المراجع على علم بها وقد تساعد في تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، كما قد تتضمن هذه الإجراءات استخدام معلومات مالية وغير مالية.

(2) – إن الإجراءات التحليلية قد تساعد في تحديد وجود معاملات أو أحداث غير عادية، ومبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة لعملية المراجعة، وقد تساعد العلاقات غير العادية التي قام المراجع بتحديدها في تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية وخاصةً تلك الناجمة عن الغش.

(3) – تستخدم الإجراءات التحليلية بيانات مجمعة على مستوى عالٍ وبالتالي فإن نتائج الإجراءات التحليلية توفر فقط دلالة مبدئية واسعة حول ما إذا كان هناك تحريف جوهري، وتبعاً لذلك فإنه يجب اعتبار المعلومات الأخرى التي قام المراجع بتجميعها خلال عملية المراجعة عند تحديد مخاطر وجود تحريفات جوهرية.

كما تناولت إرشادات معيار المراجعة الأمريكي رقم (99) SAS استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناجمة عن الغش، حيث بينت الفقرات من (28) إلى (30) من المعيار بأنه (AICPA, 2003) :

(1) – يجب أن تؤدى الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط بهدف تحديد مدى تواجد عمليات وأحداث غير عادية في القوائم المالية، حيث يقوم المراجع بتطوير توقعاته حول العلاقات المحتملة وذلك باستخدام فهمه لطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية والظروف المحيطة بها، وفي حال شذوذ القيم المتوقعة لهذه العلاقات عن القيم الفعلية لها فإنه على المراجع النظر إلى هذه النتائج عند تحديده لمخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش.

(2) – يجب على المراجع في مرحلة التخطيط أداء إجراءات تحليلية متعلقة بالإيرادات بهدف التعرف على العلاقات غير المتوقعة في حسابات الإيرادات والتي قد تدل على تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال في التقارير المالية.

(3) – قد تساعد الإجراءات التحليلية المؤداة خلال مرحلة التخطيط في تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن الإجراءات التحليلية بشكل عام تستخدم بيانات مجمعة على مستوى عالي، لذا فإن نتائج هذه الإجراءات تزودنا فقط

بإشارات مبدئية عما إذا كانت هناك تحريفات جوهرية في القوائم المالية، ووفقاً لذلك فإن نتائج الإجراءات التحليلية المؤداة خلال مرحلة التخطيط يجب أن تؤخذ في الاعتبار مع باقي المعلومات الأخرى التي يتم تجميعها بواسطة المراجع لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناجمة عن الاحتيال.

(4) – يجب على المراجع أيضاً تقييم ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المؤداة كإجراءات جوهرية أو تلك المؤداة خلال مرحلة المراجعة الشاملة تشير إلى مخاطر وجود تحريفات جوهرية لم يسبق الإشارة لها خلال مرحلة التخطيط.

وقد بينت الفقرة (72) من المعيار (99) SAS أن بعض التقلبات غير العادية في أرصدة الحسابات والعلاقات فيما بينها قد تشير إلى وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن غش الإدارة أو العاملين، لأن مرتكبي الغش بشكل عام غير قادرين على التلاعب في الكثير من المعلومات لإظهار العلاقات بين الحسابات في صورتها المتوقعة أو الطبيعية، كما بينت الفقرة مجموعة من الأمثلة على ذلك كالتالي (AICPA, 2003):

(1) – قد تبدو العلاقة بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية غير متوقعة، بسبب تسجيل الإدارة لإيرادات وهمية مع تضخيم حسابات المدينين، لكن مع ذلك تظهر العلاقة بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية في صورة شاذة نظراً لأن الإدارة لا تستطيع التلاعب في مقدار التدفقات النقدية.

(2) – التغيرات في المخزون وحسابات الدائنين والمبيعات أو تكلفة المبيعات في السنة الحالية مقارنةً بالسنة السابقة قد تكون غير متسقة، ومن ثم قد تشير إلى سرقة العاملين للمخزون، فالعاملين غير قادرين على التلاعب في جميع الحسابات ذات العلاقة.

(3) – مقارنة ربحية المنشأة مع متوسطات الصناعة، حيث لا تستطيع إدارة المنشأة التلاعب بهذه المتوسطات، وبالتالي فإن إشارة هذه المقارنات إلى اختلافات جوهرية، تستوجب من المراجع أخذها في الاعتبار عند تحديد مخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش.

(4) – إجراء مقارنات فيما يتعلق بالديون المعدومة مع مؤشرات الصناعة قد تزودنا بعلاقات غير مفسرة، مما قد يشير إلى سرقة العاملين للنقدية المستلمة من العملاء، حيث لا يستطيع العاملين التلاعب في مؤشرات الصناعة.

(5) – العلاقة غير المتوقعة بين حجم المبيعات المأخوذ من السجلات المحاسبية وإحصائيات الإنتاج المحفوظة لدى الموظفين المختصين، قد يشير إلى تحريفات محتملة في المبيعات، فمن الصعب على الإدارة التلاعب في هذه العلاقة لتبدو منطقية.

ثانياً : نتائج الدراسات التطبيقية حول تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

تناولت الكثير من الدراسات الأجنبية والعربية تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، حيث أهتمت دراسة Ashton & Hylas (1982) بتحديد إجراءات المراجعة التي تساهم في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة يؤدي إلى الكشف عن العديد من الأخطاء التي تتضمنها القوائم المالية، وأيضاً يزيد من كفاءة وفاعلية المراجع في اكتشاف الأخطاء المحتملة (نقلاً عن الباز، 1995)، كما توصلت دراسة Biggs & Wild (1984) إلى أن 40% من الأخطاء تكتشف بشكل أساسي بواسطة إجراءات المراجعة التحليلية (نقلاً عن النوايسة، 2008)، وفي نفس السياق اهتمت دراسة Chen & Leitch (1999) بتحليل الكفاءة والفاعلية النسبية لبعض الإجراءات التحليلية، وهي Census x – 11 ، ARIMA ، Stepwise Regression ، Martigale . وتوصلت الدراسة أن الإجراءات التحليلية الأربعة تعطي نفس المستوى من الفاعلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

ومن زاوية أخرى اهتمت دراسة Knapp & Knapp (2001) بفحص تأثير الخبرة في المراجعة واتباع تعليمات تقييم الخطر الواضح للغش على فعالية الإجراءات التحليلية في اكتشاف الغش، وتوصلت الدراسة إلى أن المدراء في مكاتب المراجعة أكثر فاعلية من المحاسبين الأوائل في تقييم خطر الغش باستخدام الإجراءات التحليلية.

أما الدراسات العربية التي أشارت إلى تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء فإنها كثيرة ومن أهمها، الدراسة التي قام بها مصطفى (2000) التي تناولت دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء المادية، والأمور الشاذة متضمنة غش الإدارة واحتيالها، حيث توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية تؤدي دوراً مهماً في المساعدة على إبراز غش الإدارة، وإلى

ضرورة استخدامها في جميع مراحل المراجعة (نقلاً عن دحدوح، 2006)، وتوصلت دراسة غرايبة (2003) والتي تمت بالأردن إلى أنَّ المراجعين في الأردن يرون أن استخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة يؤدي إلى اكتشاف ما نسبته بين (21% – 40%) من الأخطاء. وتوصلت دراسة جهماني وباجليدة (2008) والتي تمت باليمن إلى نتائج مشابهة، حيث بينت أن الإجراءات التحليلية تساعد في اكتشاف من (20%) إلى ما لا يقل عن (40%) من أخطاء القوائم المالية. كما أظهرت دراسة النوايسة (2008) والتي اجريت في الأردن أن ما يزيد عن (78%) من المراجعين الذين شملتهم عينة الدراسة يعتقدون أن استخدام الإجراءات التحليلية يساعد بشكل جوهري في كشف الكثير من الأخطاء في القوائم المالية.

وفي نفس السياق تناولت دراسة جبار (2011) تحديد الإجراءات التحليلية المناسبة التي يتوجب على المراجع استخدامها للكشف عن الأخطاء الجوهرية المحتملة في فقرات القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مراجع الحسابات يساهم في زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وذلك لأنها تساعد مراجع الحسابات في تحديد الأخطاء والتحريفات والبنود غير العادية مما يترتب عليه تقليل مخاطر الاكتشاف.

وفي دراسة للقباطي (2012) والتي تمت في اليمن، تم التوصل فيها إلى أن الإجراءات التحليلية لها فاعلية كبيرة في كلٍّ من : التخطيط لعملية المراجعة، والكشف عن المخاطر المالية المحيطة بالمنشأة، والكشف عن الأخطاء والغش.

وتوصلت دراسة حمدان (2009) إلي أن استخدام بعض النسب المالية المحتسبة من التدفق النقدي التشغيلي المعدل يعتبر أداة فعالة للمراجعين للكشف عن الممارسات الاحتيالية للشركات، كما أوصت هذه الدراسة باعتماد التدفق النقدي التشغيلي المعدل كأحد الإجراءات التحليلية.

وفي البيئة المحلية تناولت بعض الدراسات موضوع المراجعة التحليلية من عدة جوانب إلا أنها لم تتطرق إلى دورها في اكتشاف الغش والأخطاء، ومن أهم هذه الدراسات دراسة الباز (1995) والتي هدفت إلى التعرف على مدى استخدام المراجعين الليبيين لأساليب المراجعة التحليلية المختلفة، وتوصلت إلى أن المراجع الخارجي الليبي يستخدم أساليب المراجعة التحليلية غير الكمية

بشكل جيد، ويستخدم أساليبها الكمية البسيطة بشكل متوسط، في حين أن استخدامه لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة متدني جداً. وفي نفس السياق بينت دراسة السامرائي والحمود (1998) أن مراجعي الحسابات في ليبيا يستخدمون الإجراءات التحليلية بنسبة (56%) (نقلاً عن الكبيسي ، 2008). وفيما يتعلق بآراء المراجعين الليبيين واتجاهاتهم نحو تطبيق أسلوب المراجعة التحليلية، بينت دراسة العمامي (2002) أن المراجعين الليبيين لديهم اتجاهات إيجابية نحو أسلوب المراجعة التحليلية.

ومن زاوية أخرى أهتمت دراسة موسى (2013) بالتعرف على دور إجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبذل العناية المهنية اللازمة والاجتهاد أثناء الفحص وضرورة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة لتساعده في ترشيد حكمه الشخصي.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل في مبحثه الأول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء وتطور هذه المسؤولية من خلال الإصدارات المهنية المتلاحقة والصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وذلك بدايةً من ثلاثينيات القرن الماضي وحتى بداية العقد الأول من القرن الحالي، كما تناول هذه المسؤولية حسب معيار المراجعة الدولي رقم (240) والصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وخلصت هذه الإصدارات إلى أن مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء قد توسعت بفعل ضغوط البيئة المحيطة بالمهنة، وأصبح المراجع مسؤولاً عن تعويض المستخدمين عن الخسائر التي يتعرضون لها نتيجة وجود غش في القوائم المالية، وعدم اكتشافه بواسطة المراجع، في حال عدم بذله العناية المهنية المعقولة.

كما تناول المبحث الثاني من هذا الفصل دور المقارنات التي تقوم عليها المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، وتضمن أيضاً الإصدارات المهنية حول دور المراجعة التحليلية في تقييم مخاطر الغش، وبالإضافة إلى نتائج الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، وتبين للباحث أنه يوجد تأثير كبير لاستخدام المراجع لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء، كما تضمن هذا المبحث العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية الإجراءات التحليلية في الإشارة إلى التحريفات المحتملة، كما حددها معيار المراجعة الأمريكي SAS (56) وهي: طبيعة مزاعم الإدارة، ومنطقية العلاقات وقدرتها التنبؤية، ودقة التوقعات التي يطورها المراجع.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

مقدمة

تهدف الدراسة الميدانية بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر تطبيق المراجعين الليبيين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، كما استهدفت الدراسة بشكل ثانوي التحقق من استخدام المراجعين المشاركين في الدراسة للأساليب المختلفة للمراجعة التحليلية والتي هي على النحو التالي :

1 – أساليب المراجعة التحليلية الوصفية

2 – أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة

3 – أساليب المراجعة التحليلية المتطورة

وتم الاهتمام بمستوى تطبيق المراجعين المشاركين في الدراسة لأساليب المراجعة التحليلية لتحديد مستوى الثقة في النتائج التي يتم الحصول عليها من الدراسة والخاصة بأثر تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية الذي يمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، فلو تبين تطبيق هذه الأساليب بمستوى عالي من قبل المشاركين في الدراسة، فذلك سيدعم النتائج المتعلقة بأثر استخدام هذه الأساليب في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلي مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : منهجية الدراسة العملية والتحليل الوصفي للبيانات.

المبحث الثاني : التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة العملية والتحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا المبحث منهجية الدراسة وأدواتها، وتصميم أداة الدراسة والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة والتحليل الوصفي للبيانات، وتم تقسيم هذا المبحث الى الفرعين التاليين :

الفرع الأول : منهجية الدراسة وأدواتها.

الفرع الثاني : التحليل الوصفي للبيانات.

الفرع الأول

منهجية الدراسة وأدواتها

أولاً : مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين المزاولين للمهنة من خلال مكاتبهم الخاصة والذي يبلغ عددهم حسب سجلات النقابة العامة للمراجعين الليبيين في طرابلس (1966) مراجع، كذلك يتضمن المراجعين التابعين لديوان المحاسبة والذين يبلغ عددهم حسب سجلات الإدارة العامة لديوان المحاسبة في طرابلس (439) مراجع.

ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، والانتشار الجغرافي الواسع لمفرداته، والوضع الأمني المضطرب في بيئة الدراسة، بالإضافة إلى قيود التكلفة والوقت والجهد، وصعوبة الاتصال بجميع مفردات الدراسة، تعذر على الباحث القيام باختيار عينة ممثلة للمجتمع ككل وتم اختيار مدن طرابلس، وبنغازي، والبيضاء كمحل للدراسة.

وتم اختيار مدينتي طرابلس وبنغازي لأنهما تعتبران أكبر تجمع للمراجعين القانونيين في ليبيا، حيث أن عدد المراجعين في مدينتي طرابلس وبنغازي يمثل أكثر من (70%) من إجمالي عدد المراجعين في ليبيا، ونظراً لعدم حصول الباحث على عينة كافية من مدينة بنغازي، وذلك لصعوبة الوصول إلى مفردات مجتمع الدراسة في المدينة بسبب الوضع الأمني المضطرب والتي نتج عنه

إقفال معظم مكاتب المراجعة بالمدينة، لجأ الباحث إلى تعويض ذلك بإدخال مدينة البيضاء ضمن مجتمع الدراسة.

وإجمالاً ينقسم مجتمع الدراسة إلى فئتين، الفئة الأولى تتمثل في المراجعين القانونيين المزاولين للمهنة من خلال مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدن طرابلس وبنغازي والبيضاء، والذي يبلغ عددهم (875)، (558)، (25) على التوالي، وذلك حسب سجلات النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين في طرابلس، أما الفئة الثانية فتتمثل في المراجعين التابعين للإدارة العامة لديوان المحاسبة في طرابلس والذي يبلغ عددهم (165) مراجع، وذلك حسب سجلات الشؤون الإدارية فيها، كذلك أولئك التابعين لفرعي ديوان المحاسبة في مدينتي بنغازي، والبيضاء، حيث يبلغ عددهم في كل فرع من الفرعين المذكورين (40)، (19)، على التوالي وذلك حسب سجلات إدارة الشؤون الإدارية في كل فرع من الفرعين المذكورين.

ثانياً : عينة الدراسة :

تم استخدام أسلوب المعاينة الطبقية وذلك بناءً على التقسيم السابق لمجتمع الدراسة وذلك على النحو التالي :

الطبقة الأولى : وتتكون من (76) مراجعاً قانونياً من خلال المكاتب الخاصة.

الطبقة الثانية : وتتكون من (67) مراجعاً مالياً بديوان المحاسبة.

ثالثاً : تصميم أداة الدراسة :

تم استخدام إستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، ومن المهم في هذا المقام ذكر أهم مميزات وعيوب استخدام هذه الوسيلة كأداة لجمع البيانات، حيث تتميز هذه الوسيلة بانخفاض تكلفتها، وصعوبة تحديد شخصية المستجيب عند جمع الاستبيانات مما يحفز المستجيبين على الإجابة عن الأسئلة، في حين أن أهم عيوبها يتمثل في عدم مبالاة بعض المستجيبين بالإجابة على أسئلة الاستبيان (سيكاران، 2006). وقد تم صياغة الأسئلة بطريقة تسهِّل على المشاركين الإجابة عليها، ويتضمن الاستبيان (58) سؤالاً موجهاً إلى المراجعين – سواءً كانوا

تابعين لديوان المحاسبة أو ممارسين للمهنة من خلال مكاتب خاصة – موزعة إلى ثلاثة أقسام كالتالي :

القسم الأول : بيانات عامة عن المشاركين :

تضمَّن هذا القسم بيانات عامة عن المشاركين تتمثل في صفتهم وسنوات الخبرة لديهم ومؤهلاتهم العلمية.

القسم الثاني : مدى استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية :

يتضمن هذا القسم ثلاث محاور فرعية تستهدف كمجموعة توفير بيانات عن درجة استخدام المشاركين لأساليب المراجعة التحليلية بأنواعها المختلفة وصفية كانت، أو كمية بسيطة، أو حتي متطورة.

القسم الثالث : أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية :

يتضمن هذا القسم بيانات عن درجة اكتشاف المشاركين لحالات غش الإدارة، والعاملين، وكذلك الأخطاء ذات التأثير المادي والمهم على عدالة عرض القوائم المالية وذلك من خلال استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية، وبالتالي فهو يقيس أثر استخدام المشاركين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية (المادية).

ويوضح الجدول رقم (4 – 1) المقياس المستخدم وتوزيع الأوزان على إجابات المقياس.

الجدول رقم (4 – 1)

توزيع الأوزان على إجابات المقياس

الإجابة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
الوزن	5	4	3	2	1

وقد مرت إستمارة الاستبيان بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وهذه المراحل هي :

1 – مرحلة الإعداد : قام الباحث في هذه المرحلة بإعداد أسئلة الاستبيان من خلال مراجعة ما ورد في الأدب المحاسبي حول أساليب المراجعة التحليلية المختلفة، بالإضافة إلى ما ورد عن موضوع الغش بنوعيه (إدارة وعاملين) وكذلك الأخطاء، وذلك من خلال حصر الحالات التي تندرج تحت كل نوع من أنواع الغش، كذلك تلك التي تندرج تحت بند الأخطاء الجوهرية، كما تم إضافة مجموعة من الأسئلة لقياس مدى استخدام أساليب المراجعة التحليلية من قبل المشاركين في الدراسة، وذلك لتحقيق الهدفين التاليين :

الهدف الأول : التحقق من استخدام المشاركين في الدراسة لأساليب المراجعة التحليلية، الأمر الذي يدعم نتائج تحليل القسم الثالث من الاستبيان، حيث أن استخدام هذه الأساليب من قبل المشاركين يضفي الثقة في إجابتهم عن أثر استخدامها في اكتشاف الغش والأخطاء.

الهدف الثاني : تذكير المشاركين بالمراجعة التحليلية، وتوضيح ما يندرج تحتها من أساليب، فقد يستخدم البعض هذه الأساليب دون معرفته بأنها تندرج تحت مسمى أساليب المراجعة التحليلية.

2 – مرحلة تحكيم الاستبيان : للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبيان ووضوحها تم عرضها على مجموعة من المحكمين (*)، الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها في الاعتبار، ووفقاً لذلك تم إجراء بعض التعديلات على إستمارة الاستبيان.

3 – قياس ثبات أداة الدراسة وصدقها : عند صياغة فرضيات الدراسة يجب أن يراعي الباحث أن تكون قابلة للقياس وعليه يجب إعداد أداة القياس المناسبة لقياس متغيرات الدراسة، كما يجب على الباحث أن يتأكد من جودة أداة القياس وذلك من خلال التحقق من مدى صدقها وثباتها.

حيث يعرَّف الثبات بأنه مدى الاتساق في علامة الفرد إذا تم استخدام نفس المقياس لمرات أخرى في نفس الظروف، في حين يعرَّف الصدق بأنه مدى نجاح المقياس في قياس المفهوم المراد قياسه (عبيد، 2003)، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة وصدقها تم إجراء دراسة استطلاعية على

* د.عمر الشركسي محاضر بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي
د.إدريس اشتيوي أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي
د.عادل افكيرين أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد جامعة عمر المختار

(13) مفردة من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول (4 – 2) معاملات الصدق والثبات لهذه العينة الاستطلاعية.

الجدول (4 – 2)

معاملات الصدق والثبات لمحاور الدراسة

م	المحور	معامل الثبات	معامل الصدق	عدد الأسئلة الفرعية
1	مدى استخدام أساليب المراجعة التحليلية	0.655	0.809	23
2	أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية	0.908	0.953	14
3	أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الأصول	0.945	0.972	6
4	أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	0.955	0.977	12
	المعاملات لجميع محاور الدراسة	0.951	0.975	55

ويتضح من خلال الجدول (4 – 2) أن معاملات الثبات عالية وأكبر من (60%) وتتراوح بين (65.5% – 95.5%)، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج عند التطبيق، كما أن معاملات الصدق عالية وتتراوح بين (80.9% – 97.7%) مما يشير إلى أن أداة الدراسة تقيس المتغيرات التي نرغب في قياسها فعلاً.

4 – التوزيع الفعلي للإستمارات والتجميع : امتدت فترة توزيع إستمارات الاستبيان وتجميعها من 2014/9/1 إلى 2015/7/12 والسبب وراء طول هذه الفترة هو انعدام الاستقرار الأمني الذي شهدته بعض المدن في بيئة الدراسة، وتبعاً لذلك اختلفت أساليب توزيع الاستبيان باختلاف المدينة، ففي حين اعتمد الباحث على الأسلوب المباشر لتوزيع الاستبيان في مدينتي طرابلس والبيضاء، لجأ

إلى مساعدة آخرين في توزيع إستمارات الاستبيان في مدينة بنغازي نظراً لعدم الاستقرار الأمني وصعوبة الاتصال المباشر بالمشاركين في الدراسة، وتم توزيع استمارات الاستبيان على مرحلتين :

المرحلة الأولى : توزيع الاستبيان على المراجعين في مكاتب المراجعة الخاصة :

تم توزيع (76) إستمارة استبيان على المراجعين في مكاتب المراجعة الخاصة بمدن طرابلس، وبنغازي، والبيضاء، وتم تجميع (57) إستمارة كلها صالحة للتحليل، ونسبتها إلى عدد الإستمارات الموزعة (75%)، ويلخص الجدول (4 – 3) أعداد الإستمارات الموزعة والمستردة والصالحة.

المرحلة الثانية : توزيع الاستبيان على المراجعين بديوان المحاسبة :

تم توزيع (67) إستمارة استبيان على المراجعين بديوان المحاسبة بمدن طرابلس، وبنغازي، والبيضاء، وتم تجميع (51) إستمارة من الإستمارات الموزعة وبعد القيام بفحصها تم استبعاد عدد (1) إستمارة لعدم صلاحيتها وبذلك كان عدد الإستمارات الصالحة للتحليل (50) إستمارة ونسبتها إلى عدد الإستمارات الموزعة (75%) .

الجدول (4 – 3)

الإستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل ونسب الردود

مرحلة توزيع الاستبيان	عدد الإستمارات الموزعة	عدد الإستمارات المستلمة	عدد الإستمارات الصالحة للتحليل	نسبة الإستمارات الصالحة إلى الموزعة
المراجعين بمكاتب المراجعة	76	57	57	%75
المراجعين بديوان المحاسبة	67	51	50	%75
الإجمالي	143	108	107	%75

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

تم استخدام كل من أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي :

1 – أساليب الإحصاء الوصفي : تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحديد الاتجاهات العامة لردود المشاركين في الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب الوصفية التالية :

أ- التكرارات والنسب المئوية : تم تحديد التكرارات والنسب المئوية للتكرارات الخاصة بكل إجابة من إجابات كل سؤال من أسئلة الاستبيان، كذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة.

ب- المتوسط الحسابي : تم تحديد المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين لكل سؤال على حدة، كما تم تحديد المتوسط الحسابي العام لإجابات المشاركين عن أسئلة كل محور، وذلك لتحديد الاتجاه العام لإجابات المشاركين.

ج- الانحراف المعياري : تم تحديد الانحراف المعياري لإجابات المشاركين لكل سؤال على حدة، كما تم تحديد الانحراف المعياري العام لإجابات المشاركين عن أسئلة كل محور، وذلك لتحديد مدى تشتت إجابات المشاركين عن المتوسط.

2 – أساليب الإحصاء الاستنتاجي : تم استخدام أساليب الإحصاء الاستنتاجي لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج متعلقة بمجتمع الدراسة من خلال دراسة العينة، وتم استخدام أساليب الإحصاء الاستنتاجي التالية :

أ- اختبار الثبات Cronbach's Alpha : تم استخدام هذا الاختبار للتحقق من إمكانية ثبات النتائج عند التطبيق، كما تم اشتقاق معامل الصدق بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات وذلك للتحقق من أن أسئلة الاستبيان تقيس المفهوم الذي نريد قياسه.

ب- اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov : تم استخدام هذا الاختبار للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات.

ج- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One-Sample T Test : تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة، ذلك لأن البيانات الخاصة بهاتين الفرضيتين تتبع التوزيع الطبيعي.

د- اختبار Wilcoxon Signed Rank : تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، ذلك لأن البيانات الخاصة بهذه الفرضية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

هـ- اختبار One Way ANOVA: تم استخدام هذا الاختبار، لاختبار معنوية الفروق بين إجابات المشاركين في الدراسة والتي تعزى إلى صفة المشارك (مراجع بمكتب خاص، أو مراجع بديوان المحاسبة)، وذلك في البيانات التي يتوفر فيها شروط الاختبار المعلمي.

و- اختبار One Way Kruskal Wallis : تم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية الفروق بين إجابات المشاركين في الدراسة والتي تعزى إلى صفة المشارك (مراجع بمكتب خاص، أو مراجع بديوان المحاسبة)، وذلك في البيانات التي لا يتوفر فيها شروط الاختبار المعلمي.

الفرع الثاني

التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا الفرع من الدراسة التحليل الوصفي للبيانات الواردة في إستمارات الاستبيان، وذلك على النحو التالي :

القسم الأول : يعنى بتحليل المتغيرات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، وذلك لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين وإمكانية الاعتماد عليها في استخلاص النتائج.

القسم الثاني : يعنى بتحليل الأسئلة المتعلقة بقياس مدى استخدام المشاركين في الدراسة لأساليب المراجعة التحليلية، وذلك للتحقق من استخدام هذه الأساليب من قبل المشاركين في الدراسة، ولتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها في القسم الثالث من الاستبيان.

القسم الثالث : يعنى بتحليل الأسئلة المتعلقة بقياس مدى اكتشاف المشاركين في الدراسة لحالات غش الإدارة والعاملين والأخطاء الجوهرية من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية، وذلك للتعرف على الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين في الدراسة.

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمشاركين :

1 – صفة المشارك :

يلاحظ من الجدول رقم (4 – 4) أن نسبة المراجعين التابعين لديوان المحاسبة في عينة الدراسة تعادل (46.7%)، في حين كانت نسبة المراجعين بالمكاتب الخاصة في عينة الدراسة (53.3%).

الجدول رقم (4 – 4)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب صفتهم

م	صفة المشارك	العدد	النسبة
1	مراجع بمكتب خاص	57	%53.3
2	مراجع بديوان المحاسبة	50	%46.7
	الإجمالي	107	%100

2 – المؤهل العلمي :

يلاحظ من الجدول رقم (4 – 5) أن ما نسبته (31.8%) من المشاركين هم من حملة الشهادات العليا (الماجستير أو الدكتوراه)، وأن ما نسبته (54.2%) هم من حملة شهادة البكالوريوس في المحاسبة، مما يعني أن المشاركين في الدراسة لديهم من التأهيل العلمي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة، وذلك يزيد من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.

الجدول رقم (4 – 5)

توزيع المؤهلات العلمية للمشاركين في الدراسة

م	المؤهل	العدد	النسبة	النسبة المئوية التراكمية
1	دكتوراه محاسبة	7	%6.5	%6.5
2	ماجستير محاسبة	27	%25.2	%31.8
3	بكالوريوس محاسبة	58	%54.2	%86
4	دبلوم عالي محاسبة	10	%9.3	%95.3
5	دبلوم متوسط محاسبة	5	%4.7	%100
	الاجمالي	107	%100	

3 – الخبرة العملية في مجال المراجعة :

نلاحظ من الجدول رقم (4 – 6) أن ما نسبته (50.5%) من المشاركين في الدراسة لديهم سنوات خبرة طويلة في مجال مراجعة الحسابات (من 15 سنة فأكثر)، كما أن نسبة المشاركين الذين لديهم سنوات خبرة أقل من (5) سنوات لا تتجاوز (7.5%)، وهذا مؤشر إيجابي على أن المشاركين في الدراسة يتمتعون بقدر كافي من الخبرة العملية في مجال مراجعة الحسابات للإجابة على أسئلة الاستبيان

الجدول رقم (4 – 6)

توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم العملية

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المئوية التراكمية
1	20 سنة فأكثر	35	%32.7	%32.7
2	من 15 – أقل من 20 سنة	19	%17.8	%50.5
3	من 10 – أقل من 15 سنة	20	%18.7	%69.2
4	من 5 – أقل من 10 سنوات	25	%23.4	%92.5
5	أقل من 5 سنوات	8	%7.5	%100
	الإجمالي	107	%100	

القسم الثاني : تحليل إجابات المشاركين حول مدى استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية :

إن الهدف من هذا القسم هو التحقق من استخدام المشاركين في الدراسة لأساليب المراجعة التحليلية، الأمر الذي يضفي الثقة والمصداقية في النتائج المتحصل عليها من تحليل بيانات القسم الثالث من الاستبيان، والمتعلقة بأثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، وتم ذلك من خلال عرض أساليب المراجعة التحليلية المختلفة الواردة في الأدب المحاسبي على المشاركين في الدراسة للتعرف على درجة استخدامهم لهذه الأساليب.

أولاً : مستوى استخدام المشاركين لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية :

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول استخدام أساليب المراجعة التحليلية الوصفية والتي من أهمها :

(1) – عند القيام بمراجعة حسابات شركة لأول مرة يتم الاستفسار من المراجع السابق عن الأمور التي لها أهمية في عملية المراجعة الحالية.

(2) – الاستفسار من إدارة الشركة بخصوص أية عوامل تعتبر مهمة وتؤثر على أعمال الشركة.

(3) – إجراء مناقشات مبكرة مع المدير المالي ورؤساء الأقسام.

(4) – مراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.

(5) – مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة الشركة للسنة السابقة وردود الإدارة عليها.

(6) – الاطلاع على المنشورات المختلفة المتعلقة بطبيعة عمل الشركة محل المراجعة.

(7) – الاطلاع على أية تقارير قد تصدر عن مؤسسات مالية أو أية مؤسسات أخرى عن الشركة محل المراجعة أو الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة.

(8) – الاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية أو أية قوانين أو تشريعات أخرى تؤثر على عمل الشركة الخاضعة للمراجعة.

(9) – الاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس.

(10) – الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية.

(11) – التعرف على السياسات المختلفة المتبعة داخل الشركة.

(12) – الاطلاع على بعض العقود المهمة التي أبرمت بين العميل والغير.

ومن خلال ردود المشاركين يتضح في الجدول رقم (4 – 7) أن أساليب المراجعة التحليلية الوصفية تستخدم من قبل نسبة كبيرة من المشاركين في الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لهذه الأساليب (دائماً + غالباً) 79%، بمتوسط عام (4.238)، وانحراف معياري عام (0.960) مما يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في إجابات المشاركين، وتراوحت نسبة المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لكل إجراء من الإجراءات التحليلية الوصفية ما بين

60.7% – 95.3% بمتوسطات حسابية 3.701 – 4.776، أي أن كل الإجراءات التحليلية الوصفية المعروضة على المشاركين تستخدم من عدد كبير منهم، إلا أنَّ درجة الاستخدام تختلف من إجراء لآخر، حيث كانت الإجراءات التحليلية الوصفية الأكثر استخداماً تتمثل في : الاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس، والاستفسار من إدارة الشركة عن العوامل المهمة والمؤثرة في أعمال الشركة، والاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية المؤثرة في عمل الشركة محل المراجعة، حيث بلغت نسب المشاركين المؤيدين لاستخدام هذه الإجراءات (دائما + غالباً) 95.3%، 93.5%، 91.6%، للإجراءات الثلاثة على التوالي.

وبهذا يمكن القول أن المراجعين الخارجيين في ليبيا يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية الوصفية.

ثانياً : مستوى استخدام المشاركين لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة :

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول استخدام إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة والتي من أهمها :

(1) – فحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية.
(2) – اختيار بعض أو كل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية ومقارنتها بأرصدة السنة السابقة لنفس الحسابات لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.
(3) – تقدير بعض أو كل أرصدة الحسابات التي ستظهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة وتقوم بمقارنتها بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى فحص إضافي.

الجدول رقم (4 – 7)

النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
عند قيامك بمراجعة حسابات شركة لأول مرة فإنك تستفسر من المراجع السابق عن الأمور التي تعتقد بأهميتها وأثرها على فحوصاتك.	39	36.4	26	24.3	34	31.8	6	5.6	2	1.9	3.879	1.034	12
الاستفسار من إدارة الشركة بخصوص أية عوامل تعتبر مهمة وتؤثر على أعمال الشركة، على سبيل المثال : الاستفسار عن الأعمال المعلقة والتي لم تصل إلى حل نهائي في آخر السنة أو الاستفسار عن سياسة الإدارة في التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.	63	58.9	37	34.6	4	3.7	3	2.8	0	0.0	4.495	0.705	2
إجراء مناقشات مبكرة مع المدير المالي ورؤساء الأقسام.	52	48.6	34	31.8	14	13.1	5	4.7	2	1.9	4.206	0.969	6
تقوم بمراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.	46	43.0	31	29.0	21	19.6	8	7.5	1	0.9	4.056	1.008	9
تقوم بمراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة الشركة للسنة السابقة وردود الإدارة عليها.	44	41.1	38	35.5	18	16.8	6	5.6	1	0.9	4.103	0.941	8
الاطلاع على المنشورات المختلفة المتعلقة بطبيعة عمل الشركة محل المراجعة، على سبيل المثال : الاطلاع على المجلات العلمية والصناعية والاطلاع على تقارير وزارة الصناعة، وأدلة المراجعة والمحاسبة.	31	29.0	35	32.7	24	22.4	14	13.1	3	2.8	3.720	1.106	11

تابع الجدول رقم (4 – 7)

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
تقوم بالاطلاع على أية تقارير قد تصدر عن مؤسسات مالية أو أية مؤسسات أخرى عن الشركة محل المراجعة أو الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة.	29	27.1	39	36.4	21	19.6	14	13.1	4	3.7	3.701	1.118	10
تقوم بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية أو أية قوانين أو تشريعات أخرى تؤثر على عمل الشركة الخاضعة للمراجعة.	80	74.8	18	16.8	8	7.5	0	0.0	1	0.9	4.645	0.704	3
تقوم بالاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس.	90	84.1	12	11.2	4	3.7	0	0.0	1	0.9	4.776	0.604	1
الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية.	59	55.1	26	24.3	17	15.9	3	2.8	2	1.9	4.280	0.960	7
التعرف على السياسات المختلفة المتبعة داخل الشركة.	58	54.2	30	28.0	17	15.9	2	1.9	0	0.0	4.346	0.814	5
الاطلاع على بعض العقود المهمة التي أبرمت بين العميل والغير.	69	64.5	28	26.2	10	9.3	0	0.0	0	0.0	4.551	0.662	4
المتوسط الحسابي العام											**4.230**		
الانحراف المعياري العام												**0.960**	

(4) – احتساب أو استخدام النسب المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة ومقارنتها بتلك النسب الخاصة بالسنوات السابقة لتحديد أي اختلافات جوهرية تحتاج إلى فحص إضافي.

(5) – القيام بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والاستفسار عنها، وذلك في حال وجود ميزانيات تقديرية لدى الشركة المراد مراجعة حساباتها.

(6) – العمل على توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية.

(7) – القيام باحتساب الوزن النسبي لبنود قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بنسبة بنود قائمة الدخل إلى المبيعات وبنود الميزانية إلى إجمالي الأصول، وذلك لتحديد الأهمية النسبية للحسابات المختلفة.

(8) – استخدام تحليل الاتجاه وذلك بحساب الأرقام القياسية لعدد من السنوات، وبيان التغيرات النسبية التي تحدث لكل بند وتقصي أسباب التغيرات غير العادية.

ومن خلال ردود المشاركين يتضح في الجدول رقم (4 – 8) أن أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة تستخدم من قبل نسبة كبيرة من المشاركين في الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لهذه الأساليب (دائماً + غالباً) 72.1%، بمتوسط عام بلغ (4.014)، وانحراف معياري عن المتوسط بلغ (1.143)، وتراوحت نسب المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لكل إجراء من الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة ما بين 59.8% – 92.5%، باستثناء إجراءين وهما، تحليل الاتجاه باستخدام الأرقام القياسية، وتوقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية، حيث بلغت نسب المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لهذين الإجراءين 43.9%، 40.2%، على التوالي، وبالرغم من انخفاض تطبيق هذين الإجراءين إلا أن المتوسط الحسابي لمستوى تطبيق كلٍّ منهما يعتبر مقبول حيث يزيد عن المتوسط النظري (3.29)، (3.21)، للإجراءين على التوالي، وتتمثل أكثر الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة استخداماً في : المقارنة بين القيم المطلقة لأرصدة حسابات ميزان المراجعة للسنة الحالية مع نظيراتها في ميزان المراجعة للسنة السابقة، فحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية، تحديد الأرصدة التي تحتاج إلى فحص إضافي من خلال تقدير أرصدة نهاية الفترة ومقارنتها بالأرصدة الفعلية، حيث بلغت نسب

المشاركين الذين لديهم اتجاهات قوية (دائما + غالباً) نحو تطبيق هذه الإجراءات 92.5%، 92.5%، 86.9%، بمتوسطات مرجحة 4.53، 4.69، 4.42 للإجراءات الثلاثة على التوالي.

وبهذا يمكن القول أنَّ المراجعين الخارجيين في ليبيا يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة.

ثالثاً : مستوى استخدام المشاركين لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة :

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول استخدام إجراءات المراجعة التحليلية المتطورة والتي من أهمها :

(1) – العمل على إيجاد علاقة لحساب معين مع حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة (مثل تحليل الانحدار البسيط).
(2) – العمل على إيجاد علاقة بين عدة حسابات للاستدلال بها على حساب آخر ذلك للتأكد من صحته أو للتنبؤ برصيده خلال فترة معينة (مثل تحليل الانحدار المتعدد).
(3) – القيام بتحليل بيانات سلسلة زمنية لحساب معين خلال فترات زمنية متساوية ثم تحديد المساهمات النسبية لكل من التغيرات طويل الأجل والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العشوائية ثم استخدام كل ذلك للتنبؤ برصيد الحساب (مثل تحليل السلاسل الزمنية).

ومن خلال ردود المشاركين يتضح في الجدول رقم (4 – 9) أن أساليب المراجعة التحليلية المتطورة تستخدم من قبل نسبة متدنية من المشاركين في الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لهذه الأساليب (دائماً + غالباً) (30.8%)، بمتوسط عام أقل من المتوسط النظري (2.885)، وانحراف معياري عن المتوسط (1.163)، وتراوحت نسب المشاركين الذين أكدوا استخدامهم لكل أسلوب من أساليب المراجعة التحليلية المتطورة ما بين (26.2% – 35.5%)، في حين تراوحت نسب أولئك الذين أكدوا عدم استخدامها (نادراً + اطلاقاً) بين (31.8% – 39.3%)، مما يشير انخفاض استخدام هذه الأساليب مقارنةً

الجدول رقم (4 – 8)

النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
تقوم بفحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية.	87	81.3	12	11.2	4	3.7	3	2.8	1	0.9	4.692	0.757	1
تقوم باختيار بعض أو كل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية ومقارنتها بأرصدة السنة السابقة لنفس الحسابات لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.	69	64.5	30	28.0	6	5.6	0	0.0	2	1.9	4.533	0.769	2
تقوم بتقدير بعض أو كل أرصدة الحسابات التي ستظهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة وتقوم بمقارنتها بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى فحص إضافي.	65	60.7	28	26.2	9	8.4	4	3.7	1	0.9	4.421	0.869	3
تقوم باحتساب أو استخدام النسب المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة ومقارنتها بتلك النسب الخاصة بالسنوات السابقة لتحديد أي اختلافات جوهرية تحتاج إلى فحص إضافي.	44	41.1	37	34.6	18	16.8	6	5.6	2	1.9	4.075	0.988	5

تابع الجدول رقم (4 – 8)

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
في حال وجود ميزانيات تقديرية لدى الشركة المراد مراجعة حساباتها، فإنك تقوم بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والتقصي عنها.	63	58.9	28	26.2	7	6.5	5	4.7	4	3.7	4.318	1.042	4
تعمل على توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية، على سبيل المثال : التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومعدل تكاليف الوحدة ومن ثم تقوم بمقارنة القيمة المتوقعة بالتكاليف المسجلة بالدفاتر.	14	13.1	29	27.1	45	42.1	12	11.2	7	6.5	3.290	1.046	8
تقوم باحتساب الوزن النسبي لبنود قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بنسبة بنود قائمة الدخل إلى المبيعات وبنود الميزانية إلى إجمالي الأصول، وذلك لتحديد الأهمية النسبية للحسابات المختلفة.	26	24.3	38	35.5	24	22.4	9	8.4	10	9.3	3.570	1.214	6
تستخدم تحليل الاتجاه وذلك بحساب الأرقام القياسية لعدد من السنوات، وبيان التغيرات النسبية التي تحدث لكل بند وتقصي أسباب التغيرات غير العادية.	20	18.7	27	25.2	29	27.1	18	16.8	13	12.1	3.215	1.274	7
المتوسط الحسابي العام											**4.014**		
الانحراف المعياري العام												**1.143**	

بغيرها من أساليب المراجعة التحليلية، وهي بذلك الأقل استخداماً من قبل المشاركين في الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى أن هذه الأساليب تحتاج إلى مهارات خاصة في التحليل الإحصائي قد لا تتوفر لدى الكثير من المراجعين، كما أن أكثر أساليب المراجعة التحليلية المتطورة استخداماً يتمثل في النماذج الإحصائية التي يتم من خلالها التنبؤ برصيد حساب من خلال عدة حسابات اخرى، حيث بلغت نسبة المشاركين الذين لديهم اتجاهات قوية (دائما + غالباً) نحو تطبيق هذه النماذج (35.5%)، بمتوسط مرجح بلغ (2.991).

وبهذا يمكن أن القول أنَّ أساليب المراجعة التحليلية المتطورة تطبق ولكن بمستوى منخفض جداً مقارنةً بالأساليب الوصفية أو الكمية البسيطة.

وبعد تحليل بيانات هذا القسم من الاستبيان يتضح أن أساليب المراجعة التحليلية الوصفية والكمية البسيطة تستخدم بشكل كبير من قبل المشاركين في الدراسة، إلا أن استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة يعتبر متدنياً، مما يعني أن أغلب أساليب المراجعة التحليلية تستخدم بشكل واسع من قبل المشاركين، وبذلك يمكن القول أنه من الممكن الاعتماد بشكل معقول على إجابات المشاركين حول أثر استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

الجدول رقم (4 – 9)

النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
تعمل على إيجاد علاقة لحساب معين مع حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة (مثل تحليل الانحدار البسيط).	12	11.2	21	19.6	34	31.8	25	23.4	15	14.0	2.907	1.202	2
تعمل على إيجاد علاقة بين عدة حسابات للاستدلال بها على حساب آخر ذلك للتأكد من صحته أو للتنبؤ برصيده خلال فترة معينة (مثل تحليل الانحدار المتعدد)	9	8.4	29	27.1	35	32.7	20	18.7	14	13.1	2.991	1.153	1
تقوم بتحليل بيانات سلسلة زمنية لحساب معين خلال فترات زمنية متساوية ثم تحديد المساهمات النسبية لكل من التغيرات طويل الأجل والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العشوائية ثم استخدام كل ذلك للتنبؤ برصيد الحساب (مثل تحليل السلاسل الزمنية)	6	5.6	22	20.6	37	34.6	24	22.4	18	16.8	2.757	1.131	3
المتوسط الحسابي العام											**2.885**		
الانحراف المعياري العام												**1.163**	

القسم الثالث : تحليل اجابات المشاركين حول تأثير استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية :

يتضمن هذا القسم تحليل ردود المشاركين حول ثلاثة عناصر وهي اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية، واكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول، وكذلك اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، في ظل استخدام أساليب المراجعة التحليلية، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تأثير استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة):

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية باستخدام إجراءات المراجعة التحليلية، ومن أهم حالات الاحتيال في التقارير المالية ما يلي :

(1) – إثبات مبيعات وهمية.
(2) – إدراج مبيعات تخص السنة التالية ضمن مبيعات السنة الحالية.
(3) – المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة.
(4) – تأجيل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة.
(5) – عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة.
(6) – التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق دخل أعلى دون وجود تبرير منطقي.
(7) – رسملة بعض المصروفات التي كان يجب تحميلها على الدخل.
(8) – تأجيل بعض النفقات الضرورية في السنة الحالية إلى الفترة اللاحقة.
(9) – إظهار بعض بنود المصروفات بأقل من قيمتها الفعلية.
(10) – المغالاة في تقييم بعض أصول المشروع.
(11) – التلاعب في تصنيف بعض العمليات في قائمة الدخل.
(12) – التلاعب في تصنيف بعض بنود الميزانية.
(13) – التدنية (التخفيض) في قيمة بعض الالتزامات.
(14) – عدم الإفصاح عن كافة العمليات والأحداث المؤثرة على المركز المالي للمشروع.

ومن خلال ردود المشاركين يتضح في الجدول رقم (4 – 10) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا اكتشافهم لحالات غش الإدارة من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية بلغ (46.5%)، بمتوسط عام لإجابات المشاركين بلغ (3.383)، بانحراف معياري (1.211)، ويلاحظ أن المتوسط العام أكبر من المتوسط النظري المعتمد في هذه الدراسة، مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة لديهم اتجاهات إيجابية نحو اكتشاف غش الإدارة من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية، كما يتضح أن أكثر حالات غش الإدارة اكتشافاً من خلال أساليب المراجعة التحليلية تتمثل في : عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة، تأجيل بعض النفقات في الفترة الحالية إلى الفترة اللاحقة، رسملة بعض المصروفات الإيرادية، حيث بلغت نسب المشاركين الذين لديهم اتجاهات قوية (دائما + غالباً) نحو اكتشاف هذه الحالات من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية (64.5%)، (60.7%)، (57%)، بمتوسطات مرجحة بلغت (3.804)، (3.748)، (3.673)، لحالات غش الإدارة الثلاث على التوالي.

وبهذا يمكن أن نخلص مبدئياً إلى أنَّ استخدام أساليب المراجعة التحليلية كان له أثراً إيجابياً في اكتشاف عمليات الاحتيال في التقارير المالية.

ثانياً : تأثير استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الأصول (غش العاملين):

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول باستخدام أساليب المراجعة التحليلية، ومن أهم حالات الاختلاس والاستيلاء على الأصول ما يلي :

(1) – إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع واختلاس القيمة.
(2) – عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها.
(3) – عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المخازن واختلاسها.
(4) – إثبات أذونات صورية لصرف بضائع من المخازن واختلاس تلك البضائع.
(5) – استعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية.

الجدول رقم (4 – 10)

النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف التقرير المالي الاحتيالي (غش الادارة)

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
إثبات مبيعات وهمية	27	25.2	22	20.6	28	26.2	17	15.9	13	12.1	3.308	1.335	9
إدراج مبيعات تخص السنة التالية ضمن مبيعات السنة الحالية	29	27.1	30	28.0	25	23.4	13	12.1	10	9.3	3.514	1.269	4
المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة	26	24.3	24	22.4	36	33.6	14	13.1	7	6.5	3.449	1.183	6
تأجيل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة	24	22.4	26	24.3	29	27.1	18	16.8	10	9.3	3.336	1.259	7
عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة.	34	31.8	35	32.7	24	22.4	11	10.3	3	2.8	3.804	1.085	1
التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق دخل أعلى دون وجود تبرير منطقي، على سبيل المثال : التغيير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولا إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في حالات التضخم.	21	19.6	27	25.2	31	29.0	21	19.6	7	6.5	3.318	1.186	10
رسملة بعض المصروفات التي كان يجب تحميلها على الدخل.	36	33.6	25	23.4	23	21.5	21	19.6	2	1.9	3.673	1.188	3
تأجيل بعض النفقات الضرورية في السنة الحالية إلى الفترة اللاحقة	35	32.7	30	28.0	27	25.2	10	9.3	5	4.7	3.748	1.150	2

تابع الجدول رقم (4 – 10)

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
إظهار بعض بنود المصروفات بأقل من قيمتها الفعلية.	25	23.4	26	24.3	21	19.6	19	17.8	16	15.0	3.234	1.384	5
المغالاة في تقييم بعض أصول المشروع.	27	25.2	23	21.5	33	30.8	17	15.9	7	6.5	3.430	1.214	8
التلاعب في تصنيف بعض العمليات في قائمة الدخل، على سبيل المثال : تصنيف بعض البنود على أنها بنود استثنائية في حين أنها في الحقيقة بنود عادية.	14	13.1	24	22.4	45	42.1	13	12.1	11	10.3	3.159	1.126	12
التلاعب في تصنيف بعض بنود الميزانية، على سبيل المثال : تصنيف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل في حين أنه توجد للشركة نية مسبقة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لفترة أطول من السنة المالية.	14	13.1	16	15.0	36	33.6	28	26.2	13	12.1	2.907	1.194	14
التدنية في قيمة بعض الالتزامات	8	7.5	24	22.4	50	46.7	21	19.6	4	3.7	3.103	0.931	13
عدم الإفصاح عن كافة العمليات والأحداث المؤثرة على المركز المالي للمشروع، على سبيل المثال : عدم الإفصاح عن الالتزامات العرضية والتي إن حدثت سيكون لها تأثير كبير على المركز المالي للمشروع.	21	19.6	24	22.4	42	39.3	14	13.1	6	5.6	3.374	1.112	11
المتوسط الحسابي العام											**3.383**		
الانحراف المعياري العام												**1.211**	

(6) – سرقة ملكية فكرية للمشروع.

من خلال ردود المشاركين يتضح في الجدول رقم (4 – 11) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا اكتشافهم لحالات غش العاملين من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية بلغ (39.4%)، كما بلغ المتوسط العام لإجابات المشاركين (2.997)، وهو أقل من المتوسط النظري المعتمد في هذه الدراسة، كما بلغ الانحراف المعياري (1.391)، كما يتضح أن أكثر حالات غش العاملين اكتشافاً من خلال أساليب المراجعة التحليلية تتمثل في : إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع واختلاس القيمة، عدم إثبات بضائع واردة إلى المخازن واختلاسها، عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها، حيث بلغت نسب المشاركين الذين لديهم اتجاهات قوية (دائما + غالباً) نحو اكتشاف هذه الحالات من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية (50.5%)، (46.7%)، (44.9%)، على التوالي.

ومن خلال المتوسطات المرجحة لردود المشاركين حول كل حالات غش العاملين والتي تتراوح ما بين (2.18 – 3.27) يمكن الوصول إلى نتيجة مبدئية بأن أساليب المراجعة التحليلية المستخدمة من قبل المراجعين المشاركين في الدراسة لا تساعدهم كثيراً في اكتشاف حالات غش العاملين.

ثالثاً : تأثير استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية :

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول اكتشاف الأخطاء الجوهرية باستخدام أساليب المراجعة التحليلية، ومن أهم الاخطاء الجوهرية ما يلي :

(1) – إغفال تسجيل قيد معين ينطوي على مبلغ كبير نسبياً.
(2) – إغفال ترحيل طرفي قيد معين يتضمن مبلغ كبير نسبياً.
(3) – خطأ في العمليات الحسابية ينطوي على مبلغ كبير.
(4) – تكرار قيد أو تكرار ترحيل عملية تنطوي على مبلغ كبير نسبياً.
(5) – خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الحساب غير الصحيح.
(6) – خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح.

الجدول رقم (4 – 11)

النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف اختلاس الاصول (غش العاملين)

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع واختلاس القيمة، على سبيل المثال : إضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال واختلاس القيمة المخصصة كأجور لهؤلاء العمال الوهميين.	26	24.3	28	26.2	18	16.8	19	17.8	16	15.0	3.271	1.398	1
عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها.	24	22.4	24	22.4	21	19.6	26	24.3	12	11.2	3.206	1.337	3
عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المخازن واختلاسها.	22	20.6	28	26.2	24	22.4	23	21.5	10	9.3	3.271	1.271	2
إثبات أذونات صورية لصرف بضائع من المخازن واختلاس تلك البضائع.	25	23.4	19	17.8	31	29.0	21	19.6	11	10.3	3.243	1.295	4
استعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية، على سبيل المثال : استخدام أصول المشروع كضمان لقرض شخصي.	18	16.8	18	16.8	24	22.4	20	18.7	27	25.2	2.813	1.422	5
سرقة ملكية فكرية للمشروع، على سبيل المثال: التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل استلام أموال.	7	6.5	14	13.1	16	15.0	24	22.4	46	43.0	2.178	1.294	6
المتوسط الحسابي العام											**2.997**		
الانحراف المعياري العام												**1.391**	

(7) – خطأ في إثبات مبلغ عملية معينة مع وجود فارق جوهري بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخاطئ.

(8) – حذف إفصاحات هامة من القوائم المالية بشكل غير متعمد.

(9) – حدوث تأثير بمبلغ كبير نسبياً على بعض بنود القوائم المالية بسبب الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية الناتج عن خطأ المحاسب أو جهله بشروط رسملة المصروف.

(10) – خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل أو عند إعداد ميزان المراجعة أو عند إعداد القوائم المالية مع وجود فارق كبير بين القيمة الصحيحة والقيمة المنقولة.

(11) – التصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية الناتجة عن الجهل بقواعد التصنيف السليم.

(12) – حدوث تأثير مادي على بعض بنود القوائم المالية بسبب عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية بدون قصد.

من خلال ردود المشاركين يتضح في الجدول رقم (4 – 12) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا اكتشافهم للأخطاء الجوهرية من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية بلغ (44.4%)، بمتوسط العام لإجابات المشاركين (3.352)، وهو أكبر من المتوسط النظري المعتمد في هذه الدراسة، وبانحراف معياري عن المتوسط يبلغ (1.125)، مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة لديهم اتجاهات إيجابية نحو اكتشاف الأخطاء الجوهرية من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية، كما يتضح أن أكثر الأخطاء الجوهرية اكتشافاً من خلال أساليب المراجعة التحليلية هي تلك الناتجة عن : عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية، والخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية، والتصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية، حيث بلغت نسب المشاركين الذين لديهم اتجاهات قوية (دائما + غالباً) نحو اكتشاف هذه الأخطاء من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية (52.3%)، (50.5%)، (47.7%)، على التوالي، بمتوسطات تزيد عن المتوسط النظري المعتمد في الدراسة.

وبالرغم من انخفاض نسب المشاركين الذين يؤكدون اكتشافهم للأخطاء الجوهرية من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية، إلا أنَّ ما يرجح اكتشاف هذه الأخطاء بشكل مقبول هو

المتوسطات المرجحة لردود المشاركين والتي تزيد في كل حالات الأخطاء الجوهرية المطروحة على المشاركين عن المتوسط النظري المعتمد في الدراسة.

وللوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة فإن الجزء التالي من الدراسة الميدانية يتناول اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (4 – 12)

النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أثر استخدام المراجعين لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاخطاء الجوهرية

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
إغفال تسجيل قيد معين ينطوي على مبلغ كبير نسبياً.	17	15.9	32	29.9	30	28.0	22	20.6	6	5.6	3.299	1.134	5
إغفال ترحيل طرفي قيد معين يتضمن مبلغ كبير نسبياً.	17	15.9	31	29.0	30	28.0	23	21.5	6	5.6	3.280	1.139	7
خطأ في العمليات الحسابية ينطوي على مبلغ كبير.	18	16.8	31	29.0	41	38.3	13	12.1	4	3.7	3.430	1.029	6
تكرار قيد أو تكرار ترحيل عملية تنطوي على مبلغ كبير نسبياً.	21	19.6	29	27.1	32	29.9	19	17.8	6	5.6	3.374	1.154	4
خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الحساب غير الصحيح.	21	19.6	23	21.5	38	35.5	18	16.8	7	6.5	3.308	1.161	9
خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح.	18	16.8	25	23.4	36	33.6	23	21.5	5	4.7	3.262	1.119	10
خطأ في إثبات مبلغ عملية معينة مع وجود فارق جوهري بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخاطئ.	17	15.9	24	22.4	40	37.4	20	18.7	6	5.6	3.243	1.106	11
حذف إفصاحات هامة من القوائم المالية بشكل غير متعمد.	14	13.1	25	23.4	35	32.7	24	22.4	9	8.4	3.103	1.149	12

تابع الجدول رقم (4 – 12)

العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		إطلاقاً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
حدوث تأثير بمبلغ كبير نسبياً على بعض بنود القوائم المالية بسبب الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية الناتج عن خطأ المحاسب أو جهله .	25	23.4	29	27.1	35	32.7	15	14.0	3	2.8	3.542	1.084	2
خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل أو عند إعداد ميزان المراجعة أو عند إعداد القوائم المالية مع وجود فارق كبير بين القيمة الصحيحة والقيمة المنقولة.	20	18.7	26	24.3	32	29.9	25	23.4	4	3.7	3.308	1.136	8
التصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية الناتجة عن الجهل بقواعد التصنيف السليم، على سبيل المثال : إدراج بنود ضمن الدخل من النشاط العادي في حين أنها بنود غير عادية أو العكس.	27	25.2	24	22.4	37	34.6	15	14.0	4	3.7	3.514	1.127	3
حدوث تأثير مادي على بعض بنود القوائم المالية بسبب عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية بدون قصد، على سبيل المثال: عدم إجراء بعض قيود التسويات الجردية الهامة، أو الاعتراف بإيراد يخص السنة الحالية ضمن إيرادات السنة القادمة أو العكس.	27	25.2	29	27.1	31	29.0	17	15.9	3	2.8	3.561	1.117	1
المتوسط الحسابي العام											**3.352**		
الانحراف المعياري العام												**1.125**	

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات

إن النتائج التي تم الحصول عليها من المبحث السابق هي نتائج مبدئية ولا ترتقي إلى مستوى التعميم، ولذلك يهدف هذا المبحث إلى الوصول إلى نتائج أكثر قابلية للتعميم وذلك من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية الاستنتاجية لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية الاستنتاجية في هذا المبحث عند مستوى معنوية (α=0.05)، بمعنى أنه تم قبول احتمال وقدره 0.05 لرفض فرض العدم (H_0) مع أنه صحيح، بحيث إذا كانت القيمة المشاهدة (P-Value $\leq$ 0.05) فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0)، وعدم رفض الفرض البديل (H_1)، أما إذا كانت (P-Value > 0.05) فإنه يتم عدم رفض فرض العدم (H_0)، ورفض الفرض البديل (H_1)، وسيتم في الجزء التالي تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية الاستنتاجية :

أولاً : اختبار فرضيات الدراسة :

يهدف هذا الجانب إلى اختبار فرضيات الدراسة، وقد قام الباحث بالاعتماد على اختباري Wilcoxon Signed Rank و One sample T Test (ملحق رقم 5)، ذلك لأن بعض البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في حين أن بعضها الآخر لا يتبع التوزيع الطبيعي (ملحق رقم 4)، ولاختبار فرضيات الدراسة تم صياغة فرض العدم (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أقل من أو يساوي المتوسط النظري المعتمد في الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي :

$$H_0 : \mu \leq 3$$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط النظري المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي :

$$H_1 : \mu > 3$$

سوف يتم استعراض فرضيات الدراسة ونتائج اختبارها في هذا الجزء كالتالي :

الفرضية الرئيسية للدراسة

"يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية" وقد تم صياغة هذه الفرضية في صورة فرضية صفرية وأخرى بديلة، وذلك على النحو التالي :

1 – الفرضية الصفرية (H_0) : "لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية"

2 – الفرضية البديلة (H_1) : " يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية"

وتم اختبار هذه الفرضية عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى : " يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة) " ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي :

1 – الفرضية الصفرية (H_0) : "لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة) "

2 – الفرضية البديلة (H_1) : "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة) "

ويتضح من خلال الجدول رقم (4 – 13) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الأولى (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة) " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه

"يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة) ".

الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين) " ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي :

1 – الفرضية الصفرية (H_0) : "لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الأصول (غش العاملين) "

2 – الفرضية البديلة (H_1) : " يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الأصول (غش العاملين) "

ويتضح من خلال الجدول (4 – 13) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الثانية (P-Value=0.553) وهي أكبر من مستوى المعنوية (**α**=0.05) وعليه يتم عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين) " ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة : "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي :

1 – الفرضية الصفرية (H_0) : "لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية"

2 – الفرضية البديلة (H_1) : " يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية"

ويتضح من خلال الجدول رقم (4 – 13) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الثالثة (P-Value = 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (**α**=0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه " لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية ".

الجدول (4 – 13)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

الفرضية	(P-Value)	α	النتيجة
الفرضية الفرعية الاولى	0.000	0.05	رفض H_0
الفرضية الفرعية الثانية	0.553	0.05	عدم رفض H_0
الفرضية الفرعية الثالثة	0.000	0.05	رفض H_0

من خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، يتم الوصول إلى رفض الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على أنه " لا يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "يوجد أثر جوهري لاستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية ".

ثانيا : اختبار معنوية الفروق بين طبقتي مجتمع الدراسة :

يهدف هذا الجانب إلى اختبار مدى وجود فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين في الدراسة تعزى إلى صفة المشاركين، بمعنى آخر اختبار مدى وجود اختلاف جوهري بين إجابات المراجعين في المكاتب الخاصة، والمراجعين بديوان المحاسبة، فيما يتعلق باستخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية، واكتشافهم للغش والأخطاء الجوهرية من خلال استخدامها.

وقد قام الباحث بالاعتماد على اختباري One Way ANOVA و One Way Kruskal Wallis (ملحق رقم 6)، ذلك لأن بعض البيانات ينطبق عليها شروط الاختبار المعلمي في حين أن شروط الاختبار المعلمي غير متوفرة في البعض الآخر (ملحق رقم 4)، ويشير فرض العدم (H_0) إلى أن الفرق بين متوسط المجتمع الأول (المراجعين في المكاتب الخاصة)، والمجتمع الثاني (المراجعين بديوان المحاسبة) يساوي صفر، بمعنى أنه لا توجد فروق جوهرية بين بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشارك، ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي :

$$H_0 : \mu_1 - \mu_2 = 0$$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن الفرق بين متوسط المجتمع الأول (المراجعين في المكاتب الخاصة)، والمجتمع الثاني (المراجعين بديوان المحاسبة) لا يساوي صفر، بمعنى أنه توجد فروق جوهرية بين بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشارك، ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي :

$$H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$$

ويبين الجدول رقم (4 – 14) نتائج اختبارات معنوية الفروق بين إجابات المراجعين بالمكاتب الخاصة، والمراجعين بديوان المحاسبة، وذلك حسب كل محور من محاور الدراسة، والذي يتضح من خلاله عدم وجود فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشاركين، ذلك لأن جميع قيم (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية α، وبالتالي عدم رفض فرض العدم (H_0) الذي يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشارك، ورفض الفرض البديل(H_1).

الجدول رقم (4 – 14)

نتائج اختبارات معنوية الفروق بين إجابات طبقتي مجتمع الدراسة

محور الدراسة	(P-Value)	α	النتيجة
استخدام أساليب المراجعة التحليلية الوصفية	0.832	0.05	عدم رفض H_0
استخدام أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة	0.814	0.05	عدم رفض H_0
استخدام أساليب المراجعة التحليلية المتطورة	0.298	0.05	عدم رفض H_0
أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف غش الإدارة	0.800	0.05	عدم رفض H_0
أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف غش العاملين	0.841	0.05	عدم رفض H_0
أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	0.111	0.05	عدم رفض H_0

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة :

يهدف هذا الفصل إلى عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها في الجانب الميداني من الدراسة، كما يهدف إلى عرض أهم التوصيات، وذلك على النحو التالي :

أولاً : النتائج :

يمكن تقسيم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى نتائج رئيسية وأخرى فرعية، وذلك على النحو التالي :

أ – النتائج الرئيسية :

1 – فيما يتعلق بمدى تطبيق أساليب المراجعة التحليلية من قبل المراجعين الخارجيين في بيئة الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية وهي كالتالي :

– أن أكثر أساليب المراجعة التحليلية استخداماً في بيئة المراجعة في ليبيا هي الأساليب الوصفية، ويرجع ذلك إلى سهولة استخدامها، كذلك لأن أغلب هذه الأساليب تدخل من ضمن الإجراءات الأساسية في عملية المراجعة، وكانت أكثر الإجراءات الوصفية استخداماً من قبل المشاركين هي الاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس.

– أن المراجعين الخارجيين الليبيين يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة بشكل كبير، وأكثر هذه الأساليب استخداماً يتمثل في المقارنة بين القيم المطلقة لأرصدة حسابات ميزان المراجعة للسنة الحالية مع نظيراتها في ميزان المراجعة للسنة السابقة.

– أن أقل أساليب المراجعة التحليلية استخداماً من قبل المراجعين الخارجيين الليبيين هي الأساليب المتطورة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأساليب تحتاج إلى مهارات خاصة في التحليل الإحصائي قد لا تتوفر لدى الكثير من المراجعين، كما أن أكثر هذه الأساليب استخداماً يتمثل

في النماذج الإحصائية التي يتم من خلالها التنبؤ برصيد حساب معين من خلال عدة حسابات أخرى.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الباز، 1995) والتي أجريت في نفس بيئة الدراسة الحالية، كما تتفق مع النتائج التي توصل إليها (النوايسة، 2008)، في حين أن دراسة (السامرائي والحمود، 1998) لم تتطرق إلى مدى استخدام المراجعين الليبيين لكل مجموعة من أساليب المراجعة التحليلية على حدة (وصفية، كمية بسيطة، متطورة)، إلا أنها تتفق مع نتائج الدراسة الحالية في أن المراجعين في بيئة الدراسة يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية.

2 – فيما يتعلق بأثر تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية وهي كالتالي :

- أن استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية له أثر جوهري في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة)، كما أن أكثر حالات غش الإدارة اكتشافاً من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية تتمثل في عدم قيام الإدارة بتكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة.

- أن استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية ليس له أثر جوهري في اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول (غش العاملين)، وتعزى هذه النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين في الدراسة أكدوا عدم اكتشافهم لحالتين من حالات غش العاملين وهما : استعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية، وسرقة ملكية فكرية للمشروع.

- أن استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية له أثر جوهري في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية، كما أن أكثر الأخطاء الجوهرية اكتشافاً من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية تتمثل في تلك الناتجة عن عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية.

لم تتطرق الدراسات السابقة التي تم تغطيتها إلى أثر تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة)، وأثرها في كشف عمليات اختلاس الأصول (غش العاملين)، وكذلك أثرها في كشف الأخطاء الجوهرية، وإنما بينت دور الإجراءات التحليلية في كشف الغش وأخطاء القوائم المالية بشكل عام، وبذلك تتفق نتائج هذه الدراسات مع نتائج الدراسة الحالية في وجود أثر لاستخدام أساليب المراجعة التحليلية في كشف الغش والأخطاء بشكل عام، ومن هذه الدراسات : دراسة (غرابية، 2003)، ودراسة (جهماني وباجليدة، 2008)، ودراسة (جبار، 2011)، ودراسة (القباطي، 2012).

3 – توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشارك (مراجع بمكتب خاص، أو مراجع بديوان المحاسبة).

ب – النتائج الفرعية :

1 – في شأن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية الوصفية توصلت الدراسة إلى النتائج الفرعية التالية:

- يقوم المراجع الخارجي الليبي (المراجعين بمكاتب خاصة، ومراجعي ديوان المحاسبة) بالاستفسار عن الأمور الهامة والتي لها تأثير على عملية المراجعة الحالية.
- عند القيام بمراجعة حسابات شركة لأول مرة فإن المراجع الخارجي الليبي يقوم بالاستفسار من المراجع السابق عن الأمور التي لها أهمية في عملية المراجعة الحالية.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بإجراء مناقشات مبكرة مع المدير المالي ورؤساء الأقسام.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بمراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بمراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة الشركة للسنة السابقة وردود الإدارة عليها.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالاطلاع على المنشورات المختلفة المتعلقة بطبيعة عمل الشركة محل المراجعة.

- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالاطلاع على أية تقارير قد تصدر عن مؤسسات مالية أو أية مؤسسات أخرى عن الشركة محل المراجعة أو الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية أو أية قوانين أو تشريعات أخرى تؤثر على عمل الشركة الخاضعة للمراجعة.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالتعرف على السياسات المختلفة المتبعة داخل الشركة.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالاطلاع على بعض العقود المهمة التي أبرمت بين العميل والغير.

2 – في شأن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة توصلت الدراسة إلى النتائج الفرعية التالية :

- يقوم المراجع الخارجي الليبي بفحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بتقدير بعض أو كل أرصدة الحسابات التي ستظهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة ويقوم بمقارنتها بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى فحص إضافي.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي باحتساب أو استخدام النسب المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة ومقارنتها بتلك النسب الخاصة بالسنوات السابقة لتحديد أي اختلافات جوهرية تحتاج إلى فحص إضافي.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والاستفسار عنها، وذلك في حال وجود ميزانيات تقديرية لدى الشركة المراد مراجعة حساباتها.

- يقوم المراجع الخارجي الليبي بالعمل على توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي باحتساب الوزن النسبي لبنود قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بنسبة بنود قائمة الدخل إلى المبيعات وبنود الميزانية إلى إجمالي الأصول، وذلك لتحديد الأهمية النسبية للحسابات المختلفة.
- يقوم المراجع الخارجي الليبي باستخدام تحليل الاتجاه وذلك بحساب الأرقام القياسية لعدد من السنوات، وبيان التغيرات النسبية التي تحدث لكل بند وتقصي أسباب التغيرات غير العادية.

3 – في شأن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية المتطورة توصلت الدراسة إلى نتائج فرعية مفادها أن المراجع الخارجي الليبي يطبق بشكل متدني جداً أساليب المراجعة التحليلية المتطورة التالية :

- إيجاد علاقة لحساب معين مع حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة.
- إيجاد علاقة بين عدة حسابات للاستدلال بها على حساب آخر ذلك للتأكد من صحته أو للتنبؤ برصيده خلال فترة معينة.
- تحليل بيانات سلسلة زمنية لحساب معين خلال فترات زمنية متساوية ثم تحديد المساهمات النسبية لكل من التغيرات طويلة الأجل والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العشوائية ثم استخدام كل ذلك للتنبؤ برصيد الحساب.

4 – وفي شأن اكتشاف حالات الاحتيال في التقارير المالية من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية توصلت الدراسة إلى النتائج الفرعية التالية :

- يكتشف المراجع الخارجي الليبي عملية إثبات مبيعات وهمية من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي عملية إدراج مبيعات تخص السنة التالية ضمن مبيعات السنة الحالية من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.

- يكتشف المراجع الخارجي الليبي المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي عملية تأجيل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة بالتغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق دخل أعلى دون وجود تبرير منطقي من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة برسملة بعض المصروفات التي كان يجب تحميلها على الدخل من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة بتأجيل بعض النفقات الضرورية في السنة الحالية إلى الفترة اللاحقة من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي غش الإدارة بإظهار بعض بنود المصروفات بأقل من قيمتها الفعلية من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة بالمغالاة في تقييم بعض أصول المشروع من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة بالتلاعب في تصنيف بعض العمليات في قائمة الدخل من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- لا يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة بالتلاعب في تصنيف بعض بنود الميزانية من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي عمليات التدنية (التخفيض) في قيمة بعض الالتزامات من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام الإدارة بعدم الإفصاح عن كافة العمليات والأحداث المؤثرة على المركز المالي للمشروع من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.

5 – وفي شأن اكتشاف حالات الاختلاس والاستيلاء على الأصول من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية توصلت الدراسة إلى النتائج الفرعية التالية :

- يكتشف المراجع الخارجي الليبي عمليات إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع واختلاس القيمة بواسطة الموظف، وذلك من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام العاملين بعدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي قيام العاملين بعدم إثبات بضائع واردة بسجلات المخازن واختلاسها من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
- يكتشف المراجع الخارجي الليبي من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية قيام العاملين باختلاس بضائع من المخازن عن طريق أذونات صرف صورية.
- لا يكتشف المراجع الخارجي الليبي من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية سرقة ملكيات فكرية للمشروع.
- لا يكتشف المراجع الخارجي الليبي من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية قيام العاملين باستعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية.

6 – وفي شأن اكتشاف الأخطاء الجوهرية من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية توصلت الدراسة إلى النتائج الفرعية المتمثلة في أن المراجع الخارجي الليبي يكتشف من خلال استخدام أساليب المراجعة التحليلية الأخطاء الجوهرية التالية :

- إغفال تسجيل قيد معين ينطوي على مبلغ كبير نسبياً.
- إغفال ترحيل طرفي قيد معين يتضمن مبلغ كبير نسبياً.
- الأخطاء في العمليات الحسابية التي تنطوي على مبلغ كبير.
- تكرار قيد أو تكرار ترحيل عملية تنطوي على مبلغ كبير نسبياً.
- الأخطاء الناتجة عن ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الحساب غير الصحيح.
- الأخطاء الناتجة عن ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح.
- الأخطاء الناتجة عن إثبات مبلغ عملية معينة مع وجود فارق جوهري بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخاطئ.
- حذف إفصاحات هامة من القوائم المالية بشكل غير متعمد.

- حدوث تأثير بمبلغ كبير نسبياً على بعض بنود القوائم المالية بسبب الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية الناتج عن خطأ المحاسب أو جهله بشروط رسملة المصروف.
- الأخطاء في نقل الأرقام عند الترحيل أو عند إعداد ميزان المراجعة أو عند إعداد القوائم المالية مع وجود فارق كبير بين القيمة الصحيحة والقيمة المنقولة.
- التصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية الناتجة عن الجهل بقواعد التصنيف السليم.

7 – وفي شأن مدى وجود فروقات معنوية بين إجابات المشاركين والتي تعزى إلى صفة المشاركين (مراجع بمكتب خاص، أو مراجع بديوان المحاسبة)، توصلت الدراسة إلى النتائج الفرعية التالية :

- لا توجد فروق معنوية بين إجابات المشاركين حول استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية تعزى إلى صفة المشاركين.
- لا توجد فروق معنوية بين إجابات المشاركين حول استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة تعزى إلى صفة المشاركين.
- لا توجد فروق معنوية بين إجابات المشاركين حول استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية المتطورة تعزى إلى صفة المشاركين.
- لا توجد فروق معنوية بين إجابات المشاركين حول أثر استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية تعزى إلى صفة المشاركين.
- لا توجد فروق معنوية بين إجابات المشاركين حول أثر استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات الاختلاس والاستيلاء على الأصول تعزى إلى صفة المشاركين.
- لا توجد فروق معنوية بين إجابات المشاركين حول أثر استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية تعزى إلى صفة المشاركين.

ثانياً : التوصيات :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي كالتالي :

1 – ضرورة تبني المهنة نظاماً للتعليم المهني المستمر، الذي يتم من خلاله تدريب المراجعين على استخدام التقنيات الحديثة في المراجعة كأساليب المراجعة التحليلية المتطورة.

2 – ضرورة الاهتمام بتدريس موضوع المراجعة التحليلية في أقسام المحاسبة بالمعاهد والجامعات الليبية، سواءً في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا.

3 – ضرورة قيام المهنة في بيئة الدراسة بإلزام المراجعين باستخدام أساليب المراجعة التحليلية بشكل أفضل وخاصة أساليب المراجعة التحليلية المتطورة، لما لها من دور في كشف العديد من حالات الغش والأخطاء الجوهرية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

1 - أبوميالة، زهير ؛ و زياينة، سعيد . (2013) . دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة . *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات* ، *2*(31) ، 279 - 314 .

2 - الاتحاد الدولي للمحاسبينA .(2010) . *إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة* ، (ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)) . الجزء الأول . نيويورك.

3 - الاتحاد الدولي للمحاسبينB . (2010) . *إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة* . (ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)) . الجزء الثاني . نيويورك.

4 - أرنز، ألفين ؛ و إلدر ، راندال ؛ و بيسلي ، مارك. (2013) . *المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد* . الجزء الأول . (ترجمة محمد عبدالفتاح العشماوي) . الرياض : دار المريخ للنشر.

5 - أرينز ، ألفين ؛ و لوبك ، جيمس . (2002) . *المراجعة* . (ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي) ، الرياض : دار المريخ للنشر.

6 - الباز ، عماد محمد . (1995) . *إجراءات المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات في ليبيا* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بنغازي : بنغازي .

7 - البديوي ، منصور أحمد ؛ و شحاته ، شحاته السيد . (2003) . *دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة* . الإسكندرية : الدار الجامعية.

8 - الجمال ، جيهان عبدالمعز .(2014) . *المراجعة في البيئة الإلكترونية* ، العين : دار الكتاب الجامعي.

9 - الحاسي ، جمعة خليفة ؛ و بن غربية ، سالم محمد ؛ و بيت المال ، محمد مفتاح . (2004) . *المحاسبة المتوسطة* . (الطبعة الثالثة) . بنغازي : منشورات جامعة بنغازي.

10 – الحصادي ، سالم إسماعيل . (2005) . *تحليل القوائم المالية* . طرابلس : المكتب الوطني للبحث والتطوير.

11 – الحمود، تركي . (1991) . المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مدققي الحسابات في الأردن . *المجلة العلمية جامعة قطر* ، (2) ، 257 – 286 .

12 – الحيالي، وليد ناجي . (2007) . *التحليل المالي* . كوبنهاغن : منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك.

13 – الخطيب ، خالد راغب ؛ و الرفاعي ، خليل محمود . (1998) . *الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات* . عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع.

14 – الساعي، مهيب ؛ عمرو، وهبي . (1991) . *علم تدقيق الحسابات* . دار الفكر للنشر والتوزيع ودار الصفاء للنشر والتوزيع.

15 – السيد علي، أسامة عبدالمنعم ؛ المشهداني، عمر إقبال . (2010) . الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية . *أبحاث اقتصادية وإدارية* . *8* . 180 – 213.

16 – الشرقاوي، محمد علي . (1996) . *الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية* . الإسكندرية. متاح على http://sst5.com/Books/aldhkah-alastnaay-w-alshbka-alsh-ar_ptiff.pdf تاريخ الدخول إلى الموقع 2014/7/9.

17 – الشمراني، محمد موسى . (2013) . مقارنة بين بعض الأساليب الإحصائية التقليدية ونماذج بوكس وجنكنز في تحليل بيانات السلاسل الزمنية . *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية* ، *5*(1) ، 12 – 60 .

18 – الصحن ، عبدالفتاح محمد ؛ و درويش ، محمود ناجي . (1998) . *المراجعة بين النظرية والتطبيق* . الاسكندرية : الدار الجامعية.

19 – الطويل، أحمد ؛ والباز، عماد . (2011) . دور المراجعة التحليلية في رفع كفاءة عملية المراجعة. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث*، (1) ، 136 – 152 متاح على : http://journal.up.edu.ps/The%20role%20of%20analytical%20review%20in%20raisin

g%20the%20efficiency%20of%20the%20review%20process.html تاريخ دخول الموقع 2014/7/3.

20 – العبدلي ، ساري حامد . (2011) . *أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط . الكويت .

21 – العمامي، مبروكة عبدالنبي . (2002) . *اتجاهات المراجع الخارجي نحو أسلوب المراجعة التحليلية* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بنغازي . بنغازي .

22 – الغصين، هلا بسام عبدالله .(2004) . *استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة* . رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة الإسلامية . فلسطين.

23 – الغنّام، حمد بن عبدالله . (2003) . *تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية بوكس وجينكينز* . مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة ، *17*(2) ، 3 – 26.

24 – القباطي، صبحي سعيد علي . (2012) . *تقييم الإجراءات التحليلية في التدقيق في الجمهورية اليمنية* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة اليرموك . أربد.

25 – القباني ، ثناء علي . (2007) . *المراجعة* . الإسكندرية : الدار الجامعية.

26 – الكبيسي، عبدالجبار عبدالستار. (2008) . تقييم فاعلية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة . *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية* ، (2) ، 1 – 29 .

27 – الكيخيا ، نجاة رشيد . (2007) . *أساسيات الاستنتاج الإحصائي* . الرياض : دار المريخ للنشر.

28 – المخادمة، أحمد عبدالرحمن ؛ و الرشيد، حاكم . (2007) . أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق . *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* ، *3*(4) ، 484 – 497 .

29 – المطيري، محمد عايش . (2011) . *مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي 520* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط . الكويت.

30 – المعتاز، إحسان بن صالح . (2008) . أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها (انهيار شركة إنرون الدروس المستفادة) . *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والإدارة* . *1*(22) . 257 – 293.

31 – المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (ASOSAI) . (2003) . *الدليل الرقابي حول الاحتيال والفساد* . (ترجمة إدارة التدريب والمنظمات الدولية) . الطبعة الثالثة . الكويت.

32 – الناغي ، محمود السيد . (2000) . *دراسات في المعايير الدولية للمراجعة* . (الطبعة الأولى) ، مصر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

33 – النوايسة، محمد إبراهيم . (2008) . مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات . *مجلة دراسات العلوم الإدارية* ، *35*(1) ، 89 – 114 .

34 – بدوي، محمد عباس (2006) ، *المحاسبة واستقراء القوائم المالية* ، الإسكندرية

35 – بشير ، سعد زغلول . (2003) . *دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS* . بغداد : المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية.

36 – توماس ، وليم ؛ هنكي ، أمرسون . (1989) . *المراجعة بين النظرية والتطبيق* . (ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد) . الرياض : دار المريخ للنشر.

37 – جاريسون ، ري إتش ؛ و نورين ، إريك . (2002) . *المحاسبة الإدارية* . (ترجمة محمد عصام الدين زايد) . الرياض : دار المريخ للنشر.

38 – جبار ، ناظم شعلان . (2011) . مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية . *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية* ، *13*(2) ، 117 – 168.

39 – جبل ، علاء الدين ؛ فطيني ، خالد ؛ خياطة ، كندة محمد نوري . (2009) . دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات . *مجلة تنمية الرافدين* ، *31*(95). 297 – 317.

40 – جربوع ، يوسف محمود . (2004) . فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة . *مجلة الجامعة الإسلامية* ، *12*(2) ، 367 – 389 .

41 – جربوع ، يوسف محمود ؛ حلس ، سالم عبدالله . (2002) . المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونية . *مجلة تنمية الرافدين* ، *67*(24) ، 209 – 231 .

42 – جربوع، يوسف محمود ؛ و شاهين، علي (2011) ، العوامل المؤثرة في فشل المراجعة وسبل علاج هذا الفشل ، متاح على : http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen/files/2011% تاريخ الدخول إلى الموقع 2014/7/9.

43 – جهماني، عمر عيسى ؛ و باجليدة، غسان سعيد . (2008) . قياس وتفسير أنماط ممارسات إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية . *جامعة البحرين* ، *11*(1) ، 44 – 91.

44 – حماد، طارق عبدالعال . (2007) . *حوكمة الشركات* . (الطبعة الثانية) . الإسكندرية : الدار الجامعية.

45 – حمدان، علاَّم محمد موسى . (2009) . *دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية*. متاح على http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/28.pdf تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/7/11.

46 – دحدوح ، حسين أحمد . (2006) . مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه . *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *22*(1) ، 173 – 212.

47 – ديوان المحاسبة . (2012) . *التقرير السنوي لديوان المحاسبة لعام 2012* ، طرابلس : ليبيا. متاح على http://libya-al-mostakbal.org/uploads/files/accountability_report_2012.pdf تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/9/16.

48 – ديوان المحاسبة . (2014) . *التقرير السنوي لديوان المحاسبة لعام 2014* ، طرابلس : ليبيا. متاح على http://audit.gov.ly/pdf/LABR_2014.pdf تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/9/16.

49 – رزق الله، حمد يونس محمود . (2006) . *مدى تطبيق المصارف التجارية لأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء واكتشافها* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بنغازي . بنغازي .

50 – زكي، عزة حازم . (2008) . استخدام الشبكات العصبية في التنبؤ للسلاسل الزمنية ذوات السلوك الأسي . *المجلة العراقية للعلوم الإحصائية* ، (13) ، 163 – 178 .

51 – سمهدانة ، نيفين عبدالله . (2006) . *مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة* . رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة الإسلامية . غزة .

52 – سيكاران، أوما . (2006) . *طرق البحث في الإدارة* . دار المريخ للنشر والتوزيع : الرياض.

53 – عبدالله، خالد أمين . (1999) . *علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)* . دار وائل للنشر والتوزيع : عمان.

54 – عبيد، مصطفى فؤاد . (2003) . *مهارات البحث العلمي* . متاح على http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Specific%20Education/Educational%20and%20Psychological%20Sciences/5073/crs11801/Scientific%20Research%20Skills.pdf تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/7/11.

55 – غالي، جورج دانيال .(2003) . *تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة* . الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

56 – غرايبة، عدنان تركي سعيد . (2003) . *مدى تطبيق المعيار الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات في الأردن* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة اليرموك . أربد.

57 – قريط ، عصام .(2009) . مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية . *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* ، *25*(1) ، 431 – 454.

58 – قمصاني، حسن عباس محمد . (1998) . *أساليب المراجعة التحليلية : دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة بمدينة جدة* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الملك عبدالعزيز . جدة.

59 – لطفي ، أمين السيد . (1998) . *المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار* . القاهرة : دار النهضة العربية.

60 – لطفي ، أمين السيد . (2005) . *مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة* . الإسكندرية : الدار الجامعية.

61 – لطفي ، أمين السيد . (2007) . *التطورات الحديثة في المراجعة* . الإسكندرية : الدار الجامعية.

62 – مصطفى، صادق حامد .(2004) . قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الاجراءات التحليلية . *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة* ، *18*(2) ، 81 – 116.

63 – مؤسسة النقد العربي السعودي . (2008) . *دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وارشادات الرقابة* ، الرياض. متاح على http://www.sama.gov.sa/ar-sa/AntiMoney/AntiDocuments تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/9/16.

64 – موسى، علي محمد . (1992) . *استقلالية المراجع الخارجي بين النظرية والمحاسبة* . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بنغازي . بنغازي.

65 – موسى، علي محمد . (2013) . إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع . *المجلة الجامعة* ، *2*(15) ، 309 – 342.

66 – مومني، منذر طلال . (2009) . معيار التدقيق الدولي رقم 240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه ، *أخبار المحاسبة* ، (6) ، ص 26.

67 – نجم، بان توفيق . (2012) . مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق . *مجلة الاقتصادي الخليجي* ، (21) ، 258 – 284.

68 – نصار ، مجدي محمد ؛ و بهرامي ، مريم أحمد . (2008) . *الإجراءات التحليلية التي يباشرها مدقق ديوان المحاسبة استناداً إلى واقع التدقيق العام* . بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة في دولة الكويت لعام 2008. متاح على تاريخ الدخول إلى الموقع http://jps-dir.com/Forum/uploads/10699/179.DOC .2015/9/16

ثانياً : المراجع الاجنبية :

1 - AICPA, (2003) , Consideration of fraud in a financial statement audit , *Journal of Accountancy* , *195*(1) , 105 – 120.

2 - Al Weshah, M. A , AL-Hashem, A & al tarawneh, A. M (2012) , The use of accounting information systems in analytical procedures for the audit process, from the point of view of internal and external audit in the public sector (a case study of public universities), *European Journal of Business and Management* , *4* (18), 136 –147.

3 - American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (1988). Analytical procedures. Statement on Auditing Standards No.56: New York, Retrieved 9/7/2014, from http://www.aicpa.org/Research/Standards/ AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00329.pdf

4 - Apostolou, B. A., Hassell, J. M., Webber, S. A., & Sumners, G. E. (2001). The relative importance of management fraud risk factors. Behavioral Research in Accounting, *13*(1), 1-24.

5 - Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) . (2014) . Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse, Retrieved 11/6/2014, from http://www.acfe.com/rttn/docs/2014-report-to-nations.pdf

6 - Association of Certified Fraud Examiners (ACFE), "Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse", (2008). Retrieved 22/5/2014,

from.http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2008-rttn.pdf.

7 - Association of Certified Fraud Examiners (ACFE), "Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse", (2006), Retrieved 22/5/2014, from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2006-rttn.pdf

8 - Association of Certified Fraud Examiners (ACFE), "Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse", (2004). Retrieved 22/5/2014, from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2004RttN.pdf

9 - Bay, S., Kumaraswamy, K., Anderle, M. G., Kumar, R., & Steier, D. M. (2006, December). Large scale detection of irregularities in accounting data. In Data Mining, 2006. ICDM'06. Sixth International Conference on (pp. 75-86). IEEE.

10 - Bejarano, Johnnie Ray (2008) , *Mitigating corporate financial fraud : a Qualitative study* , Master thesis, University of phoenix school of advanced studies , United States

11 - Brazel, Joseph F . Jones, Keith L. Zimbelman, Mark F (2009) , Using Nonfinancial Measures to Assess Fraud Risk , *Journal of Accounting Research* .

12 - Chen, Y., & Leitch, R. A. (1999). An analysis of the relative power characteristics of analytical procedures. Auditing: *A Journal of Practice & Theory*, *18*(2), 35-69.

13 - Coakley, J. R. (1995). Using pattern analysis methods to supplement attention directing analytical procedures. *Expert Systems with Applications*, *9*(4), 513-528.

14 - Flowerday, S. Blundell, A.W & Von Solms. R. (2006) . Continuous auditing technologies and models:A discussion , *computers & security* (25) ,325-331.

15 - Kaminski, K. A., Wetzel, T. S., & Guan, L. (2004). Can financial ratios detect fraudulent financial reporting?. Managerial Auditing Journal, *19*(1), 15-28.

16 - Knapp, Carol A ; Knapp, Michael C (2001) , The effects of experience and explicit fraud risk assessment in detecting fraud with analytical procedures , *Accounting, Organizations and Society* , *26* (1), 25–37.

17 - Koskivaara, E. (2004) . *Artifical Neural Networks for Analytical Review in Auditing* . The Turku school of Economics and Business Administration.

18 - Koskivaara, E. (2007) , Integrating analytical procedures into the continuous audit environment , *Journal of Information Systems and Technology Management* , *3* (2) , p 331 – 346.

19 - Mahathevan, P. (1997). Auditors' use and perception of analytical procedures: evidence from Singapore. *International Journal of Auditing*, *1*(3), 225-239.

20 - Mulligan, C., & Inkster, N. (1999). The use of analytical procedures in the United Kingdom. *International Journal of Auditing*, *3*(2), 107-120.

21 - Ngai, E. W. T., Hu, Y., Wong, Y. H., Chen, Y., & Sun, X. (2011). The application of data mining techniques in financial fraud detection: A classification framework and an academic review of literature. *Decision Support Systems*, *50*(3), 559-569.

22 - Omoteso, K. (2012). The application of artificial intelligence in auditing: Looking back to the future , *Expert Systems with Applications* (39) , 8490–8495

23 - Ramos, M. (2003) . Auditor's responsibility for fraud detection , *Journal of Accountancy* , *195*(1), 28 – 35.

24 - Rezaee, Z. (2005). Causes, consequences, and deterence of financial statement fraud. *Critical Perspectives on Accounting*, *16* (3), 277-298.

25 - Salehi, Mahdi (2008) , Fraud Detection and Audit Expectation Gap: Empirical Evidence from Iranian Bankers , *International Journal of Business and Management* , *10*(3) , P 65 – 77.

26 - Samad, A., Norita, R., Baharuddin, I., & Che Hassan, A. (2008). Investigating the use of analytical procedures by practicing auditors in Wilayah Persekutuan Kuala Lumpur/Ros Norita Abd Samad, Ithnahaini Baharuddin and Anita Che Hassan.

27 - Sharma, Anuj ؛ Panigrahi, Prabin Kumar (2012) , A Review of Financial Accounting Fraud Detection based on Data Mining Techniques , *International Journal of Computer Applications*, *1*(39). 37 – 47.

28 - Stirbu, Dan . Moraru, Maria. Farcane, Nicoleta. Blidisel, Rodica. Popa, Adina (2009) , Fraud and error . Auditor responsibility levels , *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, *11*(1). 54 - 64.

29 - Tsay, R. S. (2005) . *Analysis of financial time series* , Retrieved 11/6/2014, from http://cfa.goldenglobal.org.cn/uploadfile/append_file/%E8%B5%84%E6%96%99%E4%B8%8B%E8%BD%BD/CFA%E5%AD%A6%E4%B9%A0%E8%B5%84%E6%96%99/Analysis%20of%20Financial%20Time%20Series%202nd%20Edition.pdf

30 - Wilson, A. C. (1991). Use of Regression models as Analytical procedures: an empirical investigation of effect of data dispersion on auditor decisions. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, *6*(3), 365-381

ملاحق الدراسة

ملحق (1) : إستمارة الاستبيان

ملحق (2): النسب المئوية والتكرارات لمتغيرات الدراسة

ملحق (3) : المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

ملحق (4) : نتائج اختبارات التحقق من توفر شروط الاختبارات المعلمية

ملحق (5) : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

ملحق (6) : نتائج اختبار معنوية الفروق بين طبقتي المجتمع

جـــامـعـة بنـــغازي

كـلـيـة الاقتـصـــاد

قسم المحاسبة

أخي المشارك.....

أختي المشاركة.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بدراسة ميدانية تهدف إلى التعرف على:

أثر استخدام المراجع الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية

لذا نامل من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بشكل كامل على دقة إجابتكم، مع العلم أن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم منَّا جزيل الشكر والعرفان

الباحث

صالح أبوبكر الجازوي

القسم الأول : معلومات عامة

الرجاء وضع إشارة (√) أمام ما هو مناسب :

1 – صفة المشارك

☐ مراجع بديوان المحاسبة ☐ مراجع بمكتب خاص

2 – المؤهل العلمي :

☐ دبلوم متوسط محاسبة ☐ دبلوم عالي محاسبة ☐ بكالوريوس محاسبة

☐ ماجستير محاسبة ☐ دكتوراه محاسبة

3 – عدد سنوات الخبرة العملية في مهنة المراجعة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – أقل من 10 سنوات

☐ من 10 – أقل من 15 سنة ☐ من 15 – أقل من 20 سنة

☐ 20 سنة فأكثر

القسم الثاني : مدى استخدام أساليب المراجعة التحليلية.

يرجى وضع علامة (√) مقابل كل إجراء من الإجراءات التالية مستخدماً واحداً فقط من الاختيارات المتاحة.

ما مدي استخدامك للإجراءات التحليلية التالية خلال قيامك بعملية المراجعة :

م	الإجراء التحليلي	مدى الاستخدام				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1	عند قيامك بمراجعة حسابات شركة لأول مرة فإنك تستفسر من المراجع السابق عن الأمور التي تعتقد بأهميتها وأثرها على فحوصاتك.					
2	الاستفسار من إدارة الشركة بخصوص أية عوامل تعتبر مهمة وتؤثر على أعمال الشركة، على سبيل المثال : الاستفسار عن الأعمال المعلقة والتي لم تصل إلى حل نهائي في آخر السنة أو الاستفسار عن سياسة الإدارة في التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.					
3	إجراء مناقشات مبكرة مع المدير المالي ورؤساء الأقسام.					
4	تقوم بمراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.					
5	تقوم بمراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة الشركة للسنة السابقة وردود الإدارة عليها.					
6	الاطلاع على المنشورات المختلفة المتعلقة بطبيعة عمل الشركة محل المراجعة، على سبيل المثال : الاطلاع على المجلات العلمية والصناعية والاطلاع على تقارير وزارة الصناعة، وأدلة المراجعة والمحاسبة.					

م	الإجراء التحليلي	مدى الاستخدام				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
7	تقوم بالاطلاع على أية تقارير قد تصدر عن مؤسسات مالية أو أية مؤسسات أخرى عن الشركة محل المراجعة أو الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة.					
8	تقوم بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية أو أية قوانين أو تشريعات أخرى تؤثر على عمل الشركة الخاضعة للمراجعة.					
9	تقوم بالاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس.					
10	الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية.					
11	التعرف على السياسات المختلفة المتبعة داخل الشركة.					
12	الاطلاع على بعض العقود المهمة التي أبرمت بين العميل والغير.					
13	تقوم بفحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية.					
14	تقوم باختيار بعض أو كل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية ومقارنتها بأرصدة السنة السابقة لنفس الحسابات لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.					
15	تقوم بتقدير بعض أو كل أرصدة الحسابات التي ستظهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة وتقوم بمقارنتها بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى فحص إضافي.					

م	الإجراء التحليلي	مدى الاستخدام				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
16	تقوم باحتساب أو استخدام النسب المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة ومقارنتها بتلك النسب الخاصة بالسنوات السابقة لتحديد أي اختلافات جوهرية تحتاج إلى فحص إضافي.					
17	في حال وجود ميزانيات تقديرية لدى الشركة المراد مراجعة حساباتها، فإنك تقوم بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والاستفسار عنها					
18	تعمل على توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية، على سبيل المثال : التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومعدل تكاليف الوحدة ومن ثم تقوم بمقارنة القيمة المتوقعة بالتكاليف المسجلة بالدفاتر.					
19	تقوم باحتساب الوزن النسبي لبنود قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بنسبة بنود قائمة الدخل إلى المبيعات وبنود الميزانية إلى إجمالي الأصول، وذلك لتحديد الأهمية النسبية للحسابات المختلفة.					
20	تستخدم تحليل الاتجاه وذلك بحساب الأرقام القياسية لعدد من السنوات، وبيان التغيرات النسبية التي تحدث لكل بند وتقصي أسباب التغيرات غير العادية.					
21	تعمل على إيجاد علاقة لحساب معين مع حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة (مثل تحليل الانحدار البسيط)					
22	تعمل على إيجاد علاقة بين عدة حسابات للاستدلال بها على حساب آخر ذلك للتأكد من صحته أو للتنبؤ برصيده خلال فترة معينة (مثل تحليل الانحدار المتعدد).					

م	الإجراء التحليلي	مدى الاستخدام				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
23	تقوم بتحليل بيانات سلسلة زمنية لحساب معين خلال فترات زمنية متساوية ثم تحديد المساهمات النسبية لكل من التغيرات طويل الأجل والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العشوائية ثم استخدام كل ذلك للتنبؤ برصيد الحساب (مثل تحليل السلاسل الزمنية)					

القسم الثالث : أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

يرجى وضع علامة (√) مقابل كل حالة من الحالات التالية مستخدماً واحداً فقط من الاختيارات المتاحة.

أولاً : أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية (غش الإدارة) :

من خلال خبرتك في ممارسة عمليات المراجعة الخارجية، ما مدى اكتشافك لحالات الغش التالية من خلال أساليب المراجعة التحليلية التي استخدمتها خلال ممارستك المهنية والمشار اليها في السابق.

م	حالة الغش (الاحتيال)	مدى الاكتشاف				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1	إثبات مبيعات وهمية					
2	إدراج مبيعات تخص السنة التالية ضمن مبيعات السنة الحالية					
3	المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة					
4	تأجيل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة					
5	عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة.					
6	التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق دخل أعلى دون وجود تبرير منطقي، على سبيل المثال : التغيير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولا إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في حالات التضخم					

م	حالة الغش (الاحتيال)	مـدى الاكتشـاف				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
7	رسملة بعض المصروفات التي كان يجب تحميلها على الدخل.					
8	تأجيل بعض النفقات الضرورية في السنة الحالية إلى الفترة اللاحقة					
9	إظهار بعض بنود المصروفات بأقل من قيمتها الفعلية.					
10	المغالاة في تقييم بعض أصول المشروع.					
11	التلاعب في تصنيف بعض العمليات في قائمة الدخل، على سبيل المثال : تصنيف بعض البنود على أنها بنود استثنائية في حين أنها في الحقيقة بنود عادية.					
12	التلاعب في تصنيف بعض بنود الميزانية، على سبيل المثال : تصنيف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل في حين أنه توجد للشركة نية مسبقة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لفترة أطول من السنة المالية.					
13	التدنية في قيمة بعض الالتزامات					
14	عدم الإفصاح عن كافة العمليات والأحداث المؤثرة على المركز المالي للمشروع، على سبيل المثال : عدم الإفصاح عن الالتزامات العرضية والتي إن حدثت سيكون لها تأثير كبير على المركز المالي للمشروع.					

ثانياً : أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الأصول (غش العاملين) :

ما مدي اكتشافك لحالات سوء استعمال الموارد والاختلاس التالية من خلال أساليب المراجعة التحليلية التي استخدمتها خلال ممارستك المهنية :

م	حالة الاختلاس	مـدى الاكتشـاف				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1	إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع					

م	حالة الاختلاس	مـدى الاكتشـاف				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
	واختلاس القيمة، على سبيل المثال : إضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال واختلاس القيمة المخصصة كأجور لهؤلاء العمال الوهميين.					
2	عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها.					
3	عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المخازن واختلاسها.					
4	إثبات أذونات صورية لصرف بضائع من المخازن واختلاس تلك البضائع.					
5	استعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية، على سبيل المثال : استخدام أصول المشروع كضمان لقرض شخصي.					
6	سرقة ملكية فكرية للمشروع، على سبيل المثال: التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل استلام أموال.					

ثالثاً : أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية :

ما مدي اكتشافك للأخطاء التالية من خلال أساليب المراجعة التحليلية التي استخدمتها خلال ممارستك المهنية :

م	الخطأ	مـدى الاكتشـاف				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1	إغفال تسجيل قيد معين ينطوي على مبلغ كبير نسبياً.					
2	إغفال ترحيل طرفي قيد معين يتضمن مبلغ كبير نسبياً.					
3	خطأ في العمليات الحسابية ينطوي على مبلغ كبير.					

م	الخطأ	مـدى الاكتشـاف				
		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
4	تكرار قيد أو تكرار ترحيل عملية تنطوي على مبلغ كبير نسبياً.					
5	خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الحساب غير الصحيح.					
6	خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح.					
7	خطأ في إثبات مبلغ عملية معينة مع وجود فارق جوهري بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخاطئ.					
8	حذف إفصاحات هامة من القوائم المالية بشكل غير متعمد.					
9	حدوث تأثير بمبلغ كبير نسبياً على بعض بنود القوائم المالية بسبب الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية الناتج عن خطأ المحاسب أو جهله بشروط رسملة المصروف.					
10	خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل أو عند إعداد ميزان المراجعة أو عند إعداد القوائم المالية مع وجود فارق كبير بين القيمة الصحيحة والقيمة المنقولة.					
11	التصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية الناتجة عن الجهل بقواعد التصنيف السليم، على سبيل المثال : إدراج بنود ضمن الدخل من النشاط العادي في حين أنها بنود غير عادية أو العكس.					
12	حدوث تأثير مادي على بعض بنود القوائم المالية بسبب عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية بدون قصد، على سبيل المثال: عدم إجراء بعض قيود التسويات الجردية الهامة، أو الاعتراف بإيراد يخص السنة الحالية ضمن إيرادات السنة القادمة أو العكس.					

ملحق (2): النسب المئوية والتكرارات لمتغيرات الدراسة

صفة المشارك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مراجع بديوان المحاسبة	50	46.7	46.7	46.7
	مراجع بمكتب خاص	57	53.3	53.3	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم متوسط محاسبة	5	4.7	4.7	4.7
	دبلوم عالى محاسبة	10	9.3	9.3	14.0
	بكالوريوس محاسبة	58	54.2	54.2	68.2
	ماجستير محاسبة	27	25.2	25.2	93.5
	دكتوراة محاسبة	7	6.5	6.5	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

الخبرة العملية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	8	7.5	7.5	7.5
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	25	23.4	23.4	30.8
	من 10 إلى اقل من 15 سنة	20	18.7	18.7	49.5
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	19	17.8	17.8	67.3
	20سنة فأكثر	35	32.7	32.7	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

عند قيامك بمراجعة حسابات شركة لأول مرة فإنك تستفسر من المراجع السابق عن الأمور التي تعتقد بأهميتها وأثرها على فحوصاتك.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	2	1.9	1.9	1.9
	نادراً	6	5.6	5.6	7.5
	أحياناً	34	31.8	31.8	39.3
	غالباً	26	24.3	24.3	63.6
	دائماً	39	36.4	36.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

الاستفسار من إدارة الشركة بخصوص أية عوامل تعتبر مهمة وتؤثر على أعمال الشركة ,على سبيل المثال : الاستفسار عن الأعمال المعلقة والتي لم تصل إلى حل نهائي في آخر السنة أو الاستفسار عن سياسة الإدارة في التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نادراً	3	2.8	2.8	2.8
	أحياناً	4	3.7	3.7	6.5
	غالباً	37	34.6	34.6	41.1
	دائماً	63	58.9	58.9	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إجراء مناقشات مبكرة مع المدير المالي ورؤساء الأقسام.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	2	1.9	1.9	1.9
	نادراً	5	4.7	4.7	6.5
	أحياناً	14	13.1	13.1	19.6
	غالباً	34	31.8	31.8	51.4
	دائماً	52	48.6	48.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بمراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	1	.9	.9	.9
	نادراً	8	7.5	7.5	8.4
	أحياناً	21	19.6	19.6	28.0
	غالباً	31	29.0	29.0	57.0
	دائماً	46	43.0	43.0	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بمراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة الشركة للسنة السابقة وردود الإدارة عليها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	1	.9	.9	.9
	نادراً	6	5.6	5.6	6.5
	أحياناً	18	16.8	16.8	23.4
	غالباً	38	35.5	35.5	58.9
	دائماً	44	41.1	41.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

الاطلاع على المنشورات المختلفة المتعلقة بطبيعة عمل الشركة محل المراجعة ,على سبيل المثال : الاطلاع على المجلات العلمية والصناعية والاطلاع على تقارير وزارة الصناعة ,وأدلة المراجعة والمحاسبة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	3	2.8	2.8	2.8
	نادراً	14	13.1	13.1	15.9
	أحياناً	24	22.4	22.4	38.3
	غالباً	35	32.7	32.7	71.0
	دائماً	31	29.0	29.0	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بالاطلاع على أية تقارير قد تصدر عن مؤسسات مالية أو أية مؤسسات أخرى عن الشركة محل المراجعة أو الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	4	3.7	3.7	3.7
	نادراً	14	13.1	13.1	16.8
	أحياناً	21	19.6	19.6	36.4
	غالباً	39	36.4	36.4	72.9
	دائماً	29	27.1	27.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية أو أية قوانين أو تشريعات أخرى تؤثر على عمل الشركة الخاضعة للمراجعة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	1	.9	.9	.9
	أحياناً	8	7.5	7.5	8.4
	غالباً	18	16.8	16.8	25.2
	دائماً	80	74.8	74.8	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بالاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	1	.9	.9	.9
	أحياناً	4	3.7	3.7	4.7
	غالباً	12	11.2	11.2	15.9
	دائماً	90	84.1	84.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	2	1.9	1.9	1.9
	نادراً	3	2.8	2.8	4.7
	أحياناً	17	15.9	15.9	20.6
	غالباً	26	24.3	24.3	44.9
	دائماً	59	55.1	55.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

التعرف على السياسات المختلفة المتبعة داخل الشركة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نادراً	2	1.9	1.9	1.9
	أحياناً	17	15.9	15.9	17.8
	غالباً	30	28.0	28.0	45.8
	دائماً	58	54.2	54.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

الاطلاع على بعض العقود المهمة التي أبرمت بين العميل والغير.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أحياناً	10	9.3	9.3	9.3
	غالباً	28	26.2	26.2	35.5
	دائماً	69	64.5	64.5	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بفحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	1	.9	.9	.9
	نادراً	3	2.8	2.8	3.7
	أحياناً	4	3.7	3.7	7.5
	غالباً	12	11.2	11.2	18.7
	دائماً	87	81.3	81.3	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم باختيار بعض أو كل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية ومقارنتها بأرصدة السنة السابقة لنفس الحسابات لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	2	1.9	1.9	1.9
	أحياناً	6	5.6	5.6	7.5
	غالباً	30	28.0	28.0	35.5
	دائماً	69	64.5	64.5	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بتقدير بعض أو كل أرصدة الحسابات التي ستظهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة وتقوم بمقارنتها بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى فحص إضافي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	1	.9	.9	.9
	نادراً	4	3.7	3.7	4.7
	أحياناً	9	8.4	8.4	13.1
	غالباً	28	26.2	26.2	39.3
	دائماً	65	60.7	60.7	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم باحتساب أو استخدام النسب المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة ومقارنتها بتلك النسب الخاصة بالسنوات السابقة لتحديد أي اختلافات جوهرية تحتاج إلى فحص إضافي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	2	1.9	1.9	1.9
	نادراً	6	5.6	5.6	7.5
	أحياناً	18	16.8	16.8	24.3
	غالباً	37	34.6	34.6	58.9
	دائماً	44	41.1	41.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

في حال وجود ميزانيات تقديرية لدى الشركة المراد مراجعة حساباتها ,فإنك تقوم بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والاستفسار عنها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	4	3.7	3.7	3.7
	نادراً	5	4.7	4.7	8.4
	أحياناً	7	6.5	6.5	15.0
	غالباً	28	26.2	26.2	41.1
	دائماً	63	58.9	58.9	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تعمل على توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية ,على سبيل المثال : التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومعدل تكاليف الوحدة ومن ثم تقوم بمقارنة القيمة المتوقعة بالتكاليف المسجلة بالدفاتر.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	7	6.5	6.5	6.5
	نادراً	12	11.2	11.2	17.8
	أحياناً	45	42.1	42.1	59.8
	غالباً	29	27.1	27.1	86.9
	دائماً	14	13.1	13.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم باحتساب الوزن النسبي لبنود قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بنسبة بنود قائمة الدخل إلى المبيعات وبنود الميزانية إلى إجمالي الأصول ,وذلك لتحديد الأهمية النسبية للحسابات المختلفة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	10	9.3	9.3	9.3
	نادراً	9	8.4	8.4	17.8
	أحياناً	24	22.4	22.4	40.2
	غالباً	38	35.5	35.5	75.7
	دائماً	26	24.3	24.3	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تستخدم تحليل الاتجاه وذلك بحساب الأرقام القياسية لعدد من السنوات ,وبيان التغيرات النسبية التي تحدث لكل بند وتقصي أسباب التغيرات غير العادية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	13	12.1	12.1	12.1
	نادراً	18	16.8	16.8	29.0
	أحياناً	29	27.1	27.1	56.1
	غالباً	27	25.2	25.2	81.3
	دائماً	20	18.7	18.7	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تعمل على إيجاد علاقة لحساب معين مع حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة مثل (تحليل الانحدار البسيط)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	15	14.0	14.0	14.0
	نادراً	25	23.4	23.4	37.4
	أحياناً	34	31.8	31.8	69.2
	غالباً	21	19.6	19.6	88.8
	دائماً	12	11.2	11.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تعمل على إيجاد علاقة بين عدة حسابات للاستدلال بها على حساب آخر ذلك للتأكد من صحته أو للتنبؤ برصيده خلال فترة معينة مثل (تحليل الانحدار المتعدد).

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	14	13.1	13.1	13.1
	نادراً	20	18.7	18.7	31.8
	أحياناً	35	32.7	32.7	64.5
	غالباً	29	27.1	27.1	91.6
	دائماً	9	8.4	8.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تقوم بتحليل بيانات سلسلة زمنية لحساب معين خلال فترات زمنية متساوية ثم تحديد المساهمات النسبية لكل من التغيرات طويل الأجل والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العشوائية ثم استخدام كل ذلك للتنبؤ برصيد الحساب مثل (تحليل السلاسل الزمنية).

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	18	16.8	16.8	16.8
	نادراً	24	22.4	22.4	39.3
	أحياناً	37	34.6	34.6	73.8
	غالباً	22	20.6	20.6	94.4
	دائماً	6	5.6	5.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إثبات مبيعات وهمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	13	12.1	12.1	12.1
	نادراً	17	15.9	15.9	28.0
	أحياناً	28	26.2	26.2	54.2
	غالباً	22	20.6	20.6	74.8
	دائماً	27	25.2	25.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إدراج مبيعات تخص السنة التالية ضمن مبيعات السنة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	10	9.3	9.3	9.3
	نادراً	13	12.1	12.1	21.5
	أحياناً	25	23.4	23.4	44.9
	غالباً	30	28.0	28.0	72.9
	دائماً	29	27.1	27.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	7	6.5	6.5	6.5
	نادراً	14	13.1	13.1	19.6
	أحياناً	36	33.6	33.6	53.3
	غالباً	24	22.4	22.4	75.7
	دائماً	26	24.3	24.3	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تأجيل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	10	9.3	9.3	9.3
	نادراً	18	16.8	16.8	26.2
	أحياناً	29	27.1	27.1	53.3
	غالباً	26	24.3	24.3	77.6
	دائماً	24	22.4	22.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	3	2.8	2.8	2.8
	نادراً	11	10.3	10.3	13.1
	أحياناً	24	22.4	22.4	35.5
	غالباً	35	32.7	32.7	68.2
	دائماً	34	31.8	31.8	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق دخل أعلى دون وجود تبرير منطقي ,على سبيل المثال : التغيير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولا إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في حالات التضخم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	7	6.5	6.5	6.5
	نادراً	21	19.6	19.6	26.2
	أحياناً	31	29.0	29.0	55.1
	غالباً	27	25.2	25.2	80.4
	دائماً	21	19.6	19.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

رسملة بعض المصروفات التي كان يجب تحميلها على الدخل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	2	1.9	1.9	1.9
	نادراً	21	19.6	19.6	21.5
	أحياناً	23	21.5	21.5	43.0
	غالباً	25	23.4	23.4	66.4
	دائماً	36	33.6	33.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تأجيل بعض النفقات الضرورية في السنة الحالية إلى الفترة اللاحقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	5	4.7	4.7	4.7
	نادراً	10	9.3	9.3	14.0
	أحياناً	27	25.2	25.2	39.3
	غالباً	30	28.0	28.0	67.3
	دائماً	35	32.7	32.7	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إظهار بعض بنود المصروفات بأقل من قيمتها الفعلية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	16	15.0	15.0	15.0
	نادراً	19	17.8	17.8	32.7
	أحياناً	21	19.6	19.6	52.3
	غالباً	26	24.3	24.3	76.6
	دائماً	25	23.4	23.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

المغالاة في تقييم بعض أصول المشروع.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	7	6.5	6.5	6.5
	نادراً	17	15.9	15.9	22.4
	أحياناً	33	30.8	30.8	53.3
	غالباً	23	21.5	21.5	74.8
	دائماً	27	25.2	25.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

التلاعب في تصنيف بعض العمليات في قائمة الدخل ,على سبيل المثال : تصنيف بعض البنود على أنها بنود استثنائية في حين أنها في الحقيقة بنود عادية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	11	10.3	10.3	10.3
	نادراً	13	12.1	12.1	22.4
	أحياناً	45	42.1	42.1	64.5
	غالباً	24	22.4	22.4	86.9
	دائماً	14	13.1	13.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

التلاعب في تصنيف بعض بنود الميزانية ,على سبيل المثال : تصنيف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل في حين أنه توجد للشركة نية مسبقة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لفترة أطول من السنة المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	13	12.1	12.1	12.1
	نادراً	28	26.2	26.2	38.3
	أحياناً	36	33.6	33.6	72.0
	غالباً	16	15.0	15.0	86.9
	دائماً	14	13.1	13.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

التدنية في قيمة بعض الالتزامات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	4	3.7	3.7	3.7
	نادراً	21	19.6	19.6	23.4
	أحياناً	50	46.7	46.7	70.1
	غالباً	24	22.4	22.4	92.5
	دائماً	8	7.5	7.5	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

عدم الإفصاح عن كافة العمليات والأحداث المؤثرة على المركز المالي للمشروع ,على سبيل المثال : عدم الإفصاح عن الالتزامات العرضية والتي إن حدثت سيكون لها تأثير كبير على المركز المالي للمشروع.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	6	5.6	5.6	5.6
	نادراً	14	13.1	13.1	18.7
	أحياناً	42	39.3	39.3	57.9
	غالباً	24	22.4	22.4	80.4
	دائماً	21	19.6	19.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع واختلاس القيمة ,على سبيل المثال : إضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال واختلاس القيمة المخصصة كأجور لهؤلاء العمال الوهميين.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	16	15.0	15.0	15.0
	نادراً	19	17.8	17.8	32.7
	أحياناً	18	16.8	16.8	49.5
	غالباً	28	26.2	26.2	75.7
	دائماً	26	24.3	24.3	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	12	11.2	11.2	11.2
	نادراً	26	24.3	24.3	35.5
	أحياناً	21	19.6	19.6	55.1
	غالباً	24	22.4	22.4	77.6
	دائماً	24	22.4	22.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المخازن واختلاسها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	10	9.3	9.3	9.3
	نادراً	23	21.5	21.5	30.8
	أحياناً	24	22.4	22.4	53.3
	غالباً	28	26.2	26.2	79.4
	دائماً	22	20.6	20.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إثبات أذونات صورية لصرف بضائع من المخازن واختلاس تلك البضائع.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	11	10.3	10.3	10.3
	نادراً	21	19.6	19.6	29.9
	أحياناً	31	29.0	29.0	58.9
	غالباً	19	17.8	17.8	76.6
	دائماً	25	23.4	23.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

استعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية ,على سبيل المثال : استخدام أصول المشروع كضمان لقرض شخصي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	27	25.2	25.2	25.2
	نادراً	20	18.7	18.7	43.9
	أحياناً	24	22.4	22.4	66.4
	غالباً	18	16.8	16.8	83.2
	دائماً	18	16.8	16.8	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

سرقة ملكية فكرية للمشروع ,على سبيل المثال :التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل استلام أموال.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	46	43.0	43.0	43.0
	نادراً	24	22.4	22.4	65.4
	أحياناً	16	15.0	15.0	80.4
	غالباً	14	13.1	13.1	93.5
	دائماً	7	6.5	6.5	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إغفال تسجيل قيد معين ينطوي على مبلغ كبير نسبياً.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	6	5.6	5.6	5.6
	نادراً	22	20.6	20.6	26.2
	أحياناً	30	28.0	28.0	54.2
	غالباً	32	29.9	29.9	84.1
	دائماً	17	15.9	15.9	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

إغفال ترحيل طرفي قيد معين يتضمن مبلغ كبير نسبياً.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	6	5.6	5.6	5.6
	نادراً	23	21.5	21.5	27.1
	أحياناً	30	28.0	28.0	55.1
	غالباً	31	29.0	29.0	84.1
	دائماً	17	15.9	15.9	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

خطأ في العمليات الحسابية ينطوي على مبلغ كبير.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	4	3.7	3.7	3.7
	نادراً	13	12.1	12.1	15.9
	أحياناً	41	38.3	38.3	54.2
	غالباً	31	29.0	29.0	83.2
	دائماً	18	16.8	16.8	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

تكرار قيد أو تكرار ترحيل عملية تنطوي على مبلغ كبير نسبياً.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	6	5.6	5.6	5.6
	نادراً	19	17.8	17.8	23.4
	أحياناً	32	29.9	29.9	53.3
	غالباً	29	27.1	27.1	80.4
	دائماً	21	19.6	19.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الحساب غير الصحيح.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	7	6.5	6.5	6.5
	نادراً	18	16.8	16.8	23.4
	أحياناً	38	35.5	35.5	58.9
	غالباً	23	21.5	21.5	80.4
	دائماً	21	19.6	19.6	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	5	4.7	4.7	4.7
	نادراً	23	21.5	21.5	26.2
	أحياناً	36	33.6	33.6	59.8
	غالباً	25	23.4	23.4	83.2
	دائماً	18	16.8	16.8	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

خطأ في إثبات مبلغ عملية معينة مع وجود فارق جوهري بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخاطئ.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	6	5.6	5.6	5.6
	نادراً	20	18.7	18.7	24.3
	أحياناً	40	37.4	37.4	61.7
	غالباً	24	22.4	22.4	84.1
	دائماً	17	15.9	15.9	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

حذف إفصاحات هامة من القوائم المالية بشكل غير متعمد.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	9	8.4	8.4	8.4
	نادراً	24	22.4	22.4	30.8
	أحياناً	35	32.7	32.7	63.6
	غالباً	25	23.4	23.4	86.9
	دائماً	14	13.1	13.1	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

حدوث تأثير بمبلغ كبير نسبياً على بعض بنود القوائم المالية بسبب الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية الناتج عن خطأ المحاسب أو جهله بشروط رسملة المصروف.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	3	2.8	2.8	2.8
	نادراً	15	14.0	14.0	16.8
	أحياناً	35	32.7	32.7	49.5
	غالباً	29	27.1	27.1	76.6
	دائماً	25	23.4	23.4	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل أو عند إعداد ميزان المراجعة أو عند إعداد القوائم المالية مع وجود فارق كبير بين القيمة الصحيحة والقيمة المنقولة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	4	3.7	3.7	3.7
	نادراً	25	23.4	23.4	27.1
	أحياناً	32	29.9	29.9	57.0
	غالباً	26	24.3	24.3	81.3
	دائماً	20	18.7	18.7	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

التصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية الناتجة عن الجهل بقواعد التصنيف السليم ,على سبيل المثال : إدراج بنود ضمن الدخل من النشاط العادي في حين أنها بنود غير عادية أو العكس.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	4	3.7	3.7	3.7
	نادراً	15	14.0	14.0	17.8
	أحياناً	37	34.6	34.6	52.3
	غالباً	24	22.4	22.4	74.8
	دائماً	27	25.2	25.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

حدوث تأثير مادي على بعض بنود القوائم المالية بسبب عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية بدون قصد ,على سبيل المثال :عدم إجراء بعض قيود التسويات الجردية الهامة ,أو الاعتراف بإيراد يخص السنة الحالية ضمن إيرادات السنة القادمة أو العكس.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً	3	2.8	2.8	2.8
	نادراً	17	15.9	15.9	18.7
	أحياناً	31	29.0	29.0	47.7
	غالباً	29	27.1	27.1	74.8
	دائماً	27	25.2	25.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

ملحق (3) : المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

مدى استخدام أساليب المراجعة التحليلية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
عند قيامك بمراجعة حسابات شركة لأول مرة فإنك تستفسر من المراجع السابق عن الأمور التي تعتقد بأهميتها وأثرها على فحوصاتك.	107	1	5	3.88	1.034
الاستفسار من إدارة الشركة بخصوص أية عوامل تعتبر مهمة وتؤثر على أعمال الشركة ,على سبيل المثال : الاستفسار عن الأعمال المعلقة والتي لم تصل إلى حل نهائي في آخر السنة أو الاستفسار عن سياسة الإدارة في التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.	107	2	5	4.50	.705
إجراء مناقشات مبكرة مع المدير المالي ورؤساء الأقسام.	107	1	5	4.21	.969
تقوم بمراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.	107	1	5	4.06	1.008
تقوم بمراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة الشركة للسنة السابقة وردود الإدارة عليها.	107	1	5	4.10	.941
الاطلاع على المنشورات المختلفة المتعلقة بطبيعة عمل الشركة محل المراجعة ,على سبيل المثال : الاطلاع على المجلات العلمية والصناعية والاطلاع على تقارير وزارة الصناعة , وأدلة المراجعة والمحاسبة.	107	1	5	3.72	1.106
تقوم بالاطلاع على أية تقارير قد تصدر عن مؤسسات مالية أو أية مؤسسات أخرى عن الشركة محل المراجعة أو الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة.	107	1	5	3.70	1.118
تقوم بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية أو أية قوانين أو تشريعات أخرى تؤثر على عمل الشركة الخاضعة للمراجعة.	107	1	5	4.64	.704
Valid N (listwise)	107				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقوم بالاطلاع على النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس.	107	1	5	4.78	.604
الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية.	107	1	5	4.28	.960
التعرف على السياسات المختلفة المتبعة داخل الشركة.	107	2	5	4.35	.814
الاطلاع على بعض العقود المهمة التي أبرمت بين العميل والغير.	107	3	5	4.55	.662
تقوم بفحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية.	107	1	5	4.69	.757
تقوم باختيار بعض أو كل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية ومقارنتها بأرصدة السنة السابقة لنفس الحسابات لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.	107	1	5	4.53	.769
تقوم بتقدير بعض أو كل أرصدة الحسابات التي ستظهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة وتقوم بمقارنتها بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الحالية لتحديد تلك الحسابات التي تحتاج إلى فحص إضافي.	107	1	5	4.42	.869
تقوم باحتساب أو استخدام النسب المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة ومقارنتها بتلك النسب الخاصة بالسنوات السابقة لتحديد أي اختلافات جوهرية تحتاج إلى فحص إضافى.	107	1	5	4.07	.988
Valid N (listwise)	107				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
في حال وجود ميزانيات تقديرية لدى الشركة المراد مراجعة حساباتها ,فإنك تقوم بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والاستفسار عنها	107	1	5	4.32	1.042
تعمل على توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية ,على سبيل المثال : التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومعدل تكاليف الوحدة ومن ثم تقوم بمقارنة القيمة المتوقعة بالتكاليف المسجلة بالدفاتر.	107	1	5	3.29	1.046
تقوم باحتساب الوزن النسبي لبنود قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك بنسبة بنود قائمة الدخل إلى المبيعات وبنود الميزانية إلى إجمالي الأصول ,وذلك لتحديد الأهمية النسبية للحسابات المختلفة.	107	1	5	3.57	1.214
تستخدم تحليل الاتجاه وذلك بحساب الأرقام القياسية لعدد من السنوات ,وبيان التغيرات النسبية التي تحدث لكل بند وتقصي أسباب التغيرات غير العادية.	107	1	5	3.21	1.274
تعمل على إيجاد علاقة لحساب معين مع حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة)مثل تحليل الانحدار البسيط(	107	1	5	2.91	1.202
تعمل على إيجاد علاقة بين عدة حسابات للاستدلال بها على حساب آخر ذلك للتأكد من صحته أو للتنبؤ برصيده خلال فترة معينة) مثل تحليل الانحدار المتعدد.(	107	1	5	2.99	1.153
تقوم بتحليل بيانات سلسلة زمنية لحساب معين خلال فترات زمنية متساوية ثم تحديد المساهمات النسبية لكل من التغيرات طويل الأجل والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العشوائية ثم استخدام كل ذلك للتنبؤ برصيد الحساب)مثل تحليل السلاسل الزمنية(	107	1	5	2.76	1.131
Valid N (listwise)	107				

أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف التقرير المالي الاحتيالي (غش الإدارة)

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إثبات مبيعات وهمية	107	1	5	3.31	1.335
إدراج مبيعات تخص السنة التالية ضمن مبيعات السنة الحالية	107	1	5	3.51	1.269
المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة	107	1	5	3.45	1.183
تأجيل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة	107	1	5	3.34	1.259
عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر المحتملة.	107	1	5	3.80	1.085
التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق دخل أعلى دون وجود تبرير منطقي ,على سبيل المثال : التغيير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولا إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فى حالات التضخم.	107	1	5	3.32	1.186
رسملة بعض المصروفات التي كان يجب تحميلها على الدخل.	107	1	5	3.67	1.188
تأجيل بعض النفقات الضرورية في السنة الحالية إلى الفترة اللاحقة	107	1	5	3.75	1.150
إظهار بعض بنود المصروفات بأقل من قيمتها الفعلية.	107	1	5	3.23	1.384
المغالاة في تقييم بعض أصول المشروع.	107	1	5	3.43	1.214
التلاعب في تصنيف بعض العمليات في قائمة الدخل ,على سبيل المثال : تصنيف بعض البنود على أنها بنود استثنائية في حين أنها فى الحقيقة بنود عادية.	107	1	5	3.16	1.126
التلاعب في تصنيف بعض بنود الميزانية , على سبيل المثال : تصنيف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل في حين أنه توجد للشركة نية مسبقة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لفترة أطول من السنة المالية.	107	1	5	2.91	1.194
التدنية فى قيمة بعض الالتزامات	107	1	5	3.10	.931
عدم الإفصاح عن كافة العمليات والأحداث المؤثرة على المركز المالي للمشروع.,	107	1	5	3.37	1.112

أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف عمليات اختلاس الاصول (غش العاملين)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع واختلاس القيمة ,على سبيل المثال : إضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال واختلاس القيمة المخصصة كأجور لهؤلاء العمال الوهميين.	107	1	5	3.27	1.398
عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها.	107	1	5	3.21	1.337
عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المخازن واختلاسها.	107	1	5	3.27	1.271
إثبات أذونات صورية لصرف بضائع من المخازن واختلاس تلك البضائع .	107	1	5	3.24	1.295
استعمال أصول المشروع لتحقيق منافع شخصية ,على سبيل المثال : استخدام أصول المشروع كضمان لقرض شخصى.	107	1	5	2.81	1.422
سرقة ملكية فكرية للمشروع ,على سبيل المثال :التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل استلام أموال.	107	1	5	2.18	1.294
Valid N (listwise)	107				

أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إغفال تسجيل قيد معين ينطوي على مبلغ كبير نسبياً.	107	1	5	3.30	1.134
إغفال ترحيل طرفي قيد معين يتضمن مبلغ كبير نسبياً .	107	1	5	3.28	1.139
خطأ في العمليات الحسابية ينطوي على مبلغ كبير.	107	1	5	3.43	1.029
تكرار قيد أو تكرار ترحيل عملية تنطوي على مبلغ كبير نسبياً.	107	1	5	3.37	1.154
خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الحساب غير الصحيح.	107	1	5	3.31	1.161
خطأ في ترحيل مبلغ كبير نسبياً إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح.	107	1	5	3.26	1.119
خطأ في إثبات مبلغ عملية معينة مع وجود فارق جوهري بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخاطئ.	107	1	5	3.24	1.106
حذف إفصاحات هامة من القوائم المالية بشكل غير متعمد.	107	1	5	3.10	1.149
Valid N (listwise)	107				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
حدوث تأثير بمبلغ كبير نسبياً على بعض بنود القوائم المالية بسبب الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية الناتج عن خطأ المحاسب أو جهله بشروط رسملة المصروف.	107	1	5	3.54	1.084
خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل أو عند إعداد ميزان المراجعة أو عند إعداد القوائم المالية مع وجود فارق كبير بين القيمة الصحيحة والقيمة المنقولة.	107	1	5	3.31	1.136
التصنيف غير السليم لبعض بنود القوائم المالية الناتجة عن الجهل بقواعد التصنيف السليم ,على سبيل المثال : إدراج بنود ضمن الدخل من النشاط العادي في حين أنها بنود غير عادية أو العكس.	107	1	5	3.51	1.127
حدوث تأثير مادي على بعض بنود القوائم المالية بسبب عدم مراعاة المحاسب لاستقلال السنوات المالية بدون قصد , على سبيل المثال :عدم إجراء بعض قيود التسويات الجردية الهامة ,أو الاعتراف بإيراد يخص السنة الحالية ضمن إيرادات السنة القادمة أو العكس .	107	1	5	3.56	1.117
Valid N (listwise)	107				

الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة	107	1.000	5.000	3.38253	.902416
أثر الإجراءات التحليلية فى اكتشاف غش العاملين	107	1.000	5.000	2.99686	1.102257
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	107	1.000	5.000	3.35205	.893884
أساليب المراجعة التحليلية الوصفية	107	2.667	5.000	4.22976	.469759
أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة	107	1.500	5.000	4.01402	.681270
أساليب المراجعة التحليلية المتطورة	107	1.000	5.000	2.88472	1.064074
Valid N (listwise)	106				

ملحق (4) : نتائج اختبارات التحقق من توفر شروط الاختبارات المعلمية

أ – نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة	.061	107	.200*	.981	107	.126
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين	.111	107	.003	.962	107	.004
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	.071	107	.200*	.983	107	.180
أساليب المراجعة التحليلية الوصفية	.120	107	.001	.960	107	.003
أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة	.157	107	.000	.912	107	.000
أساليب المراجعة التحليلية المتطورة	.151	107	.000	.956	107	.001

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

ب – نتائج اختبار تجانس التباين

Test of Homogeneity of Variances

	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة	5.681	1	105	.019
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين	1.236	1	105	.269
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	2.400	1	105	.124
أساليب المراجعة التحليلية الوصفية	2.595	1	105	.110
أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة	6.662	1	105	.011
أساليب المراجعة التحليلية المتطورة	.196	1	105	.659

ملحق (5) : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أ – نتائج اختبار الفرضيات باستخدام البرنامج SPSS

نتيجة اختبار الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة	4.385	106	.000	.382533	.20957	.55549
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	4.074	106	.000	.352047	.18072	.52337

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين - median	Negative Ranks	51[a]	54.32	2770.50
	Positive Ranks	53[b]	50.75	2689.50
	Ties	3[c]		
	Total	107		

a. median > أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين

b. median < أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين

c. median = أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين

Test Statistics[b]

	أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين - median
Z	-.132[a]
Asymp. Sig. (2-tailed)	.895

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

ب – نتائج اختبار الفرضيات باستخدام برنامج Minitab

نتيجة اختبار الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة

One-Sample T:

"أثر استخدام المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش الادارة"z1

"أثر استخدام المراجعة التحليلية في اكتشاف الاخطاء الجوهرية"z3

```
Test of μ = 3 vs > 3

Variable    N    Mean   StDev  SE Mean  95% Lower Bound      T      P
z1        107  3.3824  0.9022   0.0872           3.2377   4.38  0.000
z3        107  3.3522  0.8938   0.0864           3.2089   4.08  0.000
```

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Wilcoxon Signed Rank Test:

" أثر استخدام المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش العاملين" z2

```
Test of median = 3.000 versus median > 3.000

         N for   Wilcoxon         Estimated
      N   Test  Statistic      P     Median
z2  107    104     2689.5  0.553      3.000
```

ملحق رقم (6) : نتائج اختبار معنوية الفروق بين طبقتي المجتمع

أ – نتيجة الاختبار اللامعلمي One way Kruskal-Wallis Test

Kruskal-Wallis Test

Test Statistics[a,b]

	أثر الإجراءات التحليلية فى اكتشاف غش الإدارة	أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش العاملين	أساليب المراجعة التحليلية الوصفية	أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة	أساليب المراجعة التحليلية المتطورة
Chi-Square	.064	.040	.045	.055	1.083
df	1	1	1	1	1
Asymp. Sig.	.800	.841	.832	.814	.298

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: صفة المشارك

أ – نتيجة الاختبار المعلمي One way ANOVA

ANOVA

أثر الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.028	1	2.028	2.576	.111
Within Groups	82.669	105	.787		
Total	84.697	106			

Ministry of Education
University of Benghazi
Benghazi – Libya
Directorate Of Graduate Studies

Faculty of Economics

Department of Accounting

Thesis Title :

The Impact of using analytical review techniques by Libyan auditor on detecting fraud and substantive errors

Submitted by : **Saleh .A. Imhamed Bel.Kheir**

Dr. Awad .A. Alrwaite	**Supervisor**	**Sig.** .....
Dr. Idris . A. Ishtiwi	**Internal Examiner**	**Sig.** .....
Dr. Gumma .M. fakhri	**External Examiner**	**Sig.** .....

A dissertation submitted to Faculty of Economics University of Benghazi for partial fulfillment of the requirements for the Master degree in Accounting in 15.10.2015.

.....

Director of Graduate Studies
Faculty of Economic

.....

Director of Graduate Studies & Training

Abstract

Economic crises that shook the world during the last century and the beginning of this century, especially financial crises that occurred in September 2008 have been created big dilemma of auditing profession. The most important causes of this dilemma were the weakness of the ethics of corporate managers and their role to mislead the users of financial statement for achieving personal interests, in some time, external auditors could not detect fraud and errors while they were reviewed those statements.

Profession bodies issued standards and statement to commit external auditors for expanding auditing procedures, which will be helping them to detect errors and fraud, analytical review procedures are basic stone of these procedures.

Thus, problem of the study represent in the following question : what is the impact of using analytical review means by Libyan external auditor to detect fraud and substantive errors ?

So, the objective of this study is to investigate the impact of applying analytical review by Libyan external auditors in detecting fraud and substantive errors. Also it aimed to verify the using of these methods by participant to supporting the result achieved.

In order to achieve the main goal of study, it has been stated one major hypothesis as follows;

"There is a substantial impact of using analytical review procedures by Libyan auditor to detect fraud and substantive errors".

To test major hypothesis of study, it has been stated the following minor hypotheses;

"There is a substantial impact of using analytical review procedures by Libyan auditor to detect fraud in the financial reports (Management Fraud)".

"There is a substantial impact of using analytical review procedures by Libyan auditor in detecting Assets embezzlement operations (Employees Fraud)".

"There is a substantial impact of using analytical review procedures by Libyan auditor in detecting substantive errors ".

The study was divided into two parts of five chapters the first part is theoretical study, it included three chapters, first of them was allocated for framework of the study ,which reviewed the problem of the study, it's goals, methodology , determinants and its importance. chapter II discussed the concept of analytical review and it is definitions, methods and stages. Also, it discussed definition of fraud and substantive errors, and it is dimensions, and chapter III dealt with the legal responsibility of the external auditor for detecting fraud and errors, dimensions of liability, the chapter also discussed relationship among analytical review procedures and detecting of fraud and substantive errors.

Part two is included two chapters, IV, V. chapter IV allocated for empirical study, it's tool , and methodology, in addition it include descriptive and inference analysis of collected data which gathered by questionnaire, last chapter (V) allocated for presenting the most important result of the study and its recommendation

To achieve the study goals, the study has been relied on inductive approach, the population of the study include two groups, the first one is external auditors in auditing firms, second group is officers in audit bureau offices in the cities of Tripoli, Benghazi and Beida. Researcher used questionnaire for collecting data that necessary for descriptive analysis and testing hypotheses of the study. To conduct empirical study it has been questionnaire to participant, and after enough time the researcher received a number of (108) of the distributed questionnaire, all of them valid for analysis, percentage of valid questionnaire almost 75%. It has been used descriptive and inference statistics to analyze the data and test hypotheses

of the study through statistic tests of Wilcoxon Signed rank, and One Sample T Test.

The study conclusions and results appear that Libyan external auditor have confirmed their using of descriptive analytical review procedures as well as analytical review of simple quantitative methods, while the conclusions appear that advanced analytical review methods was low, the study has concluded with respect to its main problem that applying analytical review methods by Libyan external auditor helped them for detecting fraud in the financial reports (management fraud), also it helped them for detecting substantive errors, but using of analytical review procedures of all types does not able the auditor to detect Embezzlement operations and control on the assets (Employees Fraud), and in spite of the low level of applying of advanced analytical review methods by Libyan External Auditor, , but the participants assert that they benefit from applying of analytical review procedures to detect management fraud and substantive errors. In addition the study concluded that there is no significant differences between participant arguments can be attributed to type participant group (An auditor in private auditing office or auditor in Bureau of Audit).

Depending on the results of the study, the researcher recommend auditing profession in Libya to in force external auditors for using analytical review procedures in better manner , especially advanced analytical review methods because of its role in detecting many cases of fraud and substantive errors, and the profession must adopting continuing professional education system, through which the auditors can be training on the use of modern technologies in the auditing, such as methods of advanced analytical review, at last researcher recommends that universities must be teaching the subject of analytical review procedures and methods.